

الإعلام - الإرهاب

وحقوق الإنسان في عصر العولمة



بقلم
أحمد عيسى

مركز الاسكندرية للكتاب
17 شارع الدكتور مصطفى مشرفة
الأزمنة 2014



الإعلام - الإرهاب وحقوق الإنسان فى عصر العولمة

بقلم
أحمد عيسى
٢٠٠٩م

مركز الإسكندرية للكتاب
٤٦ ش الدكتور مصطفى مشرفة - الأريطة - الإسكندرية
تليفون وفاكس: ٤٨٤٦٥٠٨

اسم الكتاب : الإعلام والإرهاب وحقوق الإنسان في
العصر العولمة

اسم المؤلف : أحمد عيسى

اسم الناشر : مركز إسكندرية للكتاب

رقم الإيداع : ٢٠٠٨/٢٥١١٠

الترقيم الدولي I.S.B.N

١٠٤٢١٩

حقوق النشر محفوظة للناشر فقط ولا يجوز طبع أو نشر
أو تصوير مصغر أو مكبر من الكتاب إلا بموافقة كتابية
من مركز إسكندرية للكتاب وما يخالف ذلك يعرض نفسه
للمسالة القانونية

تقديم

هذه خواطر وتأملات حول قضايا وأحداث تصدرت المشهد السياسي والإعلامي والتموي على مدار خمس أعوام "٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨". اهتم بها المثقفون والمفكرون والمتخصصون وصناع القرار وتابعتها قطاعات عديدة من الراى العام المصرى والعالمى.

اجتهدت أن أطرح من خلالها رؤى وآراء وأفكار كرد فعل فورى وتعبير ذاتى من مواطن مصرى يعتز بمصريته ويفخر ببلده وعراقة شعبه وحكمة قيادته.

أقدمها للقراء أبناء مصر والوطن العربى.. جسراً للتواصل بين البشر ولتعميق الوعى والانتماء للوطن.. ولتوثيق ارتباط الشباب بحاضرهم وتنمية مشاركتهم فى صياغة مستقبل أفضل هم أول من يبنى ثماره.

مستقبل يسود فيه السلام والاستقرار والتفاهم وتنتعش فيه جهود التنمية والتطوير والتحديث.

المؤلف

اقرأ في هذا الكتاب الموضوعات التالية

	- المقدمة ..
١	- في البدء كانت الكلمة
٧	- الإعلام والعولمة
٣٥	- حالة حقوق الإنسان في المنطقة
٤٣	- سيناء.. عظمة المكان وقداسة المكان
٤٩	- دماء لا تجف
٥٣	- الصورة والواقع
٥٧	- الإرهاب: لن يثنيانا
٦١	- خطوة واسعة في طريق الديمقراطية
٦٥	- ذاكرة الهيئة العامة للاستعلامات
٦٩	- الإعلام العربي والتصدى للإرهاب
٨١	- الإعلام ومكافحة الإرهاب: تجربة مصر
٨٥	- على طريق الإصلاح
٩٣	- الدور الحضارى لوطننا
٩٧	- العدالة المفقودة
١٠١	- قناة إعلامية.. أم جراحة تجميلية؟!
١٠٧	- خواطر حول الحضارة الإنسانية
١١٧	- السياسة الإعلامية في عصر العولمة
١٢٣	- من الذى يعادى السامية؟
١٣١	- حديقة حيوانات
١٣٧	- الإعلام وحقوق الإنسان
١٤٧	- اليوبيل الذهبى لعيد الكرامة الوطنية
١٥١	- السياسة الإسرائيلية وإشكالية الهوية
١٦١	- إدارة الوقت عصب التنمية

فى البدء كانت الكلمة

"مارس ٢٠٠٨"

فى البدء كانت الكلمة.. فجراً لضمير الإنسانية.. وثورة فى عالم المعرفة.. ونقلة فى سلم الحضارة.. وخطوة عملاقة لحفظ التراث.. نقشاً وحفراً وتدويناً على جدران الكهوف والمعابد والمسلات وصحائف العظم والخشب والجلد وأوراق البردى، إلى أن اخترع "جوتنبرج" آلة الطباعة فى القرن الخامس عشر فحدثت طفرة الاتصالية والمعرفية الأولى فى الصحف والكتب التى شهدها العالم فى القرون اللاحقة لهذا الاختراع الفريد.

ثم شهد العالم فى القرن الماضى ثورة تكنولوجية جعلت العالم قرية صغيرة يعيش عصر الانفجار المعلوماتى والمعرفى وأصبحت كلمة "اقرأ" التى دعى إليها القرآن والمصلحون والمفكرون واجباً وضرورة لأنها مدخل للمعرفة وحق من حقوق الإنسان وسبيل لمد جسور التعاون والتفاهم ومعرفة الآخر والتسامح وتعميق التواصل بين بنى البشر فى كل مكان على خلاف أجناسهم وألوانهم وأعراقهم وعقائدهم.

فالكلمة لبنة الكتاب والقراءة.. وبوابة المعرفة والوعى وهما جوهر الحياة.. كما أن الإنسان يربط وجوده الحقيقى بجوهره

المعرفى.. بحيث يمكن القول "أنا أعرف إذن أنا موجود" فإن الإنسان هو حصيلة ما قرأ.. أو "هو ما يقرأ".. وتنطبق عليه مقولة "قل لى ماذا قرأت أقل لك من أنت".. لأن القراءة لحظة اختيار.. وأمانة.. ومسئولية.

وفى مصر كانت القراءة ولا تزال المدخل لمهاجمة الأمية الأبجدية والامية الثقافية والامية المهنية والوسيلة الأهم للحفاظ على النسيج الثقافى وتواصل الأجيال والسبيل للإبداع والتقدم والتحديث... إلى أن أصبحت حقاً من حقوق الإنسان فى إطار المشروع الحضارى "القراءة للجميع" الذى ترعاه السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.. والذى أصبح حملة قومية مستمرة للقراءة طول العام ترسيخاً لثقافة القراءة باعتبارها قاطرة النهوض بالمجتمع وتعظيم الانتماء الوطنى و الدينى وسيجاً للخصوصية الثقافية وطريقاً لتحقيق ديمقراطية وعدالة المعرفة فى مجتمعنا الذى يسعى حثيثاً إلى بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.

لقد بدأ المشروع عام ١٩٩١ ثمرة تفكير السيدة/ سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية لإيمان سيادتها الراسخ بقيمة القراءة ودورها فى صنع الأجيال وحق الطفل المصرى فى القراءة كحقه فى التعليم والصحة والغذاء والحياة ولإعادة الكتاب والمكتبة إلى

مكانتها الطبيعية بعد تراجع هذه المكانة بسبب ازدياد سعر وتكلفة الكتاب.. وتعاضم المنافسة بين الكلمة المقروءة ووسائل الاتصال واسعة الانتشار وفائقة السرعة.. كانت البداية عدد محدود من المكتبات أنشأتها جمعية الرعاية المتكاملة.. وعبر مسيرة سبعة عشر عاماً أصبح عدد المكتبات نحو ٢٠ ألف مكتبة.

فى العام الأول للمشروع ١٩٩١ حمل المهرجان شعار "كتاب لكل طفل" وفى العام الثانى ١٩٩٢ حمل شعار "طفل القرية" وفى العام الثالث ١٩٩٣ حمل شعار "مكتبة فى كل مكان". وفى العام الرابع ١٩٩٤ تطور الشعار بشكل واضح ليصبح "مهرجان القراءة للجميع". للطفل.. للشباب.. للأسرة. وظل هكذا: الشعار الدائم للمهرجان حتى أصبح الشعار عام ٢٠٠٧ "القراءة للحياة".

وكما أكدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى كلمتها خلال الاحتفال الذى أقامته اللجنة العليا للقراءة للجميع عام ٢٠٠٧ تحت شعار "القراءة للحياة"، فإن مشروع القراءة للجميع هو فى جوهره دعوة لتقديم المجتمع من خلال الاستزادة بكل ما قدمته الثقافة المصرية والتعرف على ما قدمته الثقافات الأخرى، كما أنه يستهدف تحقيق العدالة الثقافية وتوزيع الثروات الفكرية والمعرفية بين الناس وتحقيق عالمية الثقافة من خلال المزيد من التجانس بين الثقافات واحترام التنوع والتعدد وإعلاء قيم التسامح والسلام.

... وتحول المهرجان هذا العام إلى حملة قومية للقراءة لأن القراءة أصبحت ظاهرة تفرض نفسها بقوة على إيقاع الحياة وتمثل عادة وسلوكاً يومياً للمواطن يصب في خانة تعظيم المشاركة الإيجابية في دفع الحياة نحو الأفضل وتسريع خطوات التحديث وتعميق الولاء للوطن والانتماء للخصوصية الثقافية وفي نفس الوقت الانفتاح الرشيد على العالم والتفاعل الإيجابي البناء مع الآخر.. وكل ذلك... دون تعصب أو انعزال أو اغتراب أو انجراف في تيار الهيمنة الثقافية أو هرولة متسرعة في سباق العولمة.

لقد جعل المهرجان من القراءة هدفاً في حد ذاتها.. تأكيداً لحميمية العلاقة بين الإنسان والكتاب.. وإشباعاً لحاجة المواطن وفضوله المعرفي وتحقيق سعيه الدءوب نحو اكتشاف ذاته.

والعالم الذي يعيش فيه.. عالم ملئ بنور العلم والدهشة والمعرفة والمتعة والخيال الخلاق.. وصولاً إلى عالم جديد يلبي احتياجاته ويحقق ذاته ويتناغم فيه مع القيم المطلقة: الحق والخير والعدل والسلام والجمال.

لقد نجح المهرجان في تحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية وكان أبرزها:

■ بناء جيل جديد مزود بالعلم والمعرفة الثقافية.

- غرس القيم والمثل العليا في نفوس الشباب بتقوية الانتماء الوطني واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتسامح وحق الاختلاف وقبول التعددية الثقافية.
- إنشاء نحو ٢٠ ألف مكتبة في مختلف ربوع مصر كانت الأولوية فيها للمناطق النائية والمحرومة من الخدمة الثقافية في القرى والنجوع بالصعيد والدلتا.
- دفع العديد من الكتب المصرية لمضمار المنافسة والفوز بجوائز عالمية، وأصبحت "الحملة القومية للقراءة للجميع" نموذجا مصرية يحتذى ومثالا تدعو المنظمات العالمية - وعلى رأسها اليونسكو- إلى تطبيقه في العديد من دول العالم.
- إصدار ما يزيد على أربعين مليون نسخة كتاب، ونشر ما يزيد على ١٧٠٠ عنوان من أروع الإصدارات في إطار "مكتبة الأسرة" ذلك المشروع الحضارى الأكبر للنشر الذى أعاد الروح للمعرفة والثقافة بمصر وأتاح لأبنائها التعرف على كنوز العبقريّة والفكر والإبداع في مختلف العلوم والمعارف والآداب، وأعاد للكتاب مكانه والمكتبة المنزلية مكانتها التى تبوأتها بجداره فى كل بيت ولدى كل أسرة.

- تنمية الوعي البيئي والدعوة إلى نظافة البيئة من خلال مشروع "الركن الأخضر" ونشره في مختلف المكتبات.
- صقل مهارات الأطفال والنشء وبلورة مواهبهم وإبراز وتنمية إبداعاتهم وإلقاء الضوء على المتميزين.
- تنمية عادة القراءة وتعميق الاتجاهات الإيجابية المجتمعية نحو الثقافة بمفهومها الأشمل وتحفيز الطلب على الكتاب باعتباره وجبة ذهنية لا تقل عن وجبة الخبز على المائدة..
- فبالخبز والكتاب يحيا الإنسان وتطور عادة القراءة الجماعية كمدخل لتمتين العلاقات الاجتماعية وتوثيق الروابط الأسرية وتواصل الأجيال من خلال الحوار المستمر بين أفراد الأسرة الواحدة.
- إحياء العديد من أمهات الكتب في التراث المصري والعربي والإسلامي والتي تحتل مكانة بارزة في تاريخ الفكر الإنساني بما يدعم التفاعل مع العالم شرقه وغربه..
- ويبث الروح القومية والشعور بالفخر بالثقافة المصرية.
- تنشيط النشر الإلكتروني للكتاب لتلبية احتياجات قطاع كبير من القراء وزيادة قاعدة المستفيدين من النشر والشباب وتنويع عاداتهم القرائية.

الإعلام والعولمة الدور والرسالة

(فبراير ٢٠٠٨)

السياسة الإعلامية المصرية جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لدعم التنمية والاستقرار والإصلاح الشامل داخليا وتعزيز السلام والانفتاح الرشيد على العالم والتواصل معه خارجيا وتعميق علاقات مصر بالعالم العربي والإسلامي إقليميا وتعزيز مكانة مصر الجيوستراتيجية باعتبارها دولة مفصلية وبوتقة تنصهر فيها الحضارات والثقافات ولها السبق في مسيرة السلام والإصلاح وريادتها الإعلامية التي بدأت مبكرا منذ الثمانينات تأكيدا لمكانتها ولمواجهة الهيمنة الثقافية.

ويعيش العالم الآن ثورة اتصال وتطورا تكنولوجيا مثيرا وثورة معلوماتية لا حدود لها تواكب عصر المتغيرات الكبيرة.. عصر العولمة بمجالاتها المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا، وحيث أن العولمة أصبحت واقعا لا نملك تجاهه ترف الاختيار أو الانتظار ولا نقدر حياله على تقديم حجج للتجاهل أو أعذارا للعزلة أو أسبابا للانعزال..

لذلك فنحن ملزمون بأن نتعامل معها - من حيث هي - وبوعي شديد وبقظة تامة من تأثيراتها المتوقعة على امتنا القومية أو علاقاتنا الدولية أو توجهاتنا السياسية والاقتصادية أو أنماط حياتنا الاجتماعية أو هويتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية.. خاصة وأن مصر برصيدها الزاخر يمكنها التعامل بندية والمشاركة بفاعلية تحت عباءة عصر العولمة ما دامت لا تتخلف عن مسيرته.

إن مواجهة تحديات العولمة لا تعنى فقط التركيز على سلبياتها ومخاطرها لتجنبها وإنما البحث فى إيجابيتها وفرصة تعظيم الاستفادة منها باستمرار، وهذا هو جوهر الرؤية الاستراتيجية تجاه العولمة والمرتكزة على منهج متوازن ومتوازى لتعظيم الإيجابيات وتفادى السلبيات.

والإعلام فى عصر العولمة يشارك بفاعلية وينافس بندية ويعزز المصلحة القومية ويلبى احتياجات المواطن فى إطار تخطيط إستراتيجى يوظف الإمكانيات لتحقيق الحوار الموضوعى مع العالم ولتصحيح الصورة، مع الأخذ فى الاعتبار أن الريادة المصرية لم تنبع من فراغ.. ولا تعنى الانفرادية أو غياب المنافسين.. وإنما تعنى السبق والتأثير والإدراك العميق لقدرتها الذاتية وتوظيفها باستمرار لتطوير الحياة.

وتملك مصر بنية أساسية قوية للإعلام المقروء والمسموع والمرنى تُوظف لتأكيد الحق في الإعلام باعتباره حقاً طبيعياً كفلته المواثيق والقوانين، وواكب الإعلام المصري منذ الثمانينات عصر الفضاء بالتخطيط المدروس.. وتطورت وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية.. ليس فقط حفاظاً على ريادة مصر الإعلامية وإنما صيانة لاستقلالها الإعلامي في ظل الهيمنة الإعلامية للعولمة.

وقد شهد الإعلام المصري خلال السنوات الأخيرة نهضة كبرى في الشكل والمضمون.. جعله يناقش بندية ويشارك بجدية في عصر السماوات المفتوحة:

- أقمار مصر تحمل اسم النيل (٢٠٠٠ قناة).
- مدينة الإنتاج الإعلامي (هوليود الشرق) ينطلق منها إعلام بلا حدود، تحتضن أكاديمية لعلوم الإعلام.
- هيئة الاستعلامات المصرية.. ذاكرة الأمة التي تحفظ وثائقها وتاريخها.. بموقعها المعلوماتي الدولي الذي زاره نحو ٥٠٠ مليون شخص من مختلف قارات العالم حتى الآن، ومركزها الصحفي الذي يقدم خدمة إعلامية لما يقرب من ١٠٠٠ مراسل أجنبي مقيم على أرض مصر.

التي تحتل المركز الرابع على مستوى العالم في هذا المجال.

■ بنیان جدید لاتحاد الإذاعة والتلفزيون مهد الاستراتيجية الإعلامية الجديدة.. وأكبر صرح إعلامي في الشرق الأوسط في عصر الثورة الرقمية ومركز إشعاع وتطور فني وثقافي.

■ منظومة حديثة ومتكاملة للإعلام الإقليمي (١١ إذاعة) وقنوات التلفزيون الإقليمية (٦ قنوات) ومراكز ومجمعات الإعلام الداخلي (٦٥ مركزاً) باعتبار أن الإعلام الإقليمي هو إعلام تنموي يدعم قضايا التنمية المحلية والبيئة ويحافظ على الهوية المصرية في ظل عصر العولمة الذي سقطت فيه الحواجز والمسافات.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام المصري يدعم المشروع القومي للتحديث ويعزز مفاهيم الإصلاح الشامل المتكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويعمق مناخ الحرية والديمقراطية والتعددية ومنظمات المجتمع المدني والاقتصاد الحر ويعظم مكانة ودور المرأة ويدفع مسيرة تطوير التعليم، ويلعب دوراً هاماً في مساندة جهود التنمية المستدامة ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب.

ووعياً منها بتفرد موقعها.. وتتميز مكانها وعظم مكانتها إقليمياً وعالمياً فقد حرصت مصر دائماً على التجديد ووضعها نصب أعينها باعتبارها منهجاً لا تستقيم الحياة بدونه.. وعملت بدأب على الأخذ بكل مستحدث من الفنون والعلوم وخاصة في مجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئي.. حيث يسجل التاريخ أنها الرائدة في مجال الصحافة "جريدة كورييه دي لي ايجيبت- أبناء مصر" الناطقة بالفرنسية إبان الحملة الفرنسية على مصر "١٧٩٨-١٨٠١"، وأول دولة في المنطقة تصدر جريدة رسمية إبان حكم محمد علي "جريدة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨" وأول دولة تبث إرسالاً إذاعياً رسمياً "٣١ مايو ١٩٣٤"، وأول دولة تبث إرسالاً تليفزيونياً "٢١ يوليو ١٩٦٠" وأول قناة فضائية فتحت الباب لإطلاق عشرات القنوات الفضائية العربية.

ويعمل الإعلام المصري في عصر العولمة تحت مظلة الاستراتيجية المصرية بمنهجها المتكامل لتعظيم الاستفادة من إيجابيات العولمة إلى أقصى درجة وتجنب سلبياتها إلى أدنى حد لأننا لا نملك ترف العزلة أو الانعزال أو الانتظار، وأصبح إعلامنا قوياً لا يخشى المنافسة.. قادراً على المشاركة الإيجابية.. والتطور الذاتي المستمر.. برصيده الفني وانفتاحه الفكري وإمكاناته التقنية.. تأكيداً لمكانة مصر الحضارية وثقلها السياسي.

لقد أقبلت مصر على التحديث وجعلته مشروعها القومي
وعمتور حياتها في عصر العولمة والمعلومات.. وهي تملك بالفعل
أدواته وعناصر بنيته الأساسية.. فهي أرض خصبة واعدة لاستخدام
وإنتاج وتوطين وتطبيق التكنولوجيا.. ومؤهلة بإدارة في مسيرة
التقنية الفائقة.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً ولديها شبكة اتصالات
ضخمة لأكثر من ١٢ مليون خط يتم تطويرها باستمرار للتعامل مع
شبكة الإنترنت والقمران الصناعيان نايل سات ١ ونايل سات ٢،
ولديها أكثر من ٦٠٠ صحيفة ومجلة، وأكثر من ١٤٠٠ مركز
للمعلومات وقواعد بيانات تعرض وصفاً دقيقاً لمصر.. الانجاز
والإنسان والأبحاث والتشريعات.. وسبع كليات لعلوم الحاسب
والمعلومات ومعهداً لتكنولوجيا المعلومات.. وأكثر من ٤٠٠ شركة
متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبرامج.

وعندما طرح وزير الإعلام المصري في منتصف الثمانينات
من خلال مؤتمر وزراء إعلام دول عدم الانحياز ولأول مرة مفهوم
"السموات المفتوحة" فقد أرمى المنهج الذي يسير عليه الإعلام
المصري.. استشرافاً لما هو قادم.. وحدد بدقة أسلوب وآليات
التعامل مع المعطيات والمتغيرات في عالم الاتصال وصولاً
لأهدافنا الإعلامية الاستراتيجية.

وتأكيداً لحق المواطن المصري في أن يعلم وأن يُعلم عنه وأياً كان موقعه على خريطة الوطن - فقد اهتمت الدولة بالإعلام الإقليمي أو المحلي.. كمنظومة متكاملة لمساندة برامج التنمية المحلية.. وإحداث توازن بين ما تطرحه وسائل الإعلام الخارجية وبين الخصوصية الثقافية حفاظاً على الهوية الوطنية - وفي هذا الإطار أقيمت ١١ إذاعة محلية، و٦ قنوات تلفزيونية، ٦٥ مجمعا ومركزاً من مراكز الإعلام الداخلي بما فيها ٢٩ مركزاً مطوراً من مراكز النيل للإعلام تضطلع كلها بمسئولية وتنمية المشاركة الشعبية من أجل التطوير والتحديث.

ومع دخول مصر مبكراً إلى عصر السماوات المفتوحة فقد أصبح هناك قدر كبير من الحرية أمام المواطن للاختيار بين كافة المنابر الإعلامية المطروحة أمامه وفي قلبها الإعلام الوطني والذي يمثل خط الدفاع الأول عن ثقافة وقيم المجتمع.. وبدونه قد يقع المواطن فريسة للإعلام المغرض المشبوه أو ينبهر بثقافة الآخرين وأنماط حياتهم.. بما يؤثر على انتمائه الوطني وينعكس سلباً - على المدى الطويل - على قوة المجتمع وتماسكه، لذلك فإن الإعلام المصري - وهو يقوم بدور حارس البوابة اليقظ - يكرس عقيدة الانتماء لمصر.. الوطن الأم.. ثم للعالمين العربي والإسلامي ودائرة

العالم الثالث. يطرح رسالتها ويجسد رؤاها ويتبنى أحلامها وآمالها.. ويحشد الرأي العام المستتير وراءها إقناعاً ورغبة وإيماناً.. وليس فرضاً أو إجباراً أو انقياداً.. فلقد تجاوزت مصر مرحلة الشعارات والإعلام الدجائى التبعوى إلى عصر الإعلام التنامى والإعلام المتخصص وصولاً إلى عصر المعلومات ومجتمع المعرفة الذى تتعاضد فيه قيمة البيانات والمعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة صناعة وإنتاجاً واستهلاكاً وصنعاً للقرار ودعم اتخاذها، خاصة وقد توافرت لدينا كافة أدواته وتيسرت كل إمكانياته فائقة السرعة والتأثير والمتمثلة فى شبكات المعلومات والفضائيات والأقمار الصناعية وطرق المعلومات السريعة وتقنيات البث المباشر.

ومن خلال القمرين (نايل سات ١٠١ عام ١٩٩٨، نايل سات ١٠٢ عام ٢٠٠٠) والمحطات الأرضية التى أقيمت لتسهيل بث القنوات التليفزيونية تعزز التواجد المصرى فى الفضاء العالمى كدولة مطلقة للأقمار الصناعية والعضو رقم ٦٠ فى نادى الفضاء العالمى، وأصبح القمر الصناعى المصرى ضرورة إعلامية أساسية واستراتيجية لتأمين الإرسال الإذاعى والتليفزيونى المصرى تحقيقاً لسيادة الإعلام المصرى على كل أرضه، كما تم توفير

خدمات وإمكانات تحقق لأول مرة منها خدمات النظم التفاعلية مثل خدمات التعليم عن بعد، والدراسة بالجامعة المفتوحة، وتقديم خدمات السرعة الفائقة للإنترنت.. وأيضاً خدمة الاقتصاد ورجال الأعمال والبورصة وسوق المال ونقل الأخبار والأحداث من مواقع حدوثها مباشرة.. وتوحيد الشاشات بين شاشتى الكمبيوتر والتلفزيون كنوع جديد من خدمة المجتمع... والتلفزيون الافتراضى والوسائط المتعددة.

وأصبح لمصر الآن منظومة متكاملة تواكب ثورتى الاتصال فى عصر الفضاء والمعلومات.. وهذا سوف يشكل مظلة إعلامية تعمل على الحفاظ على الهوية العربية.. والتي يمكن من خلالها التصدى للهجمات الإعلامية المغرضة التى تشنها القوى المعادية لتشويه صورة العرب والمسلمين.

كما تساهم القنوات التعليمية العامة والجامعية والقنوات العلمية وقنوات التوعية والتنوير بدور فعال فى دعم جهود التنمية الشاملة فى مصر والعالم العربى مما يتبغى العمل على استمراره وتطويره. وفى يونيو ٢٠٠١ أعطى الرئيس مبارك - إيماناً منه بأهمية دور الإعلام فى عصر العولمة - إشارة إطلاق موقع مصر بالهيئة العامة للاستعلامات عبر الشبكة الدولية التى تنطلق عبر النايل سات

بعد أن حققت نجاحاً وإقبالاً كبيراً. ويأتى موقع الهيئة على شبكة الإنترنت في مقامة أدواتها للترويج لصورة مصر فى الخارج بأبعادها الحضارية والتاريخية والثقافية والسياحية وإبراز منجزاتها الحديثة.. وحقائق الحياة على أرضها.. بكل صدق وموضوعية.. وهو موقع يتسم بالتميز والتفرد بشهادة جهات دولية مرموقة حيث اختارته منظمة اليونسكو فى أكتوبر ٢٠٠٠ ضمن أفضل المواقع الثقافية على مستوى العالم.

كما أطلقت الهيئة فى ديسمبر ١٩٩٩ شبكة الإنترنت (الشبكة الداخلية) بهدف توفير المعلومات والبيانات لقطاعات الهيئة المختلفة. ومع احتفالات عيد الإعلاميين فى ٣١ مايو ٢٠٠٠ تم ربط شبكة الهيئة بشبكة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.. لتكون نواة لشبكة إنترنت/ إكسترانت مصرية توفر المعلومات الموثقة مدعمة بالأرقام الحقيقية بين جهتين تعد كل منهما مصدراً رئيسياً للمعلومات.

كما تمثل مدينة الإنتاج الإعلامى علامة مميزة فى مسيرة الإعلام المصرى وترجمة لرصيد مصر الثقافى فى المنطقة باعتبارها هوليوود الشرق حيث تقع على مساحة ٢٠ مليون متر مربع، وتعتبر من أكبر مراكز الإنتاج الإعلامى فى العالم

بإمكانياتها الفنية والتقنية والاستوديوهات عالية المستوى ومناطق التصوير المفتوحة ومراكز خدمات مجمع مبارك العالمي للاستوديوهات.

تتعدد مداخل العولمة وتتشابك.. فمنها العولمة الاقتصادية وهي أشهرها والعولمة السياسية.. والعولمة الثقافية والتي تؤثر على الهوية الوطنية.. والإعلام أهم أسلحة هذه العولمة.. لذلك فإن على الإعلام الوطني تطعيم الأجيال الجديدة ضد الثقافة الهابطة من السماء عبر أقمار الفضاء وهذا واجب وحق أكدته منظمة اليونسكو حينما بادرت إلى التنبيه إلى ما أسمتها "الذاتية الثقافية" في مواجهة "العولمة الثقافية" شديدة التأثير.. ووضعت لذلك دليل عمل للعقد العالمي للتنمية الثقافية ١٩٨٨-١٩٩٧ طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "ديسمبر ١٩٨٦".

إن القاعدة الأساسية لإعلامنا هي أن نتيح أمام المواطن مجالا واسعا للمفاضلة والمقارنة والاختيار.. مع العمل دائما على إكساب هذا الإعلام كل عوامل القوة والفاعلية والتأثير والجذب.. من خلال طرح كافة الحقائق.. وبشفافية وموضوعية.. تعزيزا للفكر المستنير والرأي الحر.. مع الاستخدام الأمثل لأدوات التكنولوجيا المتقدمة بكامل طاقتها وقدرتها مع إحداث تزاوم بينها وبين احتياجاتنا

الحقيقية وقضايانا الوطنية والتركيز على الصيغة المحلية باعتبارها الطريق إلى العالمية.. تحت شعار "فكر بطريقة عالمية ونفذ بطريقة محلية".

وقد أصبح من الضروري أن يأخذ إعلامنا العربي زمام المبادرة ليكون إعلام الفعل والتأثير وليس إعلام انفعال ورد الفعل والتأثير.. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التخطيط المدروس.. لتحديد الاتجاهات والتوجهات بدقة وحصر الاحتياجات والأهداف، وترجمة الرؤى والأفكار إلى أدوات فاعلة وخطوات محسوسة.. وضرورة مخاطبة العالم بلغته.. بحيث تتسم لغة الحوار بيننا وبين الآخرين بالعقلانية والموضوعية.. ومخاطبة العقل بالحقائق وبحض الأفكار الخاطئة والمغلوطة وتصحيح الصورة الذهنية عن العرب والمسلمين.. حتى يتعرف العالم على حقيقة تراثنا وثقافتنا الداعية إلى العمل وإتقانه والسلام والتعايش مع الآخر لتطوير الحياة.

ومن التحديات الناجمة عن العولمة سيطرة الثقافة العالمية والغربية الداعية للاستهلاك والتزعة الفردية.. وغيرها من القيم والسلوكيات التي تتعارض - بشكل أو بآخر - مع الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وتهديد اللغة العربية بطرح المسميات الأجنبية بما ينعكس سلباً على الانتماء والاستقرار الاجتماعي

والخصوصية الثقافية، وإضعاف دور الحكومة الوطنية في ممارسة مسئوليتها والضغط عليها لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية عالمية لأغراض الشركات المتعددة الجنسيات والتي امتد نشاط بعضها إلى مجال الثقافة والإعلام.. حيث أصبحت تلك الشركات تمتلك وسائل متطورة للاتصالات والتكنولوجيا.. من منطلق من يعرف يسيطر، ويمكن أن تبث هذه الشركات والمؤسسات رسائل إعلامية في اتجاه واحد وضد المصالح الوطنية. كما تسببت التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة التي صاحبت العولمة في ظهور مشاكل اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية وأخلاقية أكثر بكثير من المشاكل التي ساعدت على حلها أدت إلى وجود حاجز منيع وتناقض مافر بين جهود التنمية الثقافية والتربوية والتعليمية وبين ما تبثه وسائل الإعلام ومع كثافة وتفوق الإعلام الهابط من السماء والذي يؤثر بلا شك في المواطن انبهاراً أو اغتراباً.. فإن ذلك يضع الإعلام الوطني في خندق الدفاع ورد الفعل.. ويشغله عن مهمة التطوير والإبداع.

ولتحقيق ذلك يجب تكثيف الجهد الإعلامي من خلال الفضائيات العربية الناطقة باللغات الأجنبية وصولاً إلى عقل ووجدان المشاهد الأجنبي، مع الأخذ في الاعتبار أن الإعلام

المصري في عصر العولمة تحت مظلة الإستراتيجية بمنهجها المتكامل لتعظيم الاستفادة من إيجابيات العولمة إلى أقصى درجة وتجنب سلبياتها إلى أدنى حد.. وذلك من خلال الانفتاح والمشاركة. وحتى يستمر الإعلام قوياً في حلبة المنافسة - سمة عصر العولمة - عليه أن يحدث داخله نظاماً للتطور الذاتي - تجديداً للمضمون والتقنيات في إطار ثوابت المجتمع الروحية ونظامه القيمي وخصوصيته الذاتية، ولا شك أن الإعلام قوى قادر في ظل العولمة على المشاركة الإيجابية والمنافسة بندية.. وذلك برصيده وتراثه الثقافي وانفتاحه الفكري وبإمكاناته التقنية المتطورة.. تأكيداً لمكانة مصر الحضارية ودورها السياسي. لقد اعتنقت مصر منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي الفكر الليبرالي.. في المجال السياسي.. بنشر وتعميق الفكر الديمقراطي ودعم الديمقراطية والتعددية الحزبية وتوسيع المشاركة السياسية - خاصة الشباب والمرأة - مع الالتزام الدقيق بسيادة القانون وعدالة تطبيقه والشفافية بما يحقق للوطن مصالحه القومية العليا ويحفظ للمواطن كرامته وحقه في الحياة الكريمة.

وفي المجال الاجتماعي يتزايد الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني ترسيخاً لمفهوم المشاركة.. وتفعيلاً لمنظمات

المجتمع باعتبارها شريكاً أساسياً في بناء الدولة وإدارة شؤون المجتمع.

وفي المجال الاقتصادي يتعمق فكر الاقتصاد الحر الذي يحمل مسئولية أكبر.. تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.. وتعظيماً لدور الأفراد كقاطرة تقود النشاط الاقتصادي بما يحقق مصالح المواطن العادي الذي تنحاز إليه القيادة السياسية وتعمل ليل نهار لتأمين حاضره ومستقبله وحماية حقوقه ضد أي انتهاكات، والإعلام المصري يعبر عن الفكر الليبرالي في مصر.

واكب نهضة مصر إعلام وطني ملتزم بالصدق والشفافية منحاز إلى الحقيقة.. يحرص دائماً على تجديد مفرداته.. تعزيزاً للفكر المستنير والرأي الحر.. يروج لدور ومكانة وتجربة مصر.. يحافظ على ثقافة المواطن واستمرار التواصل معه والارتباط به.. عن قناعة ورضا وليس إكراهاً أو انقياداً.

فالإعلام يكرس عقيدة الانتماء للوطن ويتصدى للمتاجرين بالشعارات والأكاذيب والمزايدين بالكلمات والصارخين في البرية بدعوى العنصرية والفرقة والصدام والصراع.

إعلام حر يحترم عقل الإنسان وحقه في المعرفة في التنوع والتمايز في عالم تتعاضم فيه قيمة المعلومات - صناعة واستهلاكاً

وإنتاجاً.. بحيث أصبح من يمتلك المعلومات الدقيقة الصحيحة يمتلك مفاتيح القوة والأمن والسيادة ويؤمن حاضره ومستقبله.

إعلام يؤمن بالمواطنة إيماناً عميقاً باعتبارها أساس المساواة التامة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات.. وبمبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة.. سعياً إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين باعتبارها من حقوق الإنسان.. سواء كانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وإن المرأة متساوية تماماً مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات.

إعلام يدعم مسيرة الديمقراطية.. ويفعل الحوار القومي مع الأحزاب الشرعية الفاعلة وصولاً لكلمة سواء تحقيقاً لميثاق شرف ينظم الحياة الحزبية.. بما يصب في صالح حقوق الإنسان ويشجع المشاركة السياسية.

إعلام يعظم دور المجلس القومي لحقوق الإنسان.. ويرحب بمبادرات إلغاء محاكم أمن الدولة وعقوبة الأشغال الشاقة وإلغاء الأوامر العسكرية.. ويؤكد على أن قانون الطوارئ هو قانون مؤقت لا يستخدم إلا في ما شرع له وفي نطاق محدود لمكافحة الإرهاب والمخدرات.

إعلام يؤمن إيماناً عميقاً بقيم الديمقراطية والحريات العامة..
يعيد بناء ثقة المواطن في العملية الانتخابية ويشجعه على المشاركة
السياسية.. كحق له وواجب عليه.. وباعتبار أن المشاركة هي
القاعدة الصلبة للعدالة والديمقراطية وأساس التنمية المتواصلة.

إعلام يؤكد دائماً على أن ارتباط الإصلاح السياسي
بالإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية هو أساس التطور
الديمقراطي والسلام.. وأنه لا بد من تفعيل الدور السياسي
والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، باعتبارها شريكاً للحكومة،
وليس منافساً أو خصماً لها.

إعلام يكرس عقيدة الانتماء للوطن وتشجيع المواطن على
المشاركة وتحقيق العروة الوثقى بين الوطن والمواطن وبين أبناء
الوطن الواحد، وتحقيق السيادة الإعلامية على التراب الوطني، مع
الحفاظ على الشخصية المصرية والذاتية الثقافية والانتماء الوطني
بتقديم النموذج والقُدوة، إعلام يحترم عقل المواطن وحقه في
التنوع، ويدعم جهود الإصلاح باعتبارها مطلباً وبما يتفق مع قيمنا
وظروفنا يرتبط باستقرار الأوضاع ومسيرة السلام في المنطقة.

إعلام يدعم التحديث الثقافي ويرسخ التفكير العقلاني والعمل
الجماعي، ويركز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من

التركيز على أوجه الخلاف وتغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا، ويحرر الرأي العام من أسر مفهوم المؤامرة ويكثف الحوار مع الآخر، مع اغتنام أروع ما فى العولمة وهو النظام الاتصالي لتطوير تقنيات الإعلام وبنية التحتية وتقريب المسافة التكنولوجية بين إعلامنا ودول العالم المتقدم.

إعلام يصقل خبرات الإعلاميين ويدعم قدراتهم ويرتقى بمستوى وعى المواطن بحقوقه، وينسق الخطاب العربى ويوحده ويؤكد دور مصر الرائد عربيا وإفريقيا وإسلاميا، ويهتم بالحاضر والمستقبل ويقدم التراث فى شكل جذاب.

إعلام يبرز ويوضح الرؤية المصرية حول مختلف القضايا بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعمة بالحقائق والأسانيد القانونية عند الحاجة.. لمواجهة المزاعم الغربية.. بعيدا عن أسلوب الإثارة.

إعلام يلتزم بمجموعة من القيم والمبادئ المهنية - تتسم بالواقعية والهدوء والاعتزان - تحول دون الدخول فى مهاترات تبعدنا عن الهدف من الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف مع الاهتمام بقضايا المواطن المصرى والعربى المهاجر أو المقيم خارج المنطقة العربية.

ويجب على الفضائيات الوعى بأن الإعلام أصبح علماً يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها مكن نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربى.

كما يجب على المنظومة الإعلامية بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات، استثماراً للبنية الأساسية للإعلام.

والعمل على دعم مناخ الحرية والديمقراطية الإعلامية والتعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والاقتصاد الحر، مع الاستمرار فى دعم وتطوير إمكانيات العمل الإعلامى، ومساندة جهود التنمية المستدامة والدعوة لها ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب ونشر ثقافة السلام والتواصل والتعايش السلمى بين البشر.

والعمل على تعزيز التعاون الإعلامى العربى المشترك وحشد استثمارات العربية لإنشاء مشروعات إعلامية كبرى، وتفعيل الدور الذى تضطلع به المكاتب الإعلامية المصرية فى الخارج لمتابعة ما ينشر أو يبيث عن الواقع العصرى والعربى والإسلامى

عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكة الإنترنت والرد عليها بكافة الوسائل المختلفة.

وأصبح من الضروري الاهتمام بالتراث والأدب والفنون الشعبية الأصيلة النابعة من المجتمع، مع الاهتمام بالتربية من أجل استخدام أفضل لوسائل الإعلام في عصر السماوات المفتوحة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الجماهير والتعبير عن مصالح الأغلبية مع عدم إغفال صوت الأقلية لتفعيل المشاركة الشعبية في كافة المجالات، وأخيراً الأخذ بزمam المبادأة والفعل بالتخطيط الإعلامي المدروس.

مستقبل الإعلام العربي.. التحديات.. الحلول:

إن الإعلام العربي يواجه بالعديد من التحديات التي تتطلب مواجهة وحلولا على أساس علمي على النحو التالي:

التحديات:

- التطورات المذهلة في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات خاصة الإنترنت التي نعرف كيف بدأت ولا نعرف كيف تنتهي وثورة المعرفة التي ستعقب ثورة المعلومات وما قد تؤدي إليه من تغيرات في حياة البشر.

■ الاحتكارات الإعلامية الدولية الكبرى والمتمثلة في الاندماج بين الشركات الإعلامية والفنية والصحفية العملاقة والاقتصاديات التي تقوم عليها دور ومؤسسات الصحافة.

■ قضية الحرية الممنولة والأخطار التي تواجهها من داخل المهنة، مع مراعاة إبراز وتوضيح رؤيتنا المصرية حول مختلف القضايا بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعومة بالحقائق والأسانيد القانونية، عند الحاجة، لمواجهة المزاعم الغربية، بعيدا عن أسلوب الإثارة.

الحلول:

■ عدم الخضوع لما يريده الإعلام الغربي وأن يحمل إعلامنا الصبغة والرؤية المصرية عند معالجة قضايا الوطن.

■ تفهم الفضائيات بأن الإعلام أصبح علما يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها من نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربي، مع بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل

بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء
ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات، استثماراً للبنية
الأساسية للإعلام.

■ العمل على دعم الحوار والتواصل مع شعوب وثقافات
العالم، والتخاطب مع الآخر بلغة مباشرة مع الاعتماد على
العواطف ومياسة حملات النفس الطويل وليس إعلام
الأزمات ورد الفعل، مع الإشارة إلى أن التخاطب
الإعلامي يجب أن يعتمد على قواعد ثلاثة هي العقلانية
والحيادية والتوازن والحرص على عدم إصدار الأحكام
بل تركها للمتلقى، مع ضرورة تحقيق التجانس بين وسائل
الإعلام العربية تجاه القضايا التي تهم العالم العربي - لا
نكون دائماً في موقف الدفاع ورد الفعل بل نأخذ بزمام
المبادرة دائماً، ألا نكرر أنفسنا - صورة من النموذج
الغربي - والتمسك بشخصيتنا وإرثنا الحضاري والثقافي
في مواجهة موجات التغريب والغزو.

وقد يرى البعض أن العولمة الثقافية تمثل خطراً جسيماً على
الهوية الوطنية وأن الإعلام أهم أسلحتها.. وقد يكون في ذلك الكثير
من الصديق - لذا فإن على الإعلام الوطني أن يكتسب كل عوامل

القوة والفاعلية والتأثير والجنب.. وطرح كافة الحقائق وأن يأخذ
زمام المبادرة والفعل والتأثير حتى لا يكون إعلام الانفعال والتأثير
والتبعية.

ولأن الإعلام العربى إعلام بلا حدود فى عالم بلا حدود فلا
زالت مصر تسير بخطى حثيثة لمواكبة التطورات الإعلامية
المذهلة والمتغيرات السياسية والحضارية المتلاحقة.. وذلك بتبنى
استراتيجيات علمية وخطط ذات أهداف محقة.. تطويراً لإمكانات
العمل الإعلامى وتحقيقاً للديمقراطية والحرية الإعلامية وتدعياً
لمصادقية الخطاب الإعلامى الوطنى - الذى بدأ زمام المبادرة دون
تهوين لقدرته أو تهويل لقدرات الغير.. وأصبح قادراً على الفعل
والتأثير وليس الانفعال والتأثير ورد الفعل.. يعرف هدفه جيداً
ويترجم رؤاه وأفكاره إلى واقع ملموس.. يخاطب العالم بلغة هادئة
رصينة فى إطار حوار موضوعى.. لتعريف العالم بثقافتنا التى
ترفض العنف والإرهاب والظلم والقهر واستلاب الحقوق والتى
تعتنق السلام والتسامح والتعايش والوسطية.

إن المتغيرات الحالية تفرض على إعلامنا - ليس المصرى
فقط وإنما العربى - تحديات عديدة نواجهها بالحكمة والعقل وبفكر
جديد.. حتى تسرع خطط التحديث وبرامج الإصلاح التى ما توقفت

مصر يوماً في تطبيقها وبكفاءة غير مسبوقة منذ بداية الثمانينات..
والتي تؤكد الالتزام الصادق بمواصلتها في العالم العربي - كل
حسب ظروفه وقدراته في مؤتمر القمة بتونس - حتى تتحقق وبشكل
كامل التنمية وتفعل المواطنة وتتعمق الديمقراطية.. وتوسيع
مجال المشاركة في صنع القرار.. وتعزيز مكانة المرأة، والدفع
بالاقتصاد إلى الأمام.. وفتح آفاق جديدة للارتقاء بقدرات ومهارات
الإنسان.

التأكيد دوماً أن الإصلاح لا يجب أن يكون بديلاً للحل العادل
للقضية الفلسطينية والتي لا بد من حلها في ضوء قرارات الشرعية
الدولية ومرجعيات السلام ومؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٣ وخارطة
الطريق.. لأنه من المستحيل تحقيق الإصلاح مع سيطرة العنف
واستمرار الاحتلال واليأس.

تمهيد الأرض للإصلاح السياسي بدعم المؤسسات والهيكل
السياسية وبما يضمن إجراء انتخابات حرة والتطبيق الفعلي لمبدأ
سيادة القانون، مع دعم التحديث الثقافي بترسيخ التفكير العقلاني
والعلمي ومواجهة التطرف وكفالة وحماية حرية الإبداع والتسامح
وقبول الآخر وتحرير ثقافة المرأة لتفعيل دورها في تحديث المجتمع
والدعوة لقيم التعددية والديمقراطية واللامركزية والتطوع والعمل
الجماعي بدلاً من الفردية والتعصب والتخلف.

التأكيد على أننا حكومة وشعباً جادون فى التطوير بإرادة وطنية خالصة وأن الاعتراض على فرض نمط سياسى من الخارج لا يعنى رفض الديمقراطية.. وإنما رفض التدخل فى الشأن الداخلى، كمبدأ أساسى فى علاقات الدول مع بعضها مع التركيز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من التركيز على أوجه الاختلاف.. فى إطار ثقافة الحوار.. بدلاً من أن ننصب أنفسنا حكماً على الآخرين.. ونبذ جميع أشكال الاستعلاء.. لأن الآخر يحتاج إلينا مثلاً نحتاج نحن إليه وأن نتحاور معه من موقع المشاركة لا التبعية وبهدوء بعيداً عن الانفعال والتصلب.

تغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا والنظرة السلبية السائدة فى الغرب تجاه الشرق.. ولكن هذا لا يعنى أن يقف إعلامنا فى خندق الدفاع عن أوجه القصور أو التبرير للأخطاء.. لأن دوره الأساسى هو المبدأ والانطلاق.

تطعيم الأجيال الجديدة بالثقافة الجديدة فى مواجهة الثقافة الهابطة من السماء عبر أقمار الفضاء.. وبما يحقق للإعلام الوطنى كل عوامل القوة والفاعلية والتأثير بما يضمن أن يعود إليه رواده إذا طافوا على قنوات الإعلام الأجنبى.

التحرر من أسر مفهوم المواطنة.. والانعتاق من دائرة
الاعتذار والتصدى وبقوة لجلد الذات ودفن مصطلحات الفشل
والانتظار واليأس والحوار مع الذات والانفرادية.. والتأكيد على أن
النجاة فى الاتفاق.. وترتيب البيت وقراءة الأوراق جيداً منعاً
للتكرار أو الإحباط خاصة وأن مصر تشهد حالياً تعددية حزبية غير
مسبوقة كما تشهد نهضة واضحة للمجتمع المدنى بما فى ذلك
منظمات حقوق الإنسان التى تعمل بحرية.

اغتنام أروع ما فى العولمة وهو النظام الاتصالى لتطوير
تقنيات الإعلام وشبكاته وبنائه التحتية وصقل خبرات الإعلاميين
ودعم قدراتهم الإعلامية ومعارفهم.. حيث أصبحت القيمة المضافة
من المنتج الإعلامى والثقافى فى مقدمة صادرات إحدى الدول
الكبرى.. والثانى فى صادرات دول متقدمة أخرى.

تفعيل رسالة حقوق الإنسان ودعم قيمة الحرية والمساواة وهو
إسهام تحتاجه حقوق الإنسان كما يحتاجه الإعلام الذى هو فى حقيقة
الأمر من حقوق الإنسان.. وإذا كان الإعلام هو الضوء الكاشف
لانتهاكات حقوق الإنسان بكافة صورها خاصة الإرهاب والجريمة
المنظمة.. فإن القانون والمجتمع هما خط الدفاع الأول ضد هذه
الانتهاكات وتحجيمها.. وقاية وعلاجاً ومكافحة.. فى مناخ الشفافية

السياسية.. وفي إطار برامج التنمية والتحديث.. وحرية الفكر والعقيدة التي نعيشها حالياً.. فعلاً وممارسة لا قولاً أو شعراً.. لأنه خيار جسده إرادة الأمة وتعبيراً عن مصر التي ما عرفها التاريخ إلا كعبة للمفكرين والأحرار ومقصداً لدعاة الحق والعدل وقبلة للعلماء والفنانين.

حشد كافة الطاقات الإعلامية للارتقاء بمستوى وعي المواطن بحقوقه وأولها حق التعبير وحق الرفض المرتكز على معلومات دقيقة وبيانات صحيحة متكاملة واحترام أمنيته وحريته، مع إحياء مفهوم المواطنة في إطار علاقة مثلى بين المواطن والدولة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل باعتبار أن المواطن هو شريك كامل وفاعل في صنع القرارات الهامة وأن يعي هدف وأبعاد خطط الإصلاح والتحديث، بالإضافة إلى تعزيز دور المجلس القومي لحقوق الإنسان باعتبارها مجلساً وطنياً لحقوق الإنسان حسب المعايير الدولية وتوعية المواطن بدوره في نجاح المجلس الذي أنشئ من أجل الشعب.

وحتى يكون خطابنا الإعلامي نافذاً ورسالتنا الإعلامية منتشرة يجب العمل دائماً على تقريب المسافات التكنولوجية بين إعلامنا وتول العالم المتقدم.. واستثمار كافة المتغيرات التي على

الإعلام.. صناعة وفضاء وتسويقاً.. وتكثيف الجهد الإعلامي من خلال الفضائيات الناطقة بلغات أجنبية وصولاً لعقل المشاهد الأجنبي ووجدانه بخطاب إعلامي متناسق متناغم متكامل غير متناقض.. وبذلك يكون لنا مكان في الفضاء الإعلامي، ولا يتفرد به غيرنا فيملؤه بالتشكيك والتضليل والمزايدات مستخدماً لغتنا العربية، منتهزاً بعض الثغرات أو التناقضات أو النزاعات القطرية لإذاعات يذاع بعضها ولا يسمع.. ووكالات أنباء تأثيرها محدود.. وقنوات أصبحت ملجأ للمغامرين والمتاجرين بالشعارات والذين يعرضون بضاعة فاسدة وتجارة بائرة وسلعاً رديئة تروج للعنف والإرهاب والأفكار المنحرفة.

كما يجب أن نهتم بالحاضر والمستقبل.. بقدر اهتمامنا بالتراث وألا نقف عند حدود النقل عن الآخرين.. بل نتقدم إلى الأمام بالرؤية والتحليل وإنتاج أعمال ثقافية وفنية عن أعلام التنوير الوطنية والقومية لإبراز الجوانب الإنسانية للحضارة المصرية... على مر العصور... وعرضها في قالب عصري جذاب.

حالة . حقوق الإنسان في المنطقة

"يناير ٢٠٠٨"

دأبت بعض الدوائر والمنظمات الدولية إلى ترويج دعاوى مغرضة عن انتهاك بلاد المنطقة لحقوق الإنسان.. فقد دعا البرلمان الأوروبي يوم ٢٠٠٨/١/١٧ في قرار- صدر بحضور نسبة لا تتجاوز ٧.٥% من عدد أعضائه - بعنوان حالة حقوق الإنسان في مصر، الحكومة المصرية إلى إنهاء كافة أشكال القمع، بما فيها الإجراءات القضائية، واعتقال عاملين بالإعلام، وبشكل أعم المدافعين عن حقوق الإنسان، واحترام حرية التعبير وفقاً للمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية. وأوصى التقرير بالتزام الحكومة المصرية باتخاذ إجراء لإنهاء حالة الطوارئ، وتعديل قانون المحاكمات العسكرية، والتأكيد من كافة الإجراءات التي تتبناها لمكافحة الإرهاب تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي، وكذا فقد حث على أن قانون الجمعيات الأهلية لا يجب أن يفرض قيوداً إجبارية على الأنشطة السلمية لمنظمات المجتمع المدني.

وأشار التقرير إلى ضرورة حماية مصر لحقوق المهاجرين وأسرهم، ودعا الحكومة المصرية إلى السماح لمقر خاص من الأمم المتحدة بزيارة للقاهرة لبحث مسألة التصويت في مصر، وكذاحث الاتحاد الأوروبي على وضع تطورات حقوق الإنسان في مصر على رأس أجندته أثناء الاجتماع الوشيك للجنة الفرعية التي تضم الاتحاد مع مصر بشأن الأمور السياسية.

وفي نفس الإطار، كانت الخارجية الأمريكية - في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧ بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العالم - قد أدانت البطء الذي يشوب عمليات الإصلاح في مصر، إلى جانب شمولها بالاتهام الموجه لمختلف دول العالم العربي والإسلامي بمعاداة السامية ومناهضة اليهود، وذلك من خلال أشكال وأنماط متباينة يتم توظيفها في وسائل الإعلام، وفي مختلف المناهج الدراسية.

وقد عكست هذه التطورات تأثيرات سلبية شملت مختلف الأوساط الرسمية والشعبية والبرلمانية في مصر، والتي رأت فيها تدخل غير مرغوب فيه في الشئون الداخلية المصرية، فضلاً عن أن ما جاء بهذين التقريرين يتناقى مع الجهود المصرية الرسمية وغير الرسمية في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية،

وتطوير منظومة حقوق الإنسان، والتي تعد من ثوابت القيم المصرية، والنظام القانونى المصرى.

ورغم إقرار البرلمان الأوروبى بدور مصر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ومصر من أجل المنطقة الأورو متوسطية، وإضافة إلى تأكيد الخارجية الأمريكية على الدور المصرى فيما يتعلق بالعملية السلمية فى المنطقة، واعتباره كذلك محورياً فى مجال مكافحة الإرهاب والأصولية، فإن مصر بكافة مؤسساتها رأت فى الانتقادات التى وجهت إليها أثراً واضحاً لأطراف أو جهات تعمل على إصدار مثل هذه التقارير، لأهداف وأجندات سياسية غير معلنة تحاول تنفيذها من خلال آليات عديدة باتى من ضمنها ما احتوته تلك التقارير.

إن دأب بعض منظمات حقوق الإنسان الترويج لدعاوى حول انتهاكات فى مصر لهذه الحقوق، من خلال الإشارة إلى بعض الحالات الفردية، والتى يوجد نظير لها فى العديد من الدول العربية بصفة عامة هو فى الحقيقة محاولة للنيل من سمعة مصر، وتحجيم دورها فى عملية السلام بالمنطقة، إلى جانب الادعاء الدائم بوجود صلة رسمية - غير مثبتة - لمصر بأنشطة تهريب السلاح لغزة.

كما أن ذلك يعتبر، تَعَمُّداً متجاهلاً للمكانة البارزة لمسألة حقوق الإنسان في الدستور المصري، إضافة إلى توقيع مصر للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بهذه المسألة، فضلاً عن عضوية مصر في كافة المحافل الدولية المتعلقة بهذا الشأن، والتي كان آخرها عضوية اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في مطلع العام الحالي.

كما توحى هذه الادعاءات باستمرارية تدخل المؤسسات الرسمية في الانتخابات البرلمانية، في ظل المصاحبات التي تشوب مثل هذه الممارسات النيابية في العديد من دول العالم، مع التّكتم على الإشراف القضائي المصري على مجمل العملية الانتخابية.

وليس صحيحاً أن مصر تفرض قيوداً على حرية نشأة الأحزاب، من خلال رفض تأسيس بعضها، لاسيما وأن معظمها لم تأت بجديد يضيف إلى الحياة السياسية، كما أن أيّاً من هذه الأحزاب تستطيع اللجوء للقضاء سواء في مجال إشهارها أو المنازعات التي تتناوبها قياداتها، خاصة وأن القضاء قد وافق للبعض منها بالإشهار، وقضى بما إرتأه بالنسبة لنزاعاتها الداخلية.

كما أن التعميم المخل فيما يتعلق بمسألة إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، لم يشكل القاعدة القضائية في مصر، وإنما هو

استثناء الهدف منه الحفاظ على الأمن العام، لاسيما وأن الفئات التي تتم إحالتها للقضاء العسكري هم من المتشددین الذين يلجأون للعنف في سبيل تمرير توجهاتهم الرامية إلى تقويض الدولة المدنية في مصر، وكان هذا هو الاعتبار الذي حدا بالولايات المتحدة ذاتها للأخذ بتحويل المعتقلين المتطرفين إلى المحاكم العسكرية، لاسيما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

وليس من المنطقي الادعاء باستمرار دعاوى التعذيب المنهجی للمعتقلين من قبل الشرطة المصرية، رغم أن هذه الأحداث تشكل وقائع فردية من جهة، وتتم ملاحظتها من قبل القضاء المصري من جهة أخرى، إلى جانب قيام وسائل الإعلام المصرية - بكل حرية - بعرض أي من هذه التصرفات وإدانتها، ودفع المجتمع المدني وأجهزة الدولة للتصدي لها.

وليس أيضاً من المقبول الإشارة إلى محاولات مصر لتضييق الحريات الجنسية (قضايا الشواذ) وتجاهل خصوصية المجتمع المصري، بما له من قيم وعادات وتقاليد تمثل سياجا للأمن الاجتماعي، رغم أن هذه الحرية مازالت تتعرض للانتقادات في الدول الغربية بصفة خاصة، وتعد مرفوضة مجتمعياً في باقي دول العالم بصفة عامة، إلى جانب أن الخوض في مسألة منع بعض

الإصدارات المسيئة للإسلام - الدين الرسمي في مصر - مرئود عليها بكيفية تعامل عدد من الدول الأوروبية ذاتها مع مثل هذه الحالات المسيئة للدين المسيحي (رفض عرض فيلم الإغراء الأخير للمسيح، وشفرة دافنشي في عدد من الدول الأوروبية).

وفي ضوء ما سبق، ومع زعمنا بأن التناول الموضوعي لأية قضية يقتضى الإشارة إلى السلبيات والإيجابيات، والتي لا يخلو أى مجتمع منها، فإننا نود الإشارة إلى أنه فى مجال حقوق الإنسان بالتحديد، فإن المجلس القومى لحقوق الإنسان - الذى بادرت القيادة المصرية بتشكيله وإسناد رئاسته إلى إحدى الشخصيات المصرية ذى السمعة الدولية "د. بطرس غالى" - ما زال يوالى رصد تقاريره فى هذا الشأن، والتي كان آخرها فى نهاية شهر مارس ٢٠٠٨ وفيها يشير بكل حرية إلى من مواضع الخلل الطارئة فى هذا الشأن، وتقوم كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى بمتابعة ما يصدره المجلس، وتعمل على التعامل معها فى إطار من الشفافية قلما يوجد مثليه فى أى من دول المنطقة.

إن مسألة حقوق الإنسان تحتل مكانة بارزة فى الدستور المصرى، ومصر وقعت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية

المعنية بهذه المسألة والتي على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، ومصر عضو دائم في المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الشأن وأشهرها مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان. ومصر ملتزمة بقوة بتنفيذ ما وقعت عليه من معاهدات واتفاقيات باعتبارها شريكاً وعضواً نشطاً في المجتمع الدولي المتحضر.

والصحافة المصرية تقوم بدورها في عرض أى سلبات أو إنجازات في هذا المجال بشفافية وموضوعية في إطار منافسة مهنية تشهد هامشاً كبيراً للحرية في مناخ سياسى يشهد حراكاً لتعميق الديمقراطية يشجع على النقد وحرية الرأي والفكر والتعبير في إطار الالتزام بمبادئ الحرية المسنولة والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية. ومصر لا تقبل أن تنتصب دولة أو جهة نفسها وصية على قضايا حقوق الإنسان والتعهدات المصرية الدولية في هذا المجال هي المصدر الرئيسى والوحيد لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

سيناء..

عظمة المكان وقداسة المكانة

"أبريل ٢٠٠٧"

فى حياة الأمم أيام مشهودة حُفرت فى ذاكرة التاريخ لا
تمحوها الأحداث والأزمنة.. عميقة الغور فى الوجدان الوطنى..
راسخة التمكن فى الضمير الجمعى.. تضعها أكاليل غار وفخار
على رأسها وقلاند مجد وعزة على صدرها.

ومن بين تلك الأيام الغراء ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ يوم أن رفع
الرئيس "مبارك" علم مصر خفاقاً على أرض رفح.. معلناً تحرير
أرضنا المقدسة واستعادة سيناء الغالية بالكفاح والبذل والعطاء..
مؤكداً "أن مصر عزيزة قوية بأبنائها بفضل إيماننا الراسخ وتمسكنا
بالحتر وحفاظنا على وحدة الصف واستعدادنا للتضحية".

وبعد ذلك بنحو سبع سنوات وفى احتفال مهيب ووسط جو
يملؤه الشعور بالفخر والزهو وقف الرئيس مبارك يرفع علم مصر
على طابا المصرية فى ١٩ مارس ١٩٨٩ معلناً نداء السلام من فوق
. ض طابا قائلاً: السلام ليس شعاراً نرفعه اليوم ونتحایل على
إسقاطه غدا.. السلام موقف ثابت تتجمع حوله كل القوى المحبة
للسلام.

لقد خاضت مصر طوال النصف الثاني من القرن الماضي أشرف ملاحم نضالها الوطني من أجل الحرية والاستقلال.. كانت أبرزها حرب أكتوبر المجيدة لرد العدوان ومحو الهزيمة، وبالإرادة والعزيمة والروح القتالية العالية تحقق النصر المؤزر، ثم اكتمل تحرير الأرض بمسيرة صعبة وطويلة للسلام بدأت بإيقاف المعارك في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ بوصول قوات الطوارئ الدولية إلى جبهة القتال على أرض سيناء.. ثم مباحثات الكيلو ١٠١ (أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٣) واتفاقيات فض الاشتباك الأولى (يناير ١٩٧٤) والثانية (سبتمبر ١٩٧٥) ومبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بزيارة القدس (نوفمبر ١٩٧٧) ومؤتمر مينا هاوس بالقاهرة (١٤ ديسمبر ١٩٧٧) ومؤتمر قمة الإسماعيلية.. وتوقيع وثيقة كامب ديفيد (١٨ سبتمبر ١٩٧٨). وانتهت المسيرة بتوقيع معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ وتلتها خطوات لبناء السلام الشامل من خلال العديد من المؤتمرات على أرض سيناء.. كان من أبرزها مؤتمر صناعات السلام بشرم الشيخ ١٩٩٦ لحل القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع وجوهره في المنطقة.

حرب فانتصار، تحرير للأرض، ومفاوضات و سلام، تنمية وإصلاح شامل، سلسلة متصلة الحلقات.. وأحداث متداخلة سببا ونتيجة.. كلت مصر بها مسيرتها المقدسة وكفاحها التاريخي من

أجل الحفاظ على مقدراتها وسيادتها ووجودها الذي شهد له التاريخ منذ الأزل.. وكانت فيه دوماً درة للشرق.. وقلبا نابضا للعروبة.. ومهبطا للأنبياء والرسل.. ومقصدا للأحرار والمصلحين.. وكعبة للعلماء والمفكرين.. وملقاً للمبدعين.. ومستقراً لصناع الحضارة.. وموطناً للباحثين عن الحق والحقيقة.

لقد كانت تحديات السلام لا تقل خطراً عن تحديات الحرب.. وكان على مصر أن تثبت أن عبقرية الشعب المصرى فى البناء والتنمية والحفاظ على السلام والاستقرار لا تقل عن عبقرية المكان فى سيناء، لذلك فقد انطلقت مصر من السلام كخيار إستراتيجى لا رجعة فيه ولا حيدة عنه.. لتسلك سبيل التنمية المستدامة على أرض سيناء.. وذلك فى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء ١٩٩٤-٢٠١٧ وذلك لبناء مجتمع عمرانى جانب للسكان يركز على قاعدة اقتصادية متعددة الأنشطة.. يساهم فى إعادة رسم خريطة مصر السكانية ويدعم البعد الإستراتيجى والأمنى والسياسى لحدود مصر الشرقية وينهى عزلتها للأبد.. وبتكلفة استثمارية حوالى ٧٥ مليار جنيه حتى يصل عدد سكان سيناء عام ٢٠١٧ إلى نحو ٣.٢ مليون نسمة.. كما يخلق فرص عمل جديدة تصل إلى نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل خلال هذه الفترة، ويحقق زيادة فى استثمارات قطاعات

الزراعة والصناعة والسياحة والتنمية العمرانية والإسكان والنقل
والمواصلات ومشروعات التنمية البشرية.

وكانت أبرز المشروعات العملاقة.. على أرض سيناء ترعة
السلام.. التي تعتبر محور الارتكاز والنواة الأساسية لتنفيذ المشروع
القومي لتنمية سيناء وربط سيناء بمنطقة شرق الدلتا وجعلها امتداداً
طبيعياً للوادي وإضافة نحو ٦٢٠ ألف فدان للرقعة الزراعية في
مصر.

إن سيناء قطعة غالية من أرض الكنانة.. وإذا كانت مصر
ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم.. فإن لسيناء أطول سجل
عسكرى معروف فى التاريخ.. لأنها بوابة مصر الشرقية.. ومدخل
قارة أفريقيا.. وكان مشينة الله اختارتها درعا وخط دفاع ضد
الغزاة.. مثلما اختارتها معبرا للخليل إبراهيم برسالة التوحيد..
وملاذا لموسى كلیم الله من فوق جبالها.. ومسلكا للمسيح عيسى
وأمه العذراء البتول فى رحلة الفرار من الظلم بحثا عن الخلاص
والمحبة لبنى الإنسان ومنفذاً لجيوش قطز وصلاح الدين لنصرة
الحق فى عين جالوت وحطين، وملحمة للشجاعة والتضحية فى
شدوان ورأس العش والقنطرة شرق ويوم تحطم الخط المنيع ونقاطه
الحصينة. سيناء ما أعظمها قدراً.. وهى تشارك بفاعلية فى صنع

مستقبل أفضل لمصر في مجال الاستثمار السياحي.. في شرم الشيخ
وذهب وطابا ونويبع والعريش ورفح وسانت كاترين.. وما أعظمها
قدراً بثرواتها المعدنية - النحاس والفيروز - وبمحمياتها الطبيعية
وأثارها التاريخية. وقد لا تكون مبالغة إذا قلنا إن ميناء في ٢٥
أبريل ٢٠٠٧ قد ارتدت أبهى ثيابها وهي ترى أمها مصر العظيمة
دعوة في تحقيق مسعاها نحو الإصلاح والتحديث والتنمية بفكر
جديد ينسج ثوب المستقبل.. تدعمه الديمقراطية وتحمله المواطنة
ومسيادة القانون، وتصونه قوات مسلحة حاربت وانتصرت وحررت
أرضها.. وما حاربت إلا دفاعاً عن الأرض والشرف والحق.. ومن
أجل سلام عادل وشامل ومتكافئ لكل شعوب العالم والمنطقة.

دماء لا تجف

"مارس ٢٠٠٧"

عرض التلفزيون الإسرائيلي منذ أيام قليلة فيلماً وثائقياً يصور قتل أسرى مصريين عام ١٩٦٧ على يد وحدة إسرائيلية كان يقودها بينيامين بن اليعازر - وزير البنية التحتية حالياً - وطالبت مصر إسرائيل رسمياً بالتحقيق في المنبحة والتي تعتبر عملاً إرهابياً وبلور وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط مشاعر المصريين بأن ما حدث سيترك أثراً عميقاً في مصر وأنه أحدث غضباً شعبياً وعريباً، وعلى إسرائيل التعامل مع الموضوع بجدية وصدق.

وقد ادعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفنى أن الواقعة قد تمت خلال المعارك الحربية وليس أثناء الأسر. والذي يدحض هذا الرأي هو كتاب "كتلة الأسرار" الذي نشر في صيف ٢٠٠١ لجيمس بامفورد وهو واحد من أهم خبراء الأمن القومي في أمريكا والذي يؤكد فيه أن تحقيقات أمريكية تثبت ضرب إسرائيل للسفينة الأمريكية "ليبرتى" خشية تنصتها على عمليات إعدام الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧. ويبنى بامفورد قضيته على أساس أن

الإسرائيليين كانوا على دراية كاملة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية حتى لا تجمع أدلة عن مذابحهم التي كانوا يرتكبونها وقت ذاك على أرض ميناء على بعد ٢٠ كيلو متراً من السفينة وتحديداً في مدينة العريش حيث تم تصفية المئات من الجنود والمدنيين المصريين المقيدون والعزل.

وكانت القوات الإسرائيلية لا تهتم بحجز المعتقلين العسكريين المصريين في سجون بل كانت تختار الطريق الأسهل وتقتلهم في مجموعات بعد تجميعهم حول مسجد العريش ودفنهم أحياء.. رغم أنهم يرفعون أيديهم علامة الاستسلام.

وكان شارون على علم بما يحدث ولم يعلق.. ويؤكد المؤلف أن القيادة العسكرية وقتها وبينهم - موسى ديان وإسحاق رابين - لم تتخذ أى إجراء عقابي ضد المذبذبين وتستر عليهم ومنعت صدور تقرير عن الموضوع عام ١٩٦٨.

لقد عبر رئيس مجلس الشورى المصرى عن مشاعر الشعب المصرى عندما أكد أن "هذه الجريمة لا يرتكبها إلا إرهابى سفاح خرج من مستنقع الحقد والغل" وأن ما حدث "جريمة حرب". كما طالب أعضاء لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى فى مجلس الشورى بالتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة

لأنها جريمة حرب والقصاص العادل من مرتكبيها.. كما طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مصر بملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في وحدة "شكيدا" وهي الوحدة العسكرية المسنولة عما حدث، وكذلك المسؤولين عن هذه المذبحة التي راح ضحيتها ٢٥٠ أسيراً مصرياً في حرب ١٩٦٧.

لا يكفي أن يستنكر العالم تلك الجريمة الشنعاء ولكن لابد من تضافر كل الجهود لتقديم المجرمين إلى العدالة.. وأن يكون ذلك بإصرار على ملاحقة كل من له صلة بجرائم النازي.

وما لم تتحرك إسرائيل بحزم وجدية وصدق ضد الجناة فعلى مصر أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لتوصيل القضية إلى محكمة جنابات دولية وفقاً للقانون الدولي.

إن مصر لا تريد انتقاماً أو إضراراً بإسرائيل أو التراجع عن التزاماتها أو التأثير سلباً على العلاقات المصرية الإسرائيلية.. ولكنها تريد عدلاً وسلاماً حقيقياً بين الشعوب.. ولا يتحقق السلام الحقيقي إلا إذا أقيم على أساس سليم تصان فيه الحقوق.. ولا تسقط فيه جرائم الحرب بالتقادم.

ومصر السلام التي تصون الحقوق وتحفظ المواثيق والمعاهدات ولا تسفك دم الأسرى أولى بها أن تحفظ دماء أبنائها الأبرياء.

إن الدماء الزكية لن تجف حتى يُقتص من النّين سفكوها
غدرًا وظلمًا وعدوانًا.. من خلال محاكمة جادة يشهدها ضمير
العالم. وساعتها سيعرف الجميع أن دماء الحق أقوى من سيف
الباطل وانتصرت عليه. ويكون المستقبل للعدالة والسلام الحقيقي.

الصورة والواقع

"أكتوبر ٢٠٠٦"

... قال الحكيم كونفوشيوس:

"إن صورة واحدة تغني عن ألف كلمة"

والأحداث والأيام تثبت دائماً صدق هذا القول: فقد حصل مؤخراً المصور الفلسطيني زكريا أبو هربية على الجائزة الأولى لأفضل مصور لتغطية الأحداث الجارية على مستوى العالم.. لأنه.. وبألة تصويره العبقرية وحسه المهني المرتفع وإيمانه برسائله كناقل للحقيقة.. قام بتغطية أحداث بيت حانون بقطاع غزة.. حيث صور استشهاد أسرة مدنية بأكملها مكونة من ٦ أفراد على رمال الشاطئ شمال القطاع والتي ارتوت بدمائهم الزكية ولم يكونوا يحملون سلاحاً أو يديرون نشاطاً مسلحاً أو شبه مسلح.. ركز المصور الفنان على الفتاة - هدى - الوحيدة الباقية من المجزرة.. وهي تنتحب وتبلل الرمال بدموعها.. وتزحف إلى جثة والدها الذي فارق الحياة ضحياً بنفسه من أجل أن تتجو ابنته.. والصورة تذكرنا بالطفل محمد الدرة ووالده:

لقد أعطت اللجنة - وهي ليست عربية - الجائزة الأولى للصورة فمأذا لو شاهدت اللجنة الواقع والأصل وماذا تعطى لجنرالات الحرب؟!...

لقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجزرة التي حدثت في بيت حانون بأغلبية ١٥٩ صوتاً... والقرار إنما يعكس في مضمونه عدم رضى ونفاذ صبر المجتمع الدولي من ممارسات العنف في فلسطين.. والمجازر اللا إنسانية على أرض الزيتون منذ مذبحة قرين في ١٩٤٨/١/١ وحتى بيت حانون.. والتي يرجو كل محب للسلام أن تكون الأخيرة.

إن العنف والعنف المضاد لن يصنعاً سلاماً.. ولن يكسرا إرادة.. والضحايا هم الأبرياء من المدنيين العزل.. ومن الأطفال والنساء والشيوخ. والمجزرة كما وصفتها بعض الصحف الإسرائيلية "فشل إستراتيجى وخواء عسكري" ولا بديل عن المفاوضات والحوار والذي تسعى مصر جاهدة لاستمراره.

إن مسيرة السلام في المنطقة والتي بدأت في محطة كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل مروراً بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات واللجان والتقارير والخطط والخرائط يمكن أن تُنتهى سباق العنف وتجفف حمامات الدماء الإسرائيلية

الفاستطينة لو توفرت النوايا الحسنة والإرادة الصادقة فى إقامة سلام شامل عادل متوازن يعيش فى ظله الفلسطينيون فى دولة ديمقراطية مستقلة ذات حدود معروفة بجوار دولة إسرائيل.. التى ستصبح وقتها أمنية تماماً ننعم بعلاقات طبيعية مع جيرانها.. العرب.

إن دور مصر مستمر ولا يتوقف لتوحيد الصف الفلسطينى والاتفاق على كلمة واحدة لحد الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على استمرار المفاوضات بينهما بإصرار وبروح قتالية لا تقل عن الروح القتالية فى معركة المدفع والطائرة.. لأن للسلام تحديات وعوائق كثيرة.. فكل طرف يعتقد أنه على صواب.. وأن قتلاه شهداء ماوهم الجنة بينما قتلى الطرف الآخر إرهابيون مصيرهم إلى الجحيم.. والمستفيد هم تجار السلاح وأعداء الدين.. أى دين.. والباحثون عن بطولات زائفة يظنون أنهم سيخلدون بها فى كتب التاريخ.. وهم واهمون لأن التاريخ لا يخلد سوى صناعات الحياة والمدافعين عن الحرية والعدالة. قد يذكر التاريخ الطغاة أمثال كالبجولا ونبيرون وهتلر وموسولبنى وغيرهم من المستبدين.. لكنه يضعهم فى أدنى درجات الإنسانية.

إن الدور المصري لصنع السلام في المنطقة هو دور متوازن لا ينحاز لطرف على حساب طرف آخر أو يسعى لمكسب فوري.. بل يضع المصالح القومية والإنسانية فوق كل اعتبار.. لأن مصر رائدة في صنع السلام.. وتعرف معناه الحقيقي وتذوقت ثماره التنموية.

وإذا صدقت مقولة أنه لا حرب في منطقة الشرق الأوسط بدون مصر فإنه أيضاً لا سلام ولا استقرار ولا تنمية دون حل القضية الفلسطينية.

الإرهاب: لن يثثينا

"أبريل ٢٠٠٦"

نواجه الإرهاب كظاهرة عالمية تعاني منها العديد من دول العالم.. فالإرهاب معروف أنه لا وطن ولا جنسية ولا دين له. تلك الظاهرة الهمجية المستمرة التي يصعب التكهن بمكان وتوقيت حدوث هجمتها.

والتفجيرات الآتية التي طالت منتجع دهب السياحي مساء ٢٤/٤/٢٠٠٦.. ومصر تعيش أعيادها الدينية والقومية، هي امتداد لسلسلة الهجمات الإرهابية الآتية التي تواجهها مصر والعالم منذ سنوات والتي سبق أن أشار إليها الرئيس مبارك في خطابه إلى البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في ٢٨ يناير ١٩٨٦، والذي دعا سيادته خلاله إلى ضرورة مواجهة الإرهاب واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه من خلال تعاون دولي وفي إطار مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة.

إن ذلك العمل البربري الإجرامي الذي حدث في منتجع دهب، ومن قبله تفجيرات طابا في أكتوبر ٢٠٠٤ وتفجيرات شرم الشيخ في يوليو وأكتوبر ٢٠٠٥، والذي اختار توقيعات بالغة الدلالة لإيذاء مصر وشعبها وتحويل أفراسها إلى مائم لا يصب إلا في مصلحة

المتربصين بأمن الوطن واستقراره المعادين لعرقلة مسيرته نحو حياة أفضل لشعبه ولكافة شعوب المنطقة والمتاجرين بالشعارات الذين يخلطون بين السياسة والدين.

إن تكرار تلك التفجيرات على مدار ثلاثة أعوام متوالية يؤكد إصرار القوى والجماعات والخلايا الإرهابية على الإضرار بمصالح الشعب المصري بكافة طوائفه وفئاته دون استثناء.. وتهديد أمن مصر القومي واقتصادها.. وضرب أنشطتها السياحية الأخذة في النمو السريع خلال الأعوام القليلة الماضية. وبالتالي عرقلة نموها الاقتصادي، ظناً منهم أن ذلك يهمل دورها الإقليمي والحضاري.

ولكن هيهات.. فمصر قيادة وشعباً وحكومة يزداد إصرارها مع كل عمل إرهابي على مواصلة دورها وأداء واجباتها القومية والتاريخية بعزيمة أصلب وإصرار أقوى.. تمسكاً بخيار السلام وانحيازاً للتحديث والإصلاح والتنمية والديمقراطية ومزيد من المشاركة الشعبية في صنع التقدم.

أنه لا بد من ملاحقة المجرمين ومستبتر أصابع الشر، ولن يفر الفاعل بفعلته الآثمة، بل سينال عقابه الذي يستحق على يد العدالة وبقرة القانون جزاء لما اقترفته يده وجريمته الشنعاء التي أزهقت

أرواح الأبرياء من المصريين والسائحين عشاق مصر الذين لن
تثنيهم مثل تلك الأفعال عن تكرار زيارة مصر عشقا في أثارها
العريقة ومناخها المعتدل وشعبها المضياف الطيب الكريم المحب..
والذى هو برئ من الحقد والعنف والتطرف والكراهية.

لنا تجربة ناجحة ومميزة في مكافحة الإرهاب وسبق أن
استفادت من تجربتها العديد من دول العالم والتي بدورها استتكرت
وأدانت بشدة هذا العمل الإجرامى وأظهرت تضامنها مع مصر.

. ولأن للإرهاب أسباب كثيرة وجذور متشعبة وأسلحة فتاكة
يصعب على دولة واحدة مواجهتها مهما بلغت قوة هذه الدولة
وفاعلية أجهزة الأمن فيها، فقد أصبح من الضروري أن يعيد العالم
قراءة خطاب الرئيس مبارك في ستراسبورج للقضاء على الإرهاب
قضاء تاما، وتجفيف منابعه واقتلاع جذوره من خلال إزالة أسبابه
السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأسباب المغذية
للإرهاب.

رحم الله ضحايا ومصائب ذلك العمل الاجرامى الدنى، وألهم
أسرهم الصبر والسلوان ومستقدم لهم مصر ولأسرهم كل الرعاية..
ولن تنساهم أبدا، وحفظ الله مصر وشعبها وكافة شعوب العالم من
شرور أعداء الحياة وقرى الشر.

وستظل مصر جميلة برغم قبح الإرهاب الذي لن يثنيها عن
دورها في صنع الحياة الأفضل، وستظل مصر آمنة.. مستقرة كما
بشرها بذلك القرآن والإنجيل.

خطوة واسعة فى طريق الديمقراطية

"مارس ٢٠٠٥"

يحاول البعض أن يضخم بعض الأحداث التى تقع فى مصر هذه الأيام ويبالغ هؤلاء فى أحاديثهم استنادا لتفسيرات (خاصة) أو خدمة لأجندة خفية.. فيذهب هؤلاء تارة إلى تسييس قضية جنائية يخضع فيها أحد المصريين للتحقيق الجنائى بسبب قيامه بتزوير توكيلات حزبية وهو ما يعاقب عليه القانون، وتارة أخرى ينتهزون متغيرات سياسية أو أحداث متفرقة أو حراك اجتماعى أو أفكار عقائدية ويحاولون استثمارها بحثا عن دور سياسى أو تحقيق مكاسب سريعة أو تصفية حسابات قديمة.

والحقيقة أن هؤلاء الذين يدعون الدفاع عن الديمقراطية لهم أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن تلك، فالدفاع عن الديمقراطية لا يكون بالعمل من أجل زعزعة الاستقرار أو بثارة فنة ضد فنة.. أو بفسر الأكاذيب ولى نراع الحقيقة.. أو بالتهديد والتلويح بعقوبات وإيقاف معونات.. ويعرف هؤلاء تماما أن مصر فى تعاطيها مع الأحداث إنما يكون من خلال مؤسساتها القائمة التى تتمتع

بالاستقلال والحيادة لاسيما وأن مصر-قد عرفت مبدأ الفصل بين السلطات منذ أوائل القرن العشرين والذي ترسخ بعد ذلك في ظل دستور ١٩٢٣ وما تبعه من مساطر أخرى.. ووفق هذا المبدأ يتم التعامل مع تلك القضية التي يخضع فيها أحد المصريين للتحقيق باعتبارها قضية جنائية يشرف عليها القضاء المصري المشهود له بالكفاءة والنزاهة والحيادة وعلى الجميع أن ينتظر حكم القضاء.. هذا القضاء الذي سبق أن أقر بأحقية قيام عدد من الأحزاب المعارضة التي لم تحصل على موافقة من قبل اللجنة المكلفة بذلك، وهو الذي سبق أن حكم بعدم دستورية تشكيل برلمانيين من قبل خلال الحقبة الأخيرة.

والغريب أن بعض الأوساط تقول إن السبب وراء تلك القضية هو محاولة للقضاء على منافس سياسي وتتجاهل هذه الأوساط أن الساحة السياسية في مصر مفتوحة للجميع ولعل طلب الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور بشأن طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح يمثل دليلاً واضحاً على ذلك.. كما طلب تقديم ضمانات عملية وواقعية كافية ضماناً للحيادة والشفافية والموضوعية في كافة مراحل العملية الانتخابية.

وعلى جانب آخر عمد هؤلاء أيضاً إلى تجاهل طبيعة المناخ الذى تعيشه مصر.. فقد قطعت مصر أشواطاً كبيرة على تحقيق الحرية التى تعد حرية الرأى والتعبير أحد أركانها وهذا المناخ هو الذى سمح لمن يريد أن يعبر عن رأيه بأن يقول ما يشاء، وبدون أن يخشى مغبة تصرفه، وأيضاً أن يخرج بعض الأشخاص فى تظاهرة عامة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم دون أن يتصدى لهم أحد.

وهذا المناخ أيضاً إنما يدل على أن النظام عندنا يقبل الرأى والرأى الآخر حتى لو كان هذا الرأى مختلفاً تماماً.. والشعب المصرى بذكائه الشديد يفرق بين الغث والسمين.. وبين الزيف والحقيقة.. وبين من يقدم له الأمن والاستقرار وصولاً إلى الرخاء.. وبين من يتاجر بالشعارات ويبغى الفتنة والفوضى.

إن هناك قناعة بأهمية التعدد والاختلاف لا سيما وأن هذا الأمر يعد ظاهرة صحية تسود كل المجتمعات العريقة فى مجال الديمقراطية.. فليس هناك ثمة ما يعيب من يحاول التعبير عن رأيه وأن يطالب ببعض المطالب.. فالساحة مفتوحة للجميع ولا حجب على رأى مهما كان مختلفاً.

إن مصر لا ترفض أبداً الرأى المختلف.. بل إنها ترحب به.. لكن التعبير عن الرأى ينبغى أن يكون وفق أجندة مصرية تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية دون الاستقواء بالخارج أو الاستعانة

به وتمكينه من فرض أجندته وراؤه .. ومصر التى قادت المنطقة إلى السلام هى أيضاً التى تقودها على طريق الإصلاح، فعندما أكنت مصر أن الإصلاح ينبغي أن يكون هادئاً متدرجاً نابعاً من الداخل يراعى خصوصيات المجتمع وقيمه .. أقر الجميع لها ذلك حتى أصبح هذا الأمر يمثل إطاراً عاماً متوافق عليه دولياً للإصلاح والتحديث.. وليتوقف البعض عن تضخيم الأمور والأحداث وينظروا كيف تسير مصر فى مسيرة الإصلاح.. ولا ينبغي أن يتسرعوا فى إصدار الأحكام والقفز على النتائج.. ولنتنظر حتى تتضح التجربة الديمقراطية فى مصر وتصبح نموذجاً يحتذى به فى المنطقة.

وإذا كان البعض يتخوف من المستقبل أو يستنكر ويستهن بعض المظاهر والأغراض فى الشارع السياسى فإنهم لا يعرفون جوهر مصر، ويبدو أن عقارب الساعة قد وقفت بهم عند مرحلة معينة فى تاريخ مصر.. فمرحباً بالتعدد الذى يقوى البنيان ومرحباً بالاختلاف الذى لا يودى إلى قطيعة وخلاف لأن هذا سمة العصر ولغة الحضارة التى نعيشها وروح عصر العولمة الكونية التى نرحب بها مادامت تمد جسوراً للتواصل مع العالم وتوثيق العلاقات مع شعوب حرة تعزز المصالح المصرية وتدفع مسيرة السلام إلى الأمام وتوفر حياة أفضل لكل شعوب المنطقة وتحفظ الهوية الوطنية.

ذاكرة العرض خلال خمسين عاماً

"سبتمبر ٤ - ٢٠٠٤"

كانت الهيئة العامة للاستعلامات على مدار خمسين عاماً من سبتمبر ١٩٥٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٤ ذاكرة مصر ومركزاً توثيقياً حيوياً لفترة من أهم الفترات في تاريخ مصر الحديث حيث قامت الهيئة بدور فعال في حفظ مجموعة كبيرة من الوثائق والبيانات والقرارات المرتبطة بالأحداث التي عاشتها مصر وتفاعلت معها الهيئة فكانت بحق "ذاكرة مصر في نصف قرن".

وقد قامت الهيئة بدور هام وبارز في مسيرة الحركة الوطنية المصرية فخلال فترة الخمسينيات والستينيات عاصرت أحداثاً وقضايا هامة وكانت دائماً متابعة للأحداث ومشاركة فيها وساهمت بدورها الإعلامي في خلق الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي لدى الجماهير بالإضافة إلى الدور الرئيسي وهو الدور التعبوي لدعم أهداف وسياسات وفكر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. هذا الحدث الوطني والتاريخي الهام الذي يمثل علامة فارقة ومنعطفاً تاريخياً هاماً في تاريخ مصر الحديث وتاريخ المنطقة العربية والأفريقية والعالم الثالث. لقد شاركت الهيئة في إيضاح أولويات العمل الوطني

والقضايا القومية العربية وحرصت على ترسيخ إرادة مصر
المستقلة وتوضيح سياسة مصر الخارجية.. وخلال الستينات أدت
الهيئة رسالتها بالإعلام عن سياسة مصر الداخلية وعاشت عدوان
١٩٦٧ وما تبعه من بدعيم الصمود في مواجهة العدو والتفاعل مع
التغيرات الكثيرة التي طرأت على المجتمع المصري.

وقد شهدت الهيئة تطورا هاما منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ في
الإعلام الصابق عن أحداثها ومعطياتها وأثارها ونتائجها، ومرور
المجتمع المصري بعدة تغيرات اقتصادية واجتماعية وتبنى
الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي واستثمار معطيات السلام
وتطوير النظام السياسى والتعددية الحزبية وحرية الصحافة
والتنمية الشاملة وإيجاد سوق للاستثمارات العربية والأجنبية في
مصر بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا المجتمع والمشاركة في جهود
التنمية.

وواصلت الهيئة - أحد أجنحة منظومة الإعلام المصري -
متابعتها في تسجيل وتوثيق أهم القضايا المثارة على الساحة الداخلية
والخارجية خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات وركزت الهيئة على
الجانب الإعلامى والتعليمى والتثقيفى ومعالجة العديد من القضايا
الهامة والتي غلبت عليها الطابع القومى مثل دور المرأة في التنمية،

الصناعات الصغيرة، محو الأمية وتعليم الكبار والزيادة السكانية... إلخ.

واستمرت الهيئة فى استثمار المناخ الجديد الذى بدأ بتولى الرئيس مبارك للحكم بمرحلة جديدة للديمقراطية وحنى ثمار معاهدة السلام، والاستقرار الاقتصادى باعتباره جوهر السياسة الاقتصادية الرشيدة والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية وكذلك الاهتمام بالطفل والمرأة وتفعيل دورها فى التنمية.

لقد حققت الهيئة التواصل الفعال مع المجتمع من أجل خدمة قضايا المختلفة والإمام الدقيق بالمناسبات والأحداث التاريخية الهامة وملاحم النهضة والبناء والتحديث لمصرنا المعاصرة.

وتواصلت الهيئة فى متابعتها للأحداث والقضايا ظل عصر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات متفاعلة فى ذلك مع مستجدات العصر من أجل الانطلاق إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعصر الإعلام المتخصص.. من هنا أخذت الهيئة بأحداث أساليب النشر الإلكتروني وأحدث تقنيات العمل الإعلامى كما وكيفا من خلال عدة تقنيات أبرزها دخول الهيئة على الشبكة العالمية للإنترنت والشبكة الداخلية للمعلومات الإنترنت، وشبكة

الفديو كونفرانس ونوادي تكنولوجيا المعلومات ومركز التوثيق
الإعلامي

إن استمرارية الهيئة وتطويرها باستخدام ما تسمح به تقنيات
العصر تؤكد البعد الحضاري للشعب المصري لتكون كتاباً مفتوحاً
يجد كل من يقرأه بين لقطاته حضارة هذا الشعب تتحدث عن نفسها
وعن تاريخه الطويل الذي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ.
لقد أصبحت الهيئة بما تضمه من وثائق شاهدة على الأحداث
والتطورات والمتغيرات التي عرفتْها وعاشتْها مصر في ذاكرة
الأمة ومرآة للإنسان المصري عبر حقبة من تاريخه تعكس وتؤرخ
وتحكي للأجيال المختلفة أهم الأحداث المدعومة بالوثائق وتمثل
شهادة للتاريخ والعالم " ذاكرة مصر في نصف قرن".

الإعلام العربى والتصدى للإرهاب

"أغسطس ٢٠٠٤م"

عانى المجتمع البشرى منذ فجر التاريخ من العديد من أشكال الإرهاب بمختلف المسميات والدوافع، الأمر الذى عكس طبيعة هذه الظاهرة التى ليس لها وطن أو دين ولا تتعلق بقومية أو عرق معين. ومنذ السبعينات من القرن الماضى تضررت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة من هذه الظاهرة والتى تضاعفت خطورتها من جراء محاولة المحركين للإرهاب والقائمين به استغلال الدين الإسلامى لتبرير بواعثهم وأعمالهم، وذلك للحصول على مكاسب سياسية، ففى دراسة أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب فى عام ١٩٩٨، وجد أن ٥٣.٤% من إجمالى الحوادث الإرهابية التى وقعت خلال عام ١٩٩٧ حدثت فى الشرق الأوسط.

وقد أدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة إلى إضفاء الطابع العالمى على الظاهرة الإرهابية - ولا سيما تحت عباءة الدين - وفرضت على مختلف الأطراف الفاعلة فى العالم مسئولية التصدى لها وملاحقتها، فقد أصبح

الإرهاب ظاهرة عالمية فهناك أكثر من ٣٠٠ منظمة إرهابية في العالم، و ٤٠ دولة تستضيف عناصر إرهابية، وقد بلغت الحوادث الإرهابية على مستوى العالم ١٩٠ حادثاً خلال عام ٢٠٠٣ فقط. يمثل الإعلام أحد أدوات المجتمع والدولة في مكافحة ظاهرة الإرهاب، من خلال الدور الذي يمارسه في التأثير على توجهات الرأي العام في مختلف أنحاء العالم، خاصة في ظل ثورة الاتصالات، ومن ثم فإنه عندما تتحمل وسائل الإعلام تبعات هذا الدور فإن مسئوليتها في هذا المجال ترتقى إلى مصاف المسئوليات الوطنية.

فرضت ظاهرة الإرهاب نفسها على الصعيد العربى، وأصبحت فى أولويات الاهتمام على أجندة العمل العربى المشترك سواء فى مجال التعاون الأمنى، والتعاون الإعلامى، وحتى قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد تم إنشاء المكتب العربى للإعلام الأمنى بالقاهرة عام ١٩٩٢، باعتباره أحد المكاتب الفنية المتخصصة التابعة لأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب.

وتقرر خلال الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء الإعلام العرب التى عقدت بالقاهرة فى يوليو ١٩٩٣، وضع آليات لمواجهة التطرف وتمت مناقشة خطة لمواجهة تدعو إلى توعية

الرأى العام داخل الوطن العربى وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة.

ومن أجل تفعيل التعاون الإعلامى الأمنى العربى عقد أول مؤتمر للإعلام الأمنى بتونس فى ٤ سبتمبر عام ١٩٩٥ من أجل تدعيم التعاون الإعلامى العربى فى مجال مكافحة الإرهاب الذى تم فيه إقرار إستراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية، كما أصبح التصدى للإرهاب والتطرف بندا على جدول أعمال اللجنة الدائمة للإعلام العربى فى دورتى مجلس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧، وعلى جدول أعمال اللجنة الدائمة للإعلام العربى طالما بقيت هذه الظاهرة.

واستشعاراً لأهمية الإعلام فى مكافحة الإرهاب فقد نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التى تم التوقيع عليها فى أبريل ١٩٩٨ فى البند السابع من المادة الثالثة على تعزيز أنشطة الإعلام الأمنى وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية فى كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

ومثلما استفادت أجهزة الإعلام العربية من ثورة المعلومات والاتصالات خلال الحقبة الأخيرة، وتطورها المتسارع حالياً، فقد

انعكست هذه الثورة طردياً على أساليب عمل الجماعات الإرهابية، من خلال تطوير آليات عملها وانتشارها وطرق تمويلها في مختلف بقاع العالم.

ومع الاعتراف بأن الدور المحورى فى مواجهة ظاهرة الإرهاب تضطلع به الأجهزة الأمنية بحكم اختصاصاتها، إلا أن لأجهزة الإعلام دور بالغ الأهمية، لا سيما فى مواجهة ظاهرة التطرف داخل المجتمع، والتي تعد البيئة الرئيسية لاحتضان الإرهاب والترويج له، وتبرير أسباب القيام به، خاصة إذا ما استندت الظاهرة لمبررات دينية - الدين منها براء - شديدة الالتصاق بوعى وإدراك المواطنين العاديين.

ورغم طبيعة العلاقة السابقة بين الإعلام والأمن فى عالمنا العربى والتي كان يحيط بها التناقض، فى ظل التكتّم الذى يسود عمل الأجهزة الأمنية، والسعى للكشف عما هو جديد من قبل أجهزة الإعلام إلا أن مصطلح "الإعلام الأمنى" ما لبث أن فرض نفسه كأحد المصطلحات الحديثة، والمتعلق بكل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته.

ومن خلال استقرار مفهوم الإعلام الأمني، يمكن أن نشير إلى أهمية المحاور التالية:

- التركيز على أن الأمن القومي هو محصلة لاستقرار الأمن الوطني لكل دولة عربية.
- المهمة الأساسية لأجهزة الإعلام وأجهزة الأمن - باعتبارهما وجهان لعملة واحدة - هي تحقيق أقصى درجات الأمن للمجتمع العربي من خلال تقوية صلابة النسيج الاجتماعي باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الإرهاب، أو الهيمنة الثقافية، أو مؤتمرات الاختراق وإثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية داخل الدول العربية.
- استمرارية وتطوير التعاون بين أجهزة الأمن والإعلام في الدول العربية، وبين هذه الدول وباقي دول العالم لمواجهة الإرهاب من خلال منهج علمي متكامل، تفعيلًا لتبادل المعلومات ورسم الاستراتيجيات والخطط الوقائية، والعلاجية وإجراءات المكافحة.
- تنمية الثقة بين الأجهزة الأمنية وأجهزة الإعلام في ضوء حرص وسائل الإعلام على إبراز الحقائق والبيانات الواضحة للرأي العام من خلال ما تمدها به أجهزة الأمن في صورة أنية، وفقا لآلية تتيح حق المعرفة لقطاعات المجتمع، وتحميها من الارتباك والغموض.

وفيما يتعلق بدور الإعلام العربي الأمنى حيال ظاهرتى التطرف والإرهاب، يمكن إبراز الآتى:

أولاً: على مستوى الداخل فى كل الدول العربية:

- إبراز قيم الإسلام وتعاليمه التى يمثل التسامح وقبول الآخر، والتفاعل الإيجابى معه مكان الصدارة، ليس على مستوى المبادئ فقط، وإنما على مستوى التطبيق العملى الذى يشهد به التاريخ.
- تصحيح مفهوم الجهاد لدى الراى العام، بدلاً من تشويه صورته وربطه بالتوسع والإرهاب، ورفض الآخر.
- تعميق الربط بين العقيدة والوفاء للوطن، والتشديد على موقف الدين من المفسدين فى الأرض، ودور الشريعة فى حفظ النفس والأموال والممتلكات وعدم ترؤيع الأمنين.
- التركيز على ثقافة السلام ومفهوم الوسطية فى الإسلام، وإبراز الفكر المعتدل، ونبذ الأفكار المتطرفة والمنحرفة، وتبنى ثقافة التفكير العلمى، وإقرار الاختلاف فى الراى كظاهرة إنسانية لا ينبغى أن تتحول إلى خلاف وقطيعة، وتعلم إدارة الاختلاف من خلال التفاوض والمناقشة والحلول الوسط والحوار الموضوعى الهادف والمستمر والبناء.

- تعظيم دور الأسرة والمدرسة ونور العبادة في التنشئة السليمة، وغرس مفاهيم العقيدة الصحيحة، والتطبيق الصحيح للدين السمح الذي يدعو إلى التآلف ونبذ العنف.
- التنسيق مع مختلف أطراف المجتمع المدني، خاصة جماعات حقوق الإنسان وأهمية الحفاظ على الأمن القومي.
- توالي الإعلام في وسائل الإعلام عن عدول عناصر التنظيمات الإرهابية عن أفكارهم وممارساتهم، خاصة العناصر القيادية، وبما يسهم في إبراز تسامح الدولة من جانب ويثبت للرأى العام خطأ مفاهيم هذه الدولة من جانب ويثبت للرأى العام خطأ مفاهيم هذه التنظيمات - التى تتآكل من الداخل - من جانب آخر.
- تركيز المعالجة الإعلامية خاصة الأعمال الدرامية على العمليات الإرهابية وتبعاتها على الضحايا بصورة مباشرة تخلق التعاطف معهم، وتثير حنق المجتمع على التنظيمات الإرهابية. بسبب تأثير هذه العمليات وتعارضها مع مصالح أفراد المجتمع على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى.
- الاهتمام إعلامياً بدور الفرد داخل المجتمع فى مواجهة الإرهاب، من خلال إبراز الإعلامى لصورة المواطن

الإيجابي الذي يكره العنف والمحِب للسلام الذي يقدم العون
الفعال للمجتمع في مواجهة الظاهرة.

- التركيز الإعلامي على دور المرأة في المجتمع ودورها في
مواجهة التطرف والإرهاب من خلال تربية النشء،
والاهتمام ببرامج الشباب لتوسيع مداركهم.

- العمل على تكوين رأى مستتير مضاد للقيم المادية والعزلة
وعدم الانتماء، خاصة من خلال الدور الذي تضطلع به
مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

- الترويج لمفاهيم الإبداع في كافة نواحي الحياة، لاسيما
العملية منها النافعة للمجتمع، ومكافأة المبدعين في تلك
المجالات، باعتبار أن الدين الإسلامي يحض على فضيلة
العمل.

- احترام عقل الإنسان وحقه في المعرفة وحق التنوع
والتمايز، والإيمان بالمواطنة إيماناً عميقاً باعتبارها أساس
المساواة التامة بين الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو
العقيدة أو اللون.

- الاستمرار الإعلامي في توعية الرأي العام بخطورة ظاهرة
الإرهاب والتطرف من خلال سلسلة من البرامج الحوارية

التي تؤكد خطورة الظاهرة على المجتمع، وأهمية الاستفادة من معطيات التقدم الحضاري والمشاركة الإعلامية على أرس الإسلام دين العمل والعلم وإعمار الكون.

ثانياً: على مستوى الخطاب مع الشعوب العربية في إطار منظومة الإعلام العربي:

- تنسيق وتناغم الخطاب الديني في وسائل الإعلام العربي لمواجهة التطرف والإرهاب، وإبراز المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي.
- تعظيم الفعاليات المتواكبة مع روح العصر، والتي تتناقض مع مفاهيم الدين، لاسيما المتعلقة منها باحترام حقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة والطفل على وجه الخصوص، وذلك على كافة المستويات الرسمية والشعبية.
- تعميق التكامل لا التنافس بين الفضائيات العربية من أجل الحفاظ على استقرار المجتمعات العربية، وذلك من خلال تفعيل دور اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات العربية الفضائية خاصة في مجالات التصدي للإرهاب.
- نشر ثقافة التسامح والحوار، وتقليل مشاهد العنف في الفضائيات العربية والتي قد تدفع للترويج لثقافة العنف، مر

خلال زيادة مساحة البرامج التي تروج بشكل موضوعي مدروس لثقافة التسامح والحوار.

- اهتمام الإعلام العربي بالتوعية الدينية السليمة، وتحديد الخطاب الديني الإعلامي من خلال حسن اختيار الموضوعات، واختيار المتحدثين من نوى الفكر المستنير المؤثرين في الجمهور.

- تفعيل التنسيق بين منظومة الإعلام العربي ووسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، لإحداث تناغم وتكامل في الخطاب الإعلامي من ناحية، وتعظيم التكامل بين هذه المنظومة والأجهزة الأمنية لتعزيز تكامل وتبادل الأفكار والتجارب والخبرات.

- تسليط الضوء على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والجهود المبذولة لتنفيذها على المستويين العربي والدولي.

ثالثاً: على مستوى الخطاب مع الرأي العام العالمي:

- دعم مفهوم الحوار بين الحضارات، من خلال دعوة كل الأديان إلى تكريم الإنسان والمحافظة على حقوقه الأساسية، وإبراز إسهامات الدين الإسلامي في هذا المجال دون تهوين أو تهويل، بأسلوب يراعى الخطاب مع غير المسلمين بصفة عامة.

- دعوة أصحاب الحضارات الأخرى إلى وقف التنقيب في كتب التاريخ عن الماضي، الذي استغل فيه الدين من مختلف الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية واستعمارية، وبما يقلص من حجم الكراهية والحد المتوارث بين الشعوب.
- التركيز على إحياء القيم العقلانية والإيجابية الإسلامية وإسهاماتها في إطار من التكامل مع الحضارات الأخرى سواء المواكبة لها، أو التي تلتها وتأثرت إيجابياً برموز الحضارة الإسلامية.
- التركيز إعلامياً على أوجه الاتفاق والتشابه الفكري والديني والثقافي بين الحضارات والثقافات والابتعاد عن خطاب المعاداة أو التهوين أو التهويل من شأن أي أمة أو طائفة أو قومية أو عرق... أو أوجه الاختلاف مع الآخر.
- حشد الرأي العام والإدارة الدولية في اتجاه تبني عقد مؤتمر عالمي لمواجهة ظاهرة الإرهاب، من خلال تبني المؤتمر إستراتيجية وإطار للتعامل مع هذه الظاهرة.
- ضرورة وجود دور إعلامي في دفع وتنسيق الجهود الثنائية بين الدول، وعلى المستويين الإقليمي والدولي لضمان محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومثولهم أمام العدالة،

ومساندة جميع الدول للحيلولة دون استغلال أراضيها
للأعمال الإرهابية، وبذل أقصى الجهود لتحديد تمويل
الجماعات الإرهابية والتعاون في وقف ضخ هذا التمويل
إليها.

الإعلام ومكافحة الإرهاب تجربة مصر

عانى المجتمع المصرى خلال العصر الحديث من ظاهرة العنف السياسى بدرجات متفاوتة، ولأهداف متباينة، ومن أطراف وقوى متعددة، إلا أنه من المتفق عليه أن ظاهرة العنف السياسى، وخاصة الذى تمارسه الجماعات الإسلامية المتطرفة، أخذت فى التطور على نحو غير مسبوق بداية من منتصف السبعينات مع بروز عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة التى اتخذت العنف أداة للوصول إلى أهدافها، كما ظهر خلال عقد الثمانينات عدد آخر من التنظيمات الإسلامية المتشددة.

وقد قدمت مصر نمونجا رائدا فى مواجهة الإرهاب، وإجهاضه فى مهده، كما قدمت نمونجا يحتذى فى التعاون بين الأمن والإعلام، وكان هذا التعاون من خلال استراتيجية متكاملة، فقد كان الإعلام جهازا مكملًا وهامًا جدًا لجهاز الأمن فى تحقيق الأهداف المشتركة.

كامل بين الخطاب السياسى والإعلامى

لعب الإعلام المصرى فى مجال مكافحة الإرهاب دورا فعالا ومؤثرا.. بالتعاون مع كافة الأجهزة الأمنية والسياسية، والاجتماعية

فى توعية المواطنين بخطورة الإرهاب.. وشرح صحيح الدين مستخدماً كافة المداخل والأساليب الإقناعية بكفاءة وعلى نطاق واسع.. شارك فيها المفكرون والمتفكرون والمبدعون فى كافة وسائل النشر والإعلام... مقروءة ومسموعة ومرئية.. وكافة وسائل الاتصال المباشر.. وفى المسرح والسينما مما حقق مشاركة فعالة من الرأى العام فى مواجهة الإرهاب، وقد كان ذلك مساندة لرجال أوفياء من أبناء الوطن حملوا أمانة الحفاظ على أمنه وسلامة أبنائه.. فضحوا بأرواحهم من أجل أن يحيا الوطن.

كما لعب الإعلام المصرى دوراً هاماً فى إحداث حوار منهجى بين الجماعات المتطرفة، وبين المثقفين المستنيرين والخبراء وقادة الرأى، مما أدى إلى انحصار مد العنف، وتحجيم الإرهابيين، ومنع تأثيرهم على الجماهير من ناحية أخرى، وحفز العديد منهم على مراجعة أفكارهم واتجاهاتهم، وإعلان التمسك بالوسطية واحترام مؤسسات المجتمع وتشريعاته. وكان الإعلام المصرى مواكباً للخطاب السياسى الذى استشعر خطورة الإرهاب فى العالم، وتبنى خطاباً يقوم على عدة ركائز هى:

- دعوة الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج فى ١٩٨٦/١/٢٨ لعقد مؤتمر دولى

تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة النظر في جميع الاتفاقيات الدولية وعقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه.

- إن مواجهة الإرهاب ينبغي أن يكون عملاً شاملاً يتضمن على الجميع... الدولة والمجتمع... القيادة والشعب وأحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة، وأن المهمة ليست مهمة جهاز الأمن وحده وإنما هي مهمة المجتمع بجميع مؤسساته وأفراده لتجفيف منابع الإرهاب وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتحسين مستوى حياة الأفراد.

- العمل على إزالة أسباب الإرهاب بدعم الجهود السياسية الرامية لدفع عملية السلام ومنع العنف المتبادل وإنهاء الاحتلال، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وتأكيد حق الشعب العراقي وحرية على كافة أراضييه.

- وفي نفس الوقت كانت منظومة الإعلام المصري عبر ١١ إذاعة، و ٦ قنوات إقليمية، و ٦٥ مركزاً ومجمعاً للإعلام الداخلي وأقمار مصر التي تحمل اسم النيل وسعتها ٢٠٠ قناة، تواكب الخطاب السياسي المصري في مواجهة الإرهاب من خلال عدد من الركائز لسياستها الإعلامية وهي:

❖ دعم مناخ الحرية والديمقراطية الإعلامية والتعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاقتصاد الحر.

❖ مساندة جهود التنمية والدعوة لها ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب ونشر ثقافة السلام، والمشاركة والتواصل والتعايش العلى بين البشر.

❖ تعظيم وتدعيم مصداقية الخطاب الإعلامى الوطنى بالموضوعية والحقيقة والصراحة والمكاشفة فى تناول قضايا الوطن فى مواجهة طوفان الفضائيات الرديئة أو غير الملتزمة بالقضايا الوطنية والقومية.

❖ تفعيل الدور الذى تضطلع به المكاتب الإعلامية فى الخارج لمتابعة ما ينشر أو يثبت عن الواقع المصرى والعربى والإسلامى عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكة الانترنت والرد عليها بكافة الوسائل المختلفة.

بلادنا على طريق الإصلاح

"يوليو ٢٠٠٣"

الوطن.. الدور والمكانة:

إن تفرد مصر لا يمليه موضعها المكاني.. أو امتدادها الزماني
فحسب.. وإنما يفرضه موقعها الجيوبوليتيكي ومكانتها الحضارية..
وينبع هذا التفرد في المقام الأول.. من فاعلية وريادة نموذجها
الثقافي المتميز.. باعتبارها الدولة المفصلية.. والهمزة التي تصل
الدوائر العربية والإسلامية والعالم النامي.. والبوقة التي تنصهر
فيها الثقافات والحضارات.. وتلك الريادة المصرية لا تصدر من
فراغ.. ولا تعنى الانفرادية وغيبية المنافسة وإنما تجسد المسبق
والتأثير والإشعاع.. والقدرة على النفاذ بنموذجها الحضاري..
فكانت.. ولا زالت.. وستظل دوماً.. بوابة للعلم والفكر والإبداع..
ومقصداً للباحثين عن الحق والحقيقة.

وسيتضاعف هذا التأثير باستمرار مع حرصها على ترجمة
تردات ورموز قوتها وقدرتها الثقافية إلى أفعال وممارسات على
أرض الواقع.. ستكون أصداؤها إيجابية على الأصعدة المحلية
والإقليمية والدولية.

إن الإصلاح في مصر شأن داخلي وهو عملية مستمرة تشمل كل مناحي الحياة لها خصوصيتها في وضع نموذج الإصلاح الخاص بها والمناسب لقيمها وتقاليدها وثقافتها. إمكانات الوطن للتقدم وأدواتها للإصلاح:

وتمتلك مصر أدوات فاعلة للإصلاح والتقدم والتحديث.. والبشر هم عصب التنمية وركيزتها.. ومصر ومنذ الأزل مستودع للعقول الخلاقة ومجمع للبنانيين العظام.. والذين تتضاعف قيمتهم بالتدريب والصقل والتعليم المستمر..

كما أنها أرض خصبة واعدة لاستخدام وإنتاج وتوطين وتطبيق التكنولوجيا مؤهلة للانخراط في مسيرة التقنية الفائقة.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً وإضافة فليديها أكثر من ١٤٥٠ مركزاً للمعلومات وقواعد بيانات.. وسبع كليات لعلوم الحاسب والمعلومات والبرامج.. وتتجه بخطى سريعة لإقامة القرى الذكية وأودية التكنولوجيا والمدن العلمية.. و ٣٤٠ مركزاً للبحث العلمي بالجامعات.. ويعمل بالوزارات أكثر من ٥٤٠٠٠ من حملة الدكتوراه.. وشبكة اتصالات ضخمة.. وأكثر من ٨ ملايين خط تليفون.. ونائيل سات ١، ونائيل سات ٢.. وأكثر من ٦٠٠ صحيفة ومجلة.

وشهد العقدان الأخيران انتشاراً واسعاً في وسائل الإعلام بتعدد الصحف القومية والحزبية والمستقلة وتعدد قنوات التليفزيون ودخول القطاع الخاص في هذا المجال. فضلاً عن شبكة الإنترنت التي تحقق الاتصال فائق السرعة. كما حدث توسع كبير في المؤسسات التعليمية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص إلى ٧٥% من النشاط الاقتصادي.. وتعميق الفكر الليبرالي في المجال الاقتصادي وإقامة اقتصاد السوق.. مما أدى إلى تضاعف متوسط الدخل الفردي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

وكان لذلك انعكاسه على الحياة السياسية والاجتماعية حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية ١٦٧٠٠ جمعية.. وبلغ عدد الأحزاب ١٧ حزباً.. وهذا يؤدي إلى اتساع الطبقة الوسطى وزيادة معدل المشاركة الوطنية في ظل حكم القانون ودولة المؤسسات مما يعزز ثقافة الحوار والتعددية وقبول الآخر.

الحوار هو المدخل الرئيسي لتعظيم الإصلاح:

الإصلاح هدف دائم على قمة أولويات الحزب الوطني.. والتأكيد على ثقافة الحوار وتوسيع مقندياته لتستوعب الشباب وأصحاب الفكر والرأي.. من المبادئ الأساسية التي يحرص عليها باعتباره حزب الأغلبية لإثراء العمل السياسي.. ويمارسها داخلياً

ترسيخا للديمقراطية قبل أن يدعو الأحزاب الأخرى لممارستها ويقود الحوار ويدعو إلى استمراره وانتظامه بشكل منهجي وفي إطار آلية محددة حتى لا يكون فقط حوار مناسبات أو أزمات.. بما يثرى الفكر ويوحد الرؤى حول القضايا الحياتية ذات الأهمية والأولوية.. وقد يكون من الجائز والمفيد أن يقود الحزب الوطني حواراً على المستوى القومي حول العديد من القضايا الحياتية التي تمس كل مواطن.. وفي مقدمتها التعليم والصحة والبيئة والسكان والتصدير وتحديث الصناعة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات.. ومواجهة البطالة.. وتفعيل دور المرأة والشباب.. وغيرها من قضايا العمل الوطني.

وتفعيلاً للحوار حول الإصلاح وتحقيقاً لأهدافه القومية المرجوة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.. كان من الضروري أن ينصب حول القضايا التالية:

تعميق الممارسة الديمقراطية:

بدلاً من البحث عن إنشاء أحزاب جديدة قد لا تضيف إلى الرصيد الوطني.. وإنما قد تنقص منه ثقتنا وصراعاً.. وسط ظروف دقيقة.. وأخطار متعددة. وذلك من خلال إيجاد صيغة قانونية جديدة للانتخابات تستثمر مزايا النظم والتجارب الانتخابية

المصرية وتعظم دور الأحزاب والمستقلين. واتساقاً مع لغة العصر أصبح من الضروري الانفتاح على تجارب وخبرات الآخرين من خلال فتح وتعميق قنوات اتصال منتظمة مع الأحزاب في الدول العريقة ديمقراطياً.. بما يصحح الصورة ويبرز التجربة الديمقراطية في مصر ونراصة إمكانية التنسيق مع الأحزاب المماثلة في المنطقة.. تعزيزاً للروابط والمصالح السياسية والثقافية بين مؤسسات المجتمع العربى.. وتصحيح الصورة العربية.

وتعميقاً للممارسة الديمقراطية ونشرها كأسلوب حياة على أوسع نطاق خاصة بين النشئ والشباب فقد يكون من المفيد تطوير المناهج التربوية منذ المراحل التعليمية الأولى بما يعمق ثقافة الديمقراطية والحوار واحترام الراى الآخر.. وتعديل لغة الخطاب الدينى. وقد يكون من المفيد دراسة توسيع هذا الدور ليشمل الإشراف على الجداول الانتخابية.

حماية حقوق الإنسان:

ونجاح التجربة المصرية فى القضاء على ظاهرة الإرهاب طى دفعة قوية لأن تركز إستراتيجية المرحلة القائمة على تهينة الظروف المانعة لتفريخ إرهاب جديد.. من خلال تأكيد سيادة القانون والشفافية وثقافة الحوار وتعظيم حقوق الإنسان فالإنسان

الحر فكراً ورأياً وإبداعاً هو خط الدفاع الأول في مواجهة التطرف والإرهاب. وتحقيقاً لذلك.. لتحقيق معادلة التوفيق بين تحقيق الأمن للوطن وعدم المساس بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

كما تم استحداث لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشعب المصري. وتكثف الدولة الرقابة والمتابعة المستمرة لضمان عدم إساءة استخدام السلطة ضد المواطنين في كافة المواقع.. وتشديد العقوبة لمن تسول له نفسه إهدار حق الإنسان في معاملة كريمة لائقة.. وقد يكون من المفيد في هذا المجال دراسة إنشاء لجنة حقوق الإنسان بالحزب الوطني لمتابعة الجهود المبذولة في هذا المجال.

وتفادياً لتأثير المال على أصوات الناخبين فإن من الضروري وضع ضوابط لتنظيم استخدام المال في العمليات الانتخابية.. منعاً للتستر تحت مبدأ تداول السلطة للوصول إليها على جبل من ذهب أو ركाम من الأفكار الرديئة.

تعزيز منظمات المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني ليست منافساً أو خصماً سواء كانت جمعيات أهلية أو نقابات مهنية أو اتحادات عمالية.. باعتبارها الأكثر استشعاراً باحتياجات المواطنين ونشاطهم.

لذلك فمن الضروري مراعاة البعد السياسى فى إجراءات
إنشاء وإشهار الجمعيات الأهلية بما يوسع من فرص المشاركة
الشعبية فى إطار المصلحة القومية.. وعدم تقييد هذه الإجراءات
بلوائح بيروقراطية وتفسيرات إدارية بحثة.

ومن حق المجتمع اتخاذ الإجراءات الوقائية لضمان ترشيد
العمل التطوعى والشفافية فى تمويله بما يحقق الأهداف الوطنية
ويحفظ المصالح القومية العليا.

دور الوطن الحضارى

"مارس ٢٠٠٣"

لم نتخل أبدا عن دورنا الإقليمى.. لأن دورها فى الحرب والسلام قد اختاره القدر لها.. لموقعها الجغرافى ومكانتها الحضارية وثقلها السياسى.. وتعاضم هذا الدور كصانعة للسلام تسعى بدأب للحفاظ عليه وسلاماً شاملاً عادلاً متكافئاً تربطها صلات وثيقة وعلاقات طيبة متميزة مع كافة القوى والأطراف والدول.. عربياً وأفريقياً ودولياً.. قائمة على التعاون والاحترام وعدم التدخل فى الشأن الداخلى لأى دولة، كما لا ينكر أحد دور مصر الرائد والفعال فى مكافحة الإرهاب.

ونحن لا نحارب إلا دفاعاً عن الحياة والمقدسات. ومن يظن أن دور مصر بالسلام يكون محدوداً وأن مصر لا تكون فاعلة إلا فى حالة الصراع أو الحرب.. لم يقرأ التاريخ جيداً والذى شهد بأن دور مصر فى السلام يكون أقوى وأعظم تأثيراً.. لأنها من خلاله شيدت قواعد العلم والحضارة.

إن هويتنا واضحة منذ قديم الزمان وعلى مر العصور.. جسدتها التجارب التاريخية المتراكمة.. وطبيعتها الخاصة المتميزة.. شعباً وموقعاً وموضعاً.. مما أهلها عن جدارة لتكون ملتقى

للحضارات وبوتقة لانصهار الثقافات.. وأن تكون رائدة ونموذجاً..
وجسراً للتواصل مع غيره.. حيث لم تتكفى أبداً على نفسها.. أو
تتحصن داخل حدودها فهي تتحمل عن قناعة مسئوليتها التاريخية
الجسيمة تجاه شعبها والشعوب العربية الشقيقة والشعوب الصديقة..
وتحارب بالسلام ومن أجل السلام.. باعتبارها خياراً استراتيجياً
ينتصر في النهاية.. لأن الحرب لا تحل مشكلة.. وإذا حدث وحلت
مشكلة واحدة فهي تخلق مئات المشاكل.

ثوابتنا ومتغيراتها ليست متداخلة.. فثوابتنا مصرية في إطار
مصالحها العليا وقيمها الراسخة.. وثوابتنا عربية بما يحقق التماسك
ويحفظ المصالح والأهداف المشتركة.. وثوابتنا أفريقية بما يضمن
تعاوناً مستمراً متوازناً ويحقق تنمية شاملة لشعوب القارة.

وفي إطار ذلك.. فإن الاحتفاظ بالثوابت وحمايتها لا ينبغي أن
يكون مجرد عادة لا يبررها عقل أو منطق ولا تسوغها المصالح
الحيوية للأمة.. كما لا ينبغي أن يكون ذلك لمجرد الحنين إلى
الماضي وتمسكاً واهناً زائفاً بتجاربه وأفكاره التي ثبت عدم جدواها
وفاعليتها وتخطتها الأحداث وتجاوزها الزمن.. لأن ذلك يكون من
قبيل التصلب والجمود اللذان لا يتفقان مع المعطيات ومبادئ
المواطنة السياسية.. ولا يتناسبان مع روح العصر وإيقاعه.. أو مع

الأهداف الوطنية والمصالح القومية.. بل قد يتعارضان معها.. فمثلاً كان "عدم الانحياز" من ثوابت الخمسينيات والستينيات.. فإين هو الآن.. وإلى من يكون الانحياز وضد من؟!..

فإذا كان عصر الاستعمار بالمفهوم التقليدي قد انتهى.. فإن ذلك لا يعنى انتفاء الواجب الوطنى بمهمته المقدسة.. بل إن المسئولية أصبحت أكثر جسامة وعظماً من خلال المواجهة الواعية والشجاعة لكافة الأخطار والتحديات الجديدة ومتغيرات النظام العالمى الجديد والذى يشهد تكتلات اقتصادية عملاقة.. وظاهرة العولمة بجوانبها الاقتصادية التى جسدتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية.. وجوانبها المعرفية والفكرية والثقافية والتقنيات الاتصالية.. الأمر الذى فرض تحديات أكثر شراسة من تحديات الأمس.. لتعظيم الاستفادة من فوائد العولمة وتقلل فى نفس الوقت من سلبياتها. ومصر برصيدها الزاخر يمكنها التعامل بندية والمشاركة بجدية تحت عباءة عصر العولمة.. باعتبار أن معركة التنمية هى المعركة الرئيسية التى تخوضها دون تهوين أو تهويل "تتها أو قدرات الغير.

لقد أقامت مصر بخطابها السياسى الناضج وخطابها الإعلامى الواضح المتسم بالعقلانية والرصانة والهدوء.. حواراً

متصلاً عرّف العالم من خلاله أن مصر تعيش ثقافة العمل الجاد..
والواقعية والحكمة السياسية.. والعلم المنهجي.. ورفض العنف
ومكافحة الإرهاب.. ومواجهة الظلم والاحتلال وقهر الشعوب..
وأنها تسير على الطريق الصحيح مهما كلفها ذلك من تضحيات..
ومصر القوية عسكرياً واقتصادياً وعلمياً هي خير ضمان
للحفاظ على السلام وتصحيح مسيرته.. وهي الرصيد الاستراتيجي
لأمتها العربية وملاذها ومقصدها.. سلماً وحرباً.. وتمسكها بالسلام
لا يعنى تخليها عن الأخذ بأسباب القوة والتقدم.. فعلاً لا قولاً وعملاً
لا شعاراً.. فهي تسعى بخطى سريعة في طريق التحديث وجعلته
مشروعها القومي ومستور حياتها في عصر فائق السرعة والتغير..
حيث تمتلك - فعلاً لا قولاً - عناصر بنيته الأساسية.. فهي أرض
خصبة لاستخدام وتوطين التكنولوجيا.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً
وإضافة.. وصولاً لمستقبل أفضل لشعبها العريق.

العدالة المفقودة

"فبراير ٢٠٠٣"

شهدت المنطقة خلال عقد التسعينات حالة فريدة من ازدواجية المعايير، سيرت بها الولايات المتحدة مقاليد الأمور في الشرق الأوسط.

فغداة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ارتدى القائمون على الحكم في الولايات المتحدة قناع حارس العدالة الذي يحاول أن يقيم العدل والسلام في المنطقة. العدل في حالة العراق الذي غزا الكويت، والسلام في صراع الشرق الأوسط المرير، لكن هذا القناع كان مليناً بالنقوب التي لم يرها - أو تعد ألا يراها - البيت الأبيض. فبين الحالة العراقية والصراع العربي الإسرائيلي ظهرت النقوب في ثوب العدالة الذي يرتديه الحارس.

فخلال عشر سنوات هي عصر الحالة العراقية وسنوات السلام بعد مدريد مارست الولايات المتحدة الأمريكية "حارس العدالة العالمي" نفوذها القوي من أجل تدمير العراق عبر حصار إقتصادي وسياسي افتقد أسبابه المنطقية والإنسانية سقط ضحية له مئات بل الألوف من أطفال العراق الأبرياء الذين ماتوا بسبب نقص الدواء والغذاء. ومعاناة غيرهم حالياً

من أطفال العراق الذين ينتظرهم مستقبل مظلم في ظل فقد كل مقومات الدولة.

في الجانب المقابل ورغم قطار السلام الذي أطلقته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بداية من محطة مدريد إلا أنها وبسبب الانحياز البالغ لإسرائيل لم تتمكن من قيادته إلى نهاية المسار مما جعل القائمين على الحكم في تل أبيب يتحكمون في مصير الصراع والمنطقة وينسفون اتفاق أوسلو وغيره بما يتوافق مع أحلامهم وطموحاتهم التوسعية من رفض لإقامة دولة فلسطينية مستقلة والاستمرار في التفرد بامتلاك ترسانة نووية في الشرق الأوسط. ورغم ذلك واصل القطب الأوحـد تحركاته ضد العراق، متجاهلاً ممارسات إسرائيل.. وترى في العراق فقط الخطر الوحيد على السلم والأمن العالمي.. في المقابل، ورغم أن ترسانة إسرائيل النووية التي تفرض عليها تل أبيب ستاراً حديدياً من التعقيم وتقديرها بعض التقارير العالمية الصادرة عن المراكز الكبرى بأنها تصل إلى نحو ٢٠٠ رأس نووي.

من هنا فإن الذي يهدد السلام والأمن العالمي هو ترسانة إسرائيل النووية وازدواجية المعايير التي جعلت حارس العدالة يتجاهل هذه الأخطار لأن من يمتلك السلاح النووي - إسرائيل -

وليس غيرها.. فإسرائيل هي التي عادت بالمنطقة إلى نقطة الصفر
باحتلال ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير البنية التحتية
للفلسطينيين، وإصرارها على نفي السلطة الفلسطينية ورفضها.
ناهيك عن إصرارها على التمسك بالسلاح النووي رغم إعلام
العرب أن السلام خيارهم الاستراتيجي في المقابل أعلنت تخليها عن
كل ما تم التوصل إليه من اتفاقيات للسلام في أوسلو وطابا وكامب
ديفيد.

ورغم كل ذلك فإن حارس العدالة الدولي ترك الفلسطينيين
لمصيرهم مع إسرائيل وتفرغ للعراق.
...
ألا يجب على حارس العدالة حقاً أن ينأى بنفسه عن انحيازه
لإسرائيل وازدواجية المعايير؟؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو صعبة، ولكن الأصعب من
ذلك هو تغيير المبادئ ذاتها؟؟!! وإن من يحرصون على استقرار
السلم والأمن الدوليين عليهم نزع أسلحة إسرائيل النووية وإخلاء
منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وليس الكيل
بمكيالين في أن واحد.

قناة إعلامية.. أم جراحة تجميلية؟!!

"يناير ٢٠٠٣"

في محاولة يائسة منها لتبرير سياساتها العنصرية وممارساتها اللا إنسانية البشعة في حق المدنيين الأبرياء الذين قتلهم وأذلّتهم وشردّتهم وعذبّتهم.. وفي حق الأرض التي حرقها.. ونهبّتها.. وجرفّتها.. وعزلّتها بأسوار عالية.. أطلقت إسرائيل مؤخراً قناة فضائية باللغة العربية أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات.. حاولت من خلالها - ولا تزال تحاول عبثاً - تجميل وجه إسرائيل بادعاء أنها دولة محبة للسلام وتسعى للتعايش مع العرب.. في الوقت الذي يُصر فيه قادتها يومياً على خرق سفينة السلام المتهاككة.. تحت ستار مواجهة الإرهاب والعنف بعنف أقسى وأشد وباستخدام طائرات إف ١٦ والأباتشي والصواريخ الموجهة بالليزر بهدم المباني وقتل المدنيين العزل.

ولأن القناة الإعلامية قد ولدت شبه مية.. بسبب الرفض العربي والعالمي لجرائم الحرب وإرهاب الدولة المنظم.. فإنها تحاول جاهدة - وهي في غرفة الإنعاش - أن تجذب المشاهدين إلى مائدة طعامها الرديء المخلوط بالكثير من التوابل الكلامية والعبارات

السفستانية.. لإخفاء مذاقه الحقيقي ورائحته الكريهة.. وتستخدم بكثافة الأفلام والمسلسلات المصرية.. وتطرح فقرات وتفسيرات قرآنية وأحاديث نبوية تنبذ العنف.. وكان العنف سمة إسلامية وإسرائيل منه بريئة.. وهي التي تمارسه كل لحظة!!!

وتدأب القناة على بث رسائل ضمنية - كمن يدمس السم في العسل - لتمجيد إسرائيل والصهيونية والديانة اليهودية.. ومناقشة الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية. ولكن.. كيف يصدق الراى العام تلك الادعاءات.. وهو يشاهد يوميا على الشاشات صور المذابح البشعة في حق المدنيين الفلسطينيين.. وانتهاكات حقوق الإنسان.. والتفرقة العنصرية العارضة.

إن الانفصال واضح تماماً بين الخطاب الإعلامى الذى تسعى القناة لتسويقه وترويجه.. وبين الحقيقة على أرض الواقع.. فهل يعتقد القائلون على أمر القناة أنه يمكنهم كسب تعاطف أو تأييد مشاهد عربى واحد لقائتها الذين كانوا السبب الرئيسى لإغراق الأراضى المحتلة فى حمامات الدم واشتعال المنطقة بالمشاكل منذ أن تولوا السلطة فى السنوات الأخيرة؟ وهل يمكن لعاقل أن يصدق ما تبثه القناة من أكاذيب وافتراءات.. والتى نخشى أن يصدقها فى النهاية صانعوها ومروجوها.. بما قد يزيد الأمر تعقيدا.. وإذا كانت

إسرائيل تتباهى بأنها واحة للديمقراطية في المنطقة.. وفي نفس الوقت تهدر حقوق الإنسان الفلسطيني.. فماذا تقول القناة التجميلية عن انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلي نفسه والتي تمارسها إسرائيل يومياً تحت دعوى تحقيق أمن إسرائيل.. وعن الأوضاع الاقتصادية الداخلية المندھورة.. وعن الهجرة العكسية المتزايدة إلى خارج إسرائيل والسخط الشعبي المتزايد ورفض العديد من الجنود والضباط للخدمة في الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة.. بسبب الممارسات البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

وماذا تقول القناة عن الإدانة الدولية لإقامة سور العنصرية العازل في الضفة الغربية.. وعن الضغوط الحكومية التي تباشرها السلطات الإسرائيلية على العديد من الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية لمعارضتها لأساليب القمع اللا إنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين.. وعن الابتزاز باسم العنصرية.. وعن تحريض المستوطنين اليهود لحرق وسرقة المحال والممتلكات الفلسطينية وقتل وتعذيب أصحابها.

ولماذا لا تنشر القناة تقرير كاترين برتيني المبعوثة الشخصية لكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية في أراضى السلطة الفلسطينية الذي تضمن حقائق مروعة ومخجلة عن الحياة

فى الأراضى المحتلة بما يتعارض مع أبسط حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولى والمواثيق الدولية وفى مقدمتها اتفاق جنيف.

وهل تجرؤ القناة على أن ترد ما سبق أن أكده "رون مبراغ" فى صحيفة معاريف أن سياسة شارون جعلت الجميع فى عذاب "هم فى حصار ونحن فى ضائقة"... ولماذا لا تبث للعالم ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت على موقعها على شبكة الإنترنت.. فيما يتعلق بوصف السفير البريطانى لدى إسرائيل "الضفة الغربية هى أكبر معسكر للاعتقال فى العالم" مؤكداً حاجة إسرائيل لقيادة جديدة تقود إلى السلام بدلاً من القيادة الحالية.

وهل يمكنها إزالة الأثر المر الذى تركته التصريحات الأخيرة لوزير الصحة الإسرائيلى - نعيم دهان - فى قلوب العرب والمسلمين والتى وصفهم بأنهم "ثعالب ارتقوا بالتدريج.. وهم الآن أفاع وعقارب" وهل يمكن لمثل هذه التصريحات أن تدعم السلام الذى تبشر به القناة.

وإذا كانت القناة واجهة لحكومة ديمقراطية كما تدعى.. فهل يمكنها إلقاء الضوء تفصيلاً - كما تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية - على حقيقة الاختلافات داخل الحكومة الإسرائيلية حول "الحماقة" الشارونية التى أدت إلى تدهور الأوضاع فى إسرائيل.

وتزايد المعارضة الشعبية للحكومة الإسرائيلية. وهل ستثبت أفكار
بعض المنظمات المعارضة.. خاصة كتلة السلام اليسارية.. أم أنها
ديمقراطية وحرّة فقط في نقد الآخرين.

إن القناة الفضائية لن تقدر على خداع أى أحد فى أى وقت.
ولن تقدر على تشويه الحقيقة أو إخفاء الأسرار.. لأن الإعلام
الموضوعى هو أقوى سلاح فى مواجهة الدعايات المغرضة..
وسائل الإعلام التى تتحرى الصدق والشفافية تقف لها بالمرصاد..
ودفن الرأس فى الرمال.. لن يخفى جسد النعامة.

وبدلاً من الاستمرار فى التراشق اللفظى والمصارعات
الكلامية.. وجراحات التجميل الكلامية.. فليرجع قادة إسرائيل عن
طريق العنف والدم.. وليوقفوا الحملة الدعائية.. مئات المليارات من
الدولارات.. ويعودوا إلى جولة جديدة وأخيرة من المفاوضات..
لإقرار السلام والحق والعدل.

خواطر حول الحضارة الإنسانية

"يناير ٢٠٠٣"

الحضارة هي نسق متكامل من طرق الحياة وأنماط التفكير وأشكال العلاقات بين البشر وبينهم وبين البيئة. ويرى كثير من المؤرخين أن التاريخ الإنساني ما هو إلا تاريخ الحضارة منذ الحضارات الفرعونية والآشورية والصينية مروراً بحضارات بلاد الرافدين واليونان والرومان والحضارة العربية الإسلامية وصولاً إلى الحضارة الأوروبية والغربية الحديثة.

ورغم اتفاق العلماء على أن الحضارات تولد وتنمو وتشيب وتشيخ وتموت.. كالإنسان.. إلا أن هناك عوامل عديدة لاندثار الحضارات أهمها:

- الإسراف في جانب واحد.. دون بقية الجوانب.
 - الفساد والتفاوت الطبقي والقمع.
 - الجمود وعدم التأقلم.
 - الصراع وتولد حضارات جديدة من نفس الحضارة.
- الحضارات تنشأ وتتطور وتنمو ثم تبدأ في الاستقرار ثم التراجع. وتمر الحضارات بمراحل عديدة، وقد أشار المؤرخ

العالمى أرنولد توينبى إلى أن الحضارة تنشأ من الاستجابة للناجحة للتحدى ثم تمر بفترة من النمو تشهد مزيداً من سيطرة القلة المبدعة على البيئة وتتلوها فترة من الاضطرابات والقلق ونشأة دولة عالمية يتبعها التفكك. غير أن الحضارات هي أطول التكوينات الإنسانية عمراً، فهي تمثل أطول القصص فالإمبراطوريات تنشأ وترتفع ثم تسقط، وتأتى الحكومات ثم تذهب، لكن الحضارات تبقى حية لفترات طويلة تقدر بالآلاف السنين.

حضارات شهدت فترات توهج وإشعاع وعانت من فترات تراجع وانكسار:

وأبرز مثال الحضارة العربية الإسلامية والتي بدأت طور نموها وتطورها بالنقل المكثف عن حضارات قائمة سابقة عليها أو معاصرة لها مثل الحضارات الفارسية والإغريقية والبيزنطية أو الرومانية الشرقية ثم الرومانية والهندية والصينية، ولكنه نقل واع وانتقائى ويخضع للمراجعة والإضافة والتطوير الكمي والنوعي ثم أسهمت لقرون طويلة فى مسيرة تقدم الحضارة الإنسانية.... واستقت من ينابيعها حضارات أخرى لاحقة فى مقدمتها الحضارة الغربية ثم أصيبت بحالة ركود استمر قرناً قبل أن تحاول منذ القرن الثامن عشر جهوداً متصلة للإحياء والتجديد.

الحضارة المنتشرة:

مصر القديمة - بلاد ما بين النهرين - الإغريق - بيزنطة -
الهندية القديمة في أمريكا.

الحضارات التي مازالت قائمة:

الصينية - اليابانية - الهندية - الإسلامية - الغربية -
الأرثوذكسية - الأفريقية - أمريكا اللاتينية.
بالعقل ولدت حضارة الإنسان:

استغرقت البشرية فترة طويلة حتى تنتقل من الجمع والالتقاط
والبداوة إلى بناء الحضارة، وكانت مسيلتها الرئيسية في هذا
الانتقال هي العقل، وهو أفضل ما وهبه الخالق للإنسان.

بدأت الحضارة الإنسانية خطاها الأولى في مصر وأشور
والصين وحوض السند مستفيدة من توفر مياه الأنهار وقدرة الإنسان
على الإبداع للأدوات والوسائل التي تمكنه من تسخير الطبيعة.

الحضارة الفرعونية.. أول ثورة فنية في التاريخ:

ولعل أهم فترات التاريخ الإنساني في مبعثه مسيرته
الحضارية هي تلك الفترة التي شهدت أول ثورة فنية في التاريخ
على ضفاف النيل وهي "الثورة الزراعية" حين استطاع الإنسان

المصري أن يتحدى الظروف الطبيعية المتغيرة وينتقل إلى ضفاف النيل ويستخدم مياهه في ري الأرض وإنتاج المحاصيل.

لقد استلزمت هذه العملية ضبط نهر النيل وتنظيم الري، وهي عملية إبداعية هائلة علم فيها الإنسان المصري العالم فنون الزراعة المنتظمة وإنتاج الغذاء الوفير الذي يحفظ تجمعات بشرية كبيرة.

وكانت هذه العملية هي أساس تشكيل أول تنظيم سياسى للدولة فى العالم. أنتج هذا التنظيم للمجتمع الحضارة المصرية التى برعت فى فن العمارة وتوصلت إلى الفلك والرياضة والكيمياء واهتمت بالأدب حيث أدرك المصري القديم أن الأدب غذاء للروح وإشباع للنفس ومن أبرز نماذج الأدب المصري كتاب الموتى وقصة إيزيس وأوزوريس.

الحضارة الآشورية والصينية والهندية:

فى الوقت ذاته، وعلى مقربة من مصر، فى وادى الرافدين ظهرت حضارة أخرى هى الحضارة الآشورية البابلية أضافت إلى التاريخ الإنسانى وأثرت التجربة الإنسانية وإلى الشرق البعيد من مصر، ولدت حضارة الصين التى ترجع إلى حوالى ألفى عام قبل الميلاد، وتمثل الحضارة المصرية فى الاستمرارية ولكنها لا تزال حية حتى العصر الحاضر.

الحضارة اليونانية والتتظير:

وحتى هذه الفترة كانت إبداعات الإنيمان "عملية" تستهدف البناء وإثراء البشرية بالإنتاج وأدواته والبناء وعمارته، فجاء "اليونان" لكي يتأملوا في الإبداع الإنساني الذي تحقق، فسيافروا إلى مصر عبر "المتوسط" ليتعلموا في مدارسها وليتأملوا في منجزاتها، وعادوا ليتحدثوا عن "الأفكار" وعن "النظرية" ومن هنا بدأت العلوم في الظهور حتى نضجت على يد "أرسطو" المعلم الأول. استأذ الإسكندر المقدوني الذي حاول بناء إمبراطورية جديدة توحد شمال حوض البحر المتوسط وشرقه وجنوبه في قلب العالم القديم. ولعل أفضل ترجمة لهذا المشروع الكبير قد تجسدت في صورة فكرية أيضاً تتفق وروح الحضارة اليونانية هي "مكتبة الأسكندرية" على أرض مصر. ومن أشهر علمائها أرشميدس وأقليدس والتي تمثل تمازج الحضارة الفرعونية بالحضارة اليونانية (البطلمية) ووضعت أسس الحضارة المعاصرة في علوم الهندسة والطب والنبات والحيوان وبحوث الفلك.

إضافة الرومان:

جاء الرومان ليضيفوا الفنون العسكرية والبنية الأساسية الإمبراطورية ونظم التجارة الواسعة فضلاً عن ملامح معمارية تجمع بين جنوب المتوسط وشرقه وشماله، وقدرة على صياغة قوانين تحكم حياة شعوب هذه الإمبراطورية الواسعة.

الدين كعنصر من العناصر الموضوعية للحضارة:

لقد تزامن مع هذا كله اتصال السماء بالأرض لتوجيه الإنسان ولإصلاح مسيرته فكان الأنبياء والرسل الذين ربطوا البشرية بخالقها وأدخلوا - بعد المصريين - فكرة المسئولية والحساب -

وأعقت الحضارة الرومانية الحضارة اليونانية حيث ارتكزت على القوة المادية والتنظيم السياسى والعسكرى الصارم وسلطة القانون كما أبدعت فى مجالات الهندسة المعمارية وشهدت توسعا كبيرا فى أوروبا وآسيا وأفريقيا.. وبمقتل يوليوس قيصر.. انقسمت قسمين.. غربى وشرقى.. سقطت الأولى على يد قبائل الشمال والثانية على يد العثمانيين أواخر القرن الخامس عشر.. وتأثرت الإمبراطورية الرومانية بالمسيحية التى قدمت منهاجا روحيا فى مواجهة المادية والعنف.

الحضارة العربية الإسلامية:

أشرقت شمس الإسلام من الجزيرة العربية وأخذت فى الانتشار شرقا وغربا لتنشأ حضارة جديدة تقوم على أسس الحضارات السابقة من ناحية وتضيف إليها نماذج جديدة من الحضرة الإنسانى الذى يقوم على أساس "الروح" و"المادة" فى تفاعل متناغم وفى إطار من المسئولية وحكم القانون.. وعلى التوازن بين الدنيا والدنيا.. وبين العلم والإيمان.

وفى وإحدة من أوسع الإمبراطوريات تمكن المسلمون من تحقيق مساواة وتفاعل خلاق بين شعوب عديدة، تَلَأْشَتْ الألوان والعرقيات والشعوبيات، وتساوى البشر كما هم فى الحقيقة وأزيلت العوائق المصطنعة.

توصل المسلمون إلى علوم عديدة جديدة فى مجال الطب والجبر والأحياء والضوء والفيزياء واللغة والقانون والفقه والترجمة والفلسفة والتفسير وأضافوا جديداً إلى فن العمارة.

الحضارة الغربية الحديثة:

وهكذا كانت الحضارة العربية بمثابة الجسر بين الحضارتين اليونانية والرومانية والحضارة الغربية الحديثة التى بدأت إرهاباتها بسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية فى نهاية القرن الخامس عشر ونهاية عصر الإقطاع وبداية عصر الاكتشافات الجغرافية وظهور المدن والأقاليم الأوروبية وبزوغ عصر النهضة والحركة الفكرية التى اتسمت بطابعها الإنسانى التحررى لتخليص الإنسان من التفكير الخرافى وتسلط السلطة الكنسية.

ومن المناطق التى احتكت أوروبا فيها بالمسلمين انتقدت شرارة حضارة جديدة فى أوروبا فى المدن الإيطالية وفى الأندلس (إسبانيا والبرتغال) واتسعت هذه الحضارة لتشمل هولندا وبريطانيا

وفرنسا ثم بدأت الثورة "الصناعية" في بريطانيا لتغير من مسيرة الحضارة الإنسانية من إنتاج "الأدوات" إلى الصناعة الحديثة التي أصبحت تنتج "الآلات".

عاشت البشرية فترة طويلة بين الثورة الأولى على ضفاف النيل وهي ثورة الزراعة والثورة الثانية وهي الثورة الصناعية، لكنها عاشت فترة أقصر كثيراً لتدخل ثورة الكهرباء والإلكترونيات. تعلم البشر تنظيم العلم في ألمانيا، وطرقاً جديدة في السياسة والحكم في بريطانيا (الديمقراطية) وفرنسا.

واقترض الفرنسيون والأمريكيون من الحضارة الرومانية النظام الرئاسي وحكم القانون.

وقد ارتكزت الحضارة الغربية على القيم العقلية والبحث العلمي وحرية الإنسان والارتقاء بمستوى الحياة والمساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.. رغم أنها مارست كثيراً من صنوف الاستغلال والقهر والاستعمار على كثير من شعوب أفريقيا وآسيا وحققّت - خاصة خلال القرن العشرين - طفرة علمية هائلة في كافة المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والتقنيات المعلوماتية والاتصالية، وازدهاء التفاعل والتواصل الحضاري وتقاربت المسافات وأصبح العالم قرية كونية صغيرة.

ومهدت تلك الحضارة لإرهاصات حضارة جديدة هي
"الحضارة العالمية" حيث يرى بعض العلماء (في. إس. نيبول)
أن الحقبة الحاضرة تشهد ظهور "حضارة عالمية"
UNIVERSAL CIVILIZATION تعنى وحدة الإنسانية
والقبول المتزايد لقيم ومعتقدات وتوجهات وممارسات ومؤسسات
مشتركة من قبل شعوب العالم. وتفاعل متزايد بين الشعوب في
التجارة والاستثمار والسياحة ووسائل الإعلام والاتصال
الإلكتروني وانتقال الأفراد والمعارف والأفكار والصور في العالم
كله كما أن هناك تشابهاً متزايداً بين النظم المعمول بها في العالم
كله.

إذا كانت الحضارة المعاصرة هي ولادة تطور الإنسانية عبر
تاريخها الحضاري الطويل وتناج كافة العناصر الحية المكونة لتلك
الحضارات، فإنه لا يمكن القول بمبدأ تصارع الحضارات بل المبدأ
الأول هو مبدأ التفاعل والتكامل والتعاون في تاريخ طويل ممتد منذ
بداية المسيرة الإنسانية وحتى اليوم.

السياسة الإعلامية في عصر العولمة

"مايو ٢٠٠٣"

السياسة الإعلامية جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لدعم التنمية والاستقرار والإصلاح الشامل داخليا وتعزيز السلام والانفتاح الرشيد على العالم والتواصل معه خارجيا وتعميق علاقات مصر بالعالم العربي والإسلامي إقليميا. وتعزيز مكانة مصر الجيوستراتيجية باعتبارها دولة مفصلية وبوتقة تنصهر فيها الحضارات والثقافات ولها الم سبق في مسيرة السلام والإصلاح وريادتها الإعلامية بدأت مبكرا منذ الثمانينات تأكيداً لمكانتها ولمواجهة الهيمنة الثقافية.

وتمتلك مصر بنية أساسية قوية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي توظف لتأكيد الحق في الإعلام باعتباره حقاً طبيعياً كفلته المواثيق والقوانين.

إن الإعلام في عصر العولمة يشارك بفاعلية وينافس بندية ويعزز المصلحة القومية ويلبي احتياجات المواطن في إطار تخطيط إستراتيجي يوظف الإمكانيات لتحقيق الحوار الموضوعي مع العالم لتصحيح الصورة.

ويدعم الإعلام المشروع القومي للتحديث ويعزز مفاهيم الإصلاح الشامل المتكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويعمق مناخ الحرية والديمقراطية والتعددية ومنظمات المجتمع المدني والاقتصاد الحر ويعظم مكانة دور المرأة ويدفع مسيرة تطوير التعليم.

كما يلعب دوراً هاماً في مساندة جهود التنمية المستدامة ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب. ومن هنا تتيح ضرورة تعزيز التعاون الإعلامي العربى المشترك لمواجهة المتغيرات والتحديات الحضارية.

الدور والرسالة والفلسفة:

* تكريس عقيدة الانتماء للوطن وتشجيع المواطن على المشاركة وتحقيق العروة الوثقى بين الوطن والمواطن وبين أبناء الوطن الواحد.

* تحقيق السيادة الإعلامية على التراب الوطنى.

* الحفاظ على الشخصية المصرية والذاتية والثقافية والانتماء الوطنى بتقديم النموذج والقوة.

* احترام عقل المواطن وحقه فى المعرفة وحقه فى التنوع.

* الإيمان بالمواطنة باعتبارها أساس المساواة بين جميع المصريين.

* دعم مسيرة الديمقراطية ويعزز الحوار القومى.

التوجهات والأهداف:

تحقيقاً لشعار إعلام بلا حدود في عالم بلا حدود.. ومواكبة للمتغيرات والتحديات.. يسعى إلى:

- دعم جهود الإصلاح باعتبارها مطلباً وطنياً وبما يتفق مع قيمنا وظروفنا يرتبط باستقرار الأوضاع ومسيرة السلام في المنطقة.

- دعم التحديث الثقافي وترسيخ التفكير العقلاني والعمل الجماعي.

- التركيز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من التركيز على أوجه الخلاف وتغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا.

- تطعيم الأجيال الجديدة بالثقافة الجيدة في مواجهة الثقافة الوافدة عبر أقطار الفضاء.

- التحرر من أسر مفهوم المؤامرة وتكثيف الحوار مع الآخر.

- اغتنام أروع ما في العولمة وهو النظام الاتصالي لتطوير تقنيات الإعلام وبنية التحتية وتقريب المسافة التكنولوجية بين إعلامنا ودول العالم المتقدم.

- صقل خبرات الإعلاميين ودعم قدراتهم.

- تفعيل رسالة حقوق الإنسان وإحياء مفهوم المواطنة باعتبارها أساس المساواة بين جميع المصريين.

- الارتفاع بمستوى وعى المواطن بحقوقه.
- تنسيق الخطاب العربى وتوحيده وتأكيد دور مصر الرائد عربيا وإفريقيا وإسلاميا.
- الاهتمام بالحاضر والمستقبل وتقديم التراث فى شكل جذاب.
- ومن أبرز المهام الملقاه على عاتق الإعلام المصرى لتفعيل الدور الوطنى والإقليمى والعالمى ما يلى:
- إبراز وتوضيح رؤيتنا المصرية حول مختلف القضايا
- بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعمة بالحقائق والأسانيد القانونية.. عند الحاجة.. لمواجهة المزاعم الغربية.. بعيدا عن أسلوب الإثارة.
- عدم الخضوع لما يردده الإعلام الغربى وأن يحمل إعلامنا الصبغة والرؤية المصرية عند معالجة قضايا الوطن.. والعمل على كشف أكاذيبه وأنه إعلام تحكمى يبرز ما يريد ويخفى عن رأى العام ما يريد.
- الالتزام بمجموعة من القيم والمبادئ المهنية - تتسم بالواقعية والهدوء والاتزان - التى تحكم لغة الخطاب الإعلامى فى الداخل والخارج.. تحول دون انجرافنا فى الدخول فى مهاترات تبعدنا عن الهدف من الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف وتتجربنا بعيدا عن دائرة العداء مع الولايات المتحدة والغرب.

- الاهتمام بقضايا المواطن المصري والعربي المهاجر أو المقيم خارج المنطقة العربية.

- يجب على الفضائيات الوعى بأن الإعلام أصبح علماً يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها من نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربي.

- بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات استثماراً للبنية الأساسية للإعلام.

- العمل على دعم الحوار والتواصل مع شعوب وثقافات العالم وتعزيز مكانة مصر ودورها في أمنها العربية والإسلامية وقارتها الأفريقية والعالم.

- التخطيط على المدى القريب والبعيد وليس فقط وقت الأزمات.

- الخطاب العقلانى وليس الاعتماد على العواطف وسياسة حملات النفس الطويل وليس إعلام الأزمات ورد الفعل.

- التخاطب مع الآخر بلغة مباشرة.

- التّخاطب الإعلامى يجب أن يعتمد على قواعد ثلاثة هي: العقلانية، والحيادية والتوازن والحرص على عدم إصدار الأحكام بل تركها للمتلقى.
- إقامة وكالة أنباء عربية مصورة ومقروءة.
- الإعلام العربى يفتقد منطقية ربط الأحداث واستخدام الأدوات.
- تحقيق التجانس بين وسائل الإعلام العربية تجاه القضايا التى تهم العالم العربى.. لا نكون دائماً فى موقف الدفاع ورد الفعل، بل نأخذ بزمام المبادرة دائماً.
- ألا نكرر أنفسنا كالنموذج الغربى - ضرورة من النموذج الغربى - نفس الصورة والتحليل ونفس وجهة النظر أى تحقيق الاستقلالية.
- التمسك بشخصيتنا وإرثنا الحضارى والثقافى فى مواجهة موجات التغريب والغزو.
- إرساء قيم الحوار والتواصل بين الثقافات والأديان والتقارب بين الشعوب فى مواجهة التحديات التالية: العولمة - عصر ثورة المعلومات - عصر الفضائيات والسموات المفتوحة - صور العرب والإسلام فى العالم الغربى - صراع الحضارات.

من الذى يعادى السامية؟!

"ديسمبر ٢٠٠٢"

ينتمى إلى السامية كل الشعوب التى تنتسب إلى سام بن نوح، ومنهم الكنعانيون (العرب) الذين هاجروا من شبه الجزيرة العربية إلى أرض فلسطين واستوطنوا فيها نحو ٢٥٠٠ ق.م، كما استوطن العبرانيون (اليهود) بعض أراضي فلسطين بجانب الكنعانيين، ومن ثم فالعرب ينتمون إلى الجنس السامى، واليهود أيضاً ينتمون إلى نفس الجنس. أى إنهم أبناء عمومة واحدة.

وعندما اجتمع مؤسسو الحركة الصهيونية كان بين ما ابتدعوه لخدمة حركتهم مصطلح "معاداة السامية" للدلالة على معاداة اليهود، وعهد إلى آلة الدعاية الصهيونية فى أمريكا وأوروبا باستخدام هذا المصطلح كنوع من الحرب النفسية وإثارة عقدة الشعور بالذنب عند الأوروبيين وألمانيا النازية وضد كل من تسول له نفسه مهاجمة أو نقد اليهود وبالتالي الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية، ثم استخدام أيضاً لكل من يوجه النقد إلى إسرائيل بل ذهب إلى حد اعتبار أن تصويت بعض دول الكتلة الشرقية ضد إسرائيل فى الأمم المتحدة وقت الحرب الباردة هو من دروب معاداة

السامية. وليس من المعقول الخلط بين إسرائيل كدولة واليهودية كدين والصهيونية كحركة استعمارية عنصرية.

إن الزعم بأن العرب يعادون اليهود والسامية إنما هو افتراء. فقد تعايش اليهود والعرب لمئات السنين، قبل قيام دولة إسرائيل. وفي مصر كانت هناك جالية يهودية تعيش في أمن وسلام وكذلك الحال مع معظم الأقطار العربية سواء ليبيا وتونس والمغرب أو في سوريا ولبنان والعراق واليمن ولم تكن هناك أى كراهية بين الجانبين.. إلى أن تمكنت الحركة الصهيونية من إنشاء دولة إسرائيل ككيان سياسى قائم على استخدام الدين كستار يجذب يهود العالم إلى أرض الميعاد وتعبئتهم ذهنياً وعسكرياً ضد كل من حولهم، وتم إنشاء وكالة يهودية عالمية هدفها شراء الأرض من أصحابها الفلسطينيين وإجبارهم على ذلك، ووكالة أخرى هدفها جذب اليهود من أنحاء العالم إلى إسرائيل، التى قامت على الاغتصاب والعنوان، وأضحى لزاماً على قانتها منذ نشأتها حتى اليوم السعى نحو ترسيخ عقائد معينة ومفاهيم دينية خاصة شأن الحق المزعوم فى غزو الأراضي والاستيلاء عليها، وحتمية القيام بأعمال البطش والانتقام وتشريد الشعوب الأخرى وإعلاء اليهودى على غيره، فالجندى الإسرائيلى لا يتوانى عن قتل طفل يجرح يهودياً بحجر هو متهاون فى حق إسرائيل.. هكذا أفتى احد حاخامات إسرائيل.

ويبدو أن كراهية الإسرائيليين للعرب متأصلة عند قادة إسرائيل ذلك أن "بن جور يون" ظل حتى نهاية حياته يكره كل ما هو عربي فقد رفض استلام بطاقة هويته لأنها بجانب اللغة العبرية مكتوبة باللغة العربية، ونظرة الإسرائيليين للعرب لا تخلو من التعالي ويكشف عن ذلك بعض مآثراتهم الشعبية وأقوالهم الدارجة التي لا يتسع المقام لذكرها وقد وقف مناحم بيجين - أحد زعماء العصابات الصهيونية (والذي وزعت صورته القوات البريطانية في فلسطين على أنه إرهابي مطلوب للعدالة) - في الكنيسة الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٧١ معلناً أن القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب، ولا ينصرفون إلا عند ممارستها ضدهم، ويبدو أن هذا المبدأ المعادي للسامية يمارس بانتظام ضد الشعب الفلسطيني الأعزل الذي تعرض لمجازر عديدة منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن بلغت نحو ٦٧ مجزرة قتل فيها عشرات الآلاف... أغلبهم من النساء والأطفال ولا زالت إسرائيل تطبق سياسة قتل البشر وتجريف الأرض وهدم المباني، وتكسیر عظام من يطالبون باستقلال وطنهم واستخدامهم دروعاً بشرية.

لقد أدانت محكمة عسكرية إسرائيلية شارون بالمسئولية عن مذبحة صبرا وشاتيلا واتهمته بالتقصير وأوصت بعزله من

وظيفته.. فهل تعادى هذه المحكمة الإسرائيلية السامية؟! ومع ذلك وصل شارون إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية وواصل سياسته القائمة على كراهية العرب ونسف كل خطط السلام والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين واضعاً في كل طريق السلام العوائق وموانع التقدم.

بدأ شارون باستفزاز الفلسطينيين والاستهانة بمشاعرهم عندما اقتحم المسجد الأقصى، وعمل على تحطيم كل خطوات السلام التي تم بناؤها عندما أعلن عدم اعترافه بكل الاتفاقيات التي تمت بين الفلسطينيين والحكومات السابقة وعندما أقام سوراً عازلاً للضفة الغربية ويستخدم كل الطرق التي من شأنها إذلال الشعب الفلسطيني وامتهان كرامة رئيسه أمام عدسات تليفزيون العالم.

إنه لأمر مشين أن يمارس إرهاب الدولة أمام فضائيات العالم.. إرهاب دولة بكل ما تملك من قوة.. طائرات والأباتشي والـ F16 والديابات والرشاشات، والصواريخ الموجهة بالليزر، بالإضافة إلى استخدام الجرافات لهدم المنازل.. ذلك كله أمام شعب أعزل كل ما يملكه للدفاع عن وطنه حجارة ما تهدم من منازل.

وكما فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية قام كبير حاخامات إسرائيل بتوجيه سيل من المسباب والإهانات إلى العرب

والفلسطينيين قائلًا: إنهم يتكاثرون كالنمل الذي يجب إبادته، وانضم إلى قائمة كبار المسئولين الإسرائيليين الذين يكونون كل كراهية وحقد للعرب وزير الصحة الإسرائيلي الذي وصف المصلين في المسجد الأقصى بأنهم أفاعى وعقارب.

إن قائمة معاداة إسرائيل للساميين العرب طويلة ومخجلة، ومع ذلك لا تتورع إسرائيل وآلة الدعاية الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة عن اتهام كل من تسول له نفسه المساس بنقد إسرائيل، ولو كان رأياً تعتبره انتهاكاً للمشاعر الصهيونية، فبجانب هتلر النازي وضع المفكر الفرنسي "روجيه جارودي" متهماً بالمعاداة للصهيونية لكتابته مقالات اعتبرتها إسرائيل تمس المشاعر اليهودية، ومن الظريف أن الأديب الإنجليزي الأشهر وليام شكسبير قد أدرج اسمه في قائمة المعادين للسامية لتناوله بعض الشخصيات اليهودية في روائعه الأدبية.. وأخيراً طالبت إحدى الجمعيات الصهيونية في فرنسا بمحاكمة رئيس تحرير الأهرام لأن أحد الصحفيين المصريين وهو ينتمي إلى الجنس السامي - بتهمة - معاداة السامية لأنه نقل عن كتاب آخر رواية تمس العقيدة اليهودية.

هل ما فعله إسرائيل يليق بدولة تدعى التمدين وتتشتق بالديمقراطية ولها جيش لا يقاتل إلا النساء والأطفال أم أنها كما يصفها بعض الخبراء مجرد جيش له دولة.. وليست دولة لها جيش.

أما على صعيد معاداة السياسة ومناهضة اليهود: تتبلور الرؤية أو الموقف المصري الرافض لها من خلال التعرض لنقطتين هامتين هما: أن اليهود دائماً يرفعون شعار معاداة السامية ضد كل من يقف جرة عثرة أمام تحقيق طموحاتهم ومرارهم السياسية. إذ أنه بدأ بمنظور العداء لكل ما هو سامي، بيد أنه تدريجياً بدأ يعنى العداء لكل ما هو يهودى وهى النظرة التى بدت فى الأفق العالمى فى عهد البابا جريجورى الأعظم صاحب مقولة أن اليهود لم يكونوا عمياناً عن رسالة السيد المسيح وأنهم مسئولون مسئولية مباشرة عن صلبه.

وأصبحت تلك المقولة تمثل البذرة الأولى للعداء لليهود.. وفى القرن السادس عشر شن مارتن لوثر هجوماً ضدهم واتهمهم بالكذب. لذا يعد مارتن لوثر - من قبل كثير من المؤرخين - الأب الروحى للنازية، كما أن جنور كراهية الألمان لليهود تعود له ذاته.. ومع تأسيسه للحزب النازى عام ١٩٢٢ وقيامه بتصفية معارضيه السياسيين تصفية جسمية قام أدولف هتلر بوضع عشرين ألف يهودى فى أفران الغاز عام ١٩٣٨ فى أكبر عملية إبادة جماعية عرفت باسم "الهولوكست". وبرغم مبالغة اليهود فى هذا العدد، إلا أنه من الثابت والمتفق عليه تاريخياً أنهم لم يكونوا هم فقط

المستهدفين، بل إنهم جاءوا في إطار استهداف هتلر لتصفية كل معارضييه السياسيين، بما يحض فكرة أن حرق وإبادة العشرين ألف يهودي تم لأسباب دينية أو عرقية.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المعاداة للسامية تمثل وسيلة أو سلاح يُشهر في وجه أى شخص أو جماعة أو دولة تقف في وجه إسرائيل ومصالحها العليا، بل أصبح ورقة ضغط تستخدم للتأثير على الراى العام العالمى بهدف استئثار عطف وتأييد دول العالم، ولا سيما القوى الكبرى وكذا ابتزاز الأموال الطائلة التى تضخ في صالح الاقتصاد الإسرائيلى وخصوصاً من قبل ألمانيا الدولة التى طلت منها النازية، وليس أدل على ذلك ما حدث من خلال زيارة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الأخيرة لإسرائيل والتى حاولت بكل الوسائل التكفير عما ارتكبته النازية في حق اليهود إبان عهد هتلر.

إن المقالات والرسوم الكاريكاتيرية تعكس بالأساس حالة الغضب والتخمر والرفض للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين^{١١١} والتى أصبحت تتم بصورة منهجية يومية يستباح خلالها دماء الفلسطينيين وأرواحهم وديارهم، لذا فإن هذه المقالات والرسوم ما هى إلا صدى لرد فعل الشارع العربى والإسلامى -

وبالطبع المصري - الرافض لهذه الاعتداءات والانتهاكات ضد الفلسطينيين، وعلى ذلك فإن مصر ترفض شكلاً ومضموناً ما تضمنه التقرير من الاتهامات التي وُجّهت بشأن المعاداة للسامية وكان الأحرى بدلاً من توجيه اللوم والانتقادات لمن يعادون السامية ويناهضون اليهود - على حد زعم التقرير - بأن يقوم معدو التقرير بإقناع إسرائيل - بوسيلة أو بأخرى - بوقف اعتداءاتهم وانتهاكاتهم سواء ضد الفلسطينيين أو غيرهم.. بالإضافة إلى أن مصر لا يمكن أن تمنع الصحفيين أو الكتاب من التعبير عن آرائهم ومشاعرهم تجاه ما يحدث للفلسطينيين ومن ثم ضرب قيم حرية التعبير والصحافة بعرض الحائط.

وفي الوقت ذاته فإن مصر - شعباً وحكومة وصحفاً وإعلاماً - تؤكد دائماً وقوفها ضد أي شكل من أشكال معاداة السامية التي تعد نوعاً صارخاً من العنصرية المرفوضة جملة وتفصيلاً بيد أنه في الوقت ذاته لا يمكن أن نقف مكتوفة الأيدي تجاه الممارسات الإسرائيلية العنصرية والتي أصبحت تمثل كابوساً مخيفاً يجثم على صدر الفلسطينيين.

حديقة حيوانات

"يونيو ٢٠٠٢"

في احتفال عسكري بتل أبيب بثه التلفزيون الإسرائيلي وقف رئيس الوزراء أرئيل شارون يقول: هناك حاجز أمام إطلاق عملية سياسية حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى السلام مع وجود زمرة المجرمين الفاسدين والإرهابيين الذين يديرون السلطة الفلسطينية.

كيف يتحدث شارون عن السلام وهو يوجه اتهامات فجأة إلى السلطة الفلسطينية الشريك المفترض أن يساهم شارون معه في صناعة السلام الذي يتحدث عنه.

إن ترديد شارون لمقولات عن مسئولية السلطة الفلسطينية في توقف السلام تتناقض مع حقائق الواقع الذي يؤكد أن شارون ذاته هو الذي يمثل حاجزا أمام إطلاق عملية السلام. فشارون وحده وليس الفلسطينيين هو الذي أعلن عدم التزامه باتفاقات أوسلو وطابا. واتهامات شارون للفلسطينيين بالإرهاب تنكر حقيقة مؤكدة هي أن شارون ذاته أكبر إرهابي في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بشهادة التاريخ. فمذابح صابرا وشاتيلا ومخيم جنين جزء من سجله الدموي. وليس شارون وحده بل إسرائيل كلها هي

التي تصنع الإرهاب سواء جيشها أو قانتها الذين يحرضون المستوطنين على حرق ونهب ممتلكات الفلسطينيين. وهذه الحقيقة ينطق بها الإسرائيليون أنفسهم وليس المجتمع الدولي أو العرب، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة الكثير من الشهادات الإسرائيلية التي تؤكد على رفض الإرهاب الإسرائيلي وتعلن عدم مشروعية الاحتلال. ومن أبرز هذه الشهادات: تأكيد يوسى ساريد زعيم المعارضة في تصريحات صحفية "إنه من الضروري وضع نهاية للإرهاب ولعمليات احتلال الأراضي الفلسطينية"، وحتى "عامنون دانكر" مدير تحرير صحيفة معاريف - والذي يعد من أكثر النقاد عنفاً في الهجوم على عرفات - كتب ينتقد الحكومة الإسرائيلية قائلاً: "لا توجد أي دولة أو أية حكومة تتخلى عن مواطنيها إلى هذا الحد مثلما تفعل الحكومة الإسرائيلية أو حتى تجرؤ على أن تقول لهم أن المستقبل سيكون مثل الماضي أي بمعنى إراقة المزيد من الدماء والدموع والشعور بالمعاناة. كما أنها لا تحاول الوصول إلى هدف ما ولكنها تدور في حلقة مفرغة بلا هدف". وفي نفس الوقت الإطار كتب ناحوم بار نباع - أحد المععلقين الإسرائيليين "إن الإسرائيليين بدأوا الآن في إدراك خطوات شارون التي تسير بها من خطأ إلى خطأ دون وجود بارقة أمل.

هذه الشهادات اللافتة للنظر التي كانت مدعاة لتساؤل حول
صحوة الضمير التي انتابت المجتمع الإسرائيلي ظهرت لأول مرة
على شاشات التليفزيون الإسرائيلي في إحدى نشرات الساعة الثامنة
التي تلقى إقبالاً من الجمهور الإسرائيلي، برنامج تليفزيوني حول -
معاناة الآخر - الفلسطيني ففي التقرير الذي أعده المعلق شلومي إيد
عرض تصريحات للحاخام ميخائيل مياشيور قال فيها تعليقاً على
معاناة الفلسطينيين على المعابر الأمنية "يوجد مئات الآلاف من
الفلسطينيين يعانون على أيدينا" .. هذه الأصوات التي تؤكد أن
الإرهاب الإسرائيلي هو الذي يعرقل السلام تواجه انتقادات حادة
داخل إسرائيل وتواجه حملة حادة من طيور الظلام الإسرائيلية التي
ترغب في سلام حقيقي ينعم به الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي
فحينما شن تجمع الجوش شالوم (التجمع من أجل السلام
الإسرائيلي) هجوماً على ممارسات الجيش الإسرائيلي وقاد رئيسه
يوري أفنيري منذ عدة أشهر حملة تندد بالمخالفات التي قام بها
الجيش الإسرائيلي ضد اتفاقيات جنيف وقيامه بإرسال ١٥ خطاباً
شخصياً لبعض الضباط ورئيس أركان الحرب ووزير الدفاع
لإخطارهم بأن الأعمال التي من المفترض أنهم قد قاموا بها والتي
تعتبر جرائم حرب تجعلهم عرضة للمحاكمة في المستقبل أمام

محكمة العدل الدولية بلاهاى هذه الحملة الإنسانية من أجل سلام حقيقى ليس على طريقة سلام شارون وُجِهَتْ بحملة مضادة تعبر عن الروح العدوانية لدى الإسرائيلىين قاندا القوات الجوية الجنرال وان هالوتز متهما يورى أفيرى وحركة السلام بالخيانة العظمى.

إسرائيل التى تحارب دعاة السلام وتتحدث عن إرهاب الفلسطينيين هى نفسها الدولة التى تدعم إرهاب الفلسطينيين.. هى نفسها الدولة التى تدعم إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطينى. ففى أحد أعداد صحيفة هآرتس الصادرة خلال شهر سبتمبر نشرت الصحيفة تصريحات رئيس جهاز الأمن الإسرائيلى "الشاباك" أفى ديختر تحدث فيها عن نشاطات بعض الخلايا اليهودية المتطرفة التى تقوم بتنفيذ عمليات هجومية ضد الفلسطينيين وأوضح فيه الأساليب التى تتبعها هذه الخلايا وأبرزها ارتكاب عمليات قتل والتمثيل بجثث الفلسطينيين خاصة من الأطفال. وهذه العمليات تكرر ذكرها فى تقرير أعدته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية يوثق المخالفات القانونية التى يرتكبها المستوطنون اليهود فى الخليل. هذا التقرير الذى كشف النقاب عنه زعيم المعارضة يوسى ساريد بعد رفض الجهاز الأمنى نشره أو

حتى عرضه على لجنة الخارجية والأمن للكنيست جاء فيه: "إن المستوطنين يقومون بالتسلل لمواقع تابعة للمواطنين الفلسطينيين ليلاً ويقومون بإضرام النار فيها ثم الاستيلاء عليها بالقوة. وإذا واجهوا مقاومة من السكان فإنهم يتعاملون معهم بالسلاح حتى وإن أدى ذلك إلى قتل الأطفال والعجائز". ويؤكد ساريد أن المستوطنين الذين يعيشون فساداً في مدينة الخليل يقومون بهذه الأعمال التي ذكرها التقرير تحت سمع وبصر السلطات. بل إن الأمر وصل إلى حد المؤامرة حيث أن القيادة العسكرية هي التي تحدد المنازل والمحلات المستهدفة وتعلن عنها ويقوم شباب المستوطنين بالإغارة عليها ليلاً وحرقها وتدميرها تماماً. ويؤكد ساريد أن السلطة التي تقدم كل دعم للمستوطنين تقوم بحظر التجول ليلاً على السكان الفلسطينيين وتسمح به لهؤلاء المستوطنين الأمر الذي أصبحت معه مدينة الخليل "حديقة حيوانات" تم وضع مكانها في أقفاص من أجل أن تقوم قلة من اليهود بالعريضة. ويتحدث ساريد مبدياً أسفه على حال دولته قائلاً: إن إسرائيل تبدو سيئة جداً بكل ما يتعلق بالقانون، إن الشيطان يشكل وصمة عار على جبين إسرائيل.

وبعد هذا كله لازالت القيادة الإسرائيلية تتحدث عن السلام الذي دفنته حياً.. وتتهم الفلسطينيين بأنهم السبب.

الإعلام وحقوق الإنسان

مايو ٢٠٠٢

لا جدال أن هناك ارتباطاً عضوياً وثيقاً بين الإعلام وحقوق الإنسان والتنمية.. يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به.. ويرتبط به سبباً ونتيجة.. وجوداً وعدماً.. سلباً وإيجاباً.. قوة وضعفاً.. سلسلة متصلة.. ومنظومة متكاملة.. أشبه ما تكون بأضلاع المثلث أو روافد النهر.. فلا تنمية دون ديمقراطية.. ولا ديمقراطية دون مشاركة.. ولا مشاركة دون حرية.. ولا حرية دون وعي.. ولا وعي دون إعلام.

إعلام مصر إعلام مشارك لا ينعزل.. مبادر لا ينتظر.. فاعل لا يصرخ ولا ينفعل.. راع للحرية المسنولة.. واع بواجبه الوطني ورسالته الإنسانية.. حريص على أمن الوطن وسلامته.. وحرية المواطن ومصالحه.. يقرب ولا يفرق.. ويصون حق الفكر والتعبير والإبداع.. كحق إنسانى أصيل.. لا يهدد أو يتوعد.. إعلام الطفرة التقنية والفكرية.. الذى يناقض بنديّة.. ويشارك بجديّة.. ويتواجد بفاعلية فى الفضاء العالمى.. المنفتح بوعى ودون عقد.. المدرك لقدراته وقدرات الغير دون تهوين أو تهويل.. جدير بوطن غال وشعب عريق يسعى حثيثاً بقياداته الحكيمة ليتبوأ مكانه اللائق بين الشعوب المتقدمة والأمم الراقية.

وإعلام مصر يسوقها باقتدار داخلياً وخارجياً فى عصر
المنافسة الشرسية.. مستثمراً دورها الحيوى الرائد.. وموقعها
المحورى.. ومبرزاً تجربتها التنموية الفريدة عبر ربع قرن من
الزمان.. والتى أدخلت مصر بقوة وثقة إلى الألفية الثالثة وإلى
عالم أصبح غرفة إلكترونية.. تلاشت فيها المسافات والأزمنة
والجدران.

ولكى يحتفظ الإعلام.. أى إعلام فى أى مكان.. بثقته
ومصداقيته وجاذبيته لجمهوره - حبا واقتناعاً لا فرضاً وإكراها -
لابد أن يتحرى الحق والحقيقة.. ويتوخى الصدق والموضوعية..
وبصر على تجديد مفرداته وتطوير لغته.. ويحرص كل لحظة على
صقل أدواته وتحديث وسائله وأساليبه.. متسلحاً بالرأى الحر..
ومعزراً بالفكر المستنير والرؤى الناقبة.. مكرساً عقيدة الانتماء
للوطن فعلاً لا قولاً.. وممارسة لا شعاراً.. متبنياً قضايا الأمة مجسداً
آمالها.. متشوقاً لغدها المنظور.. ولن يتحقق ذلك بالأمانى والأحلام..
وإنما بالإرادة الإنسانية والمهنية القوية.. والعزيمة الصلبة التى لا
تلين.. وبالعمل الدؤوب.. وتطبيقات العلم الحديث.. فى عصر لم يعد
يعترف بغير المعلومات الدقيقة والصحيحة والمتكاملة.. صناعة
واستهلاكاً وإنتاجاً.. باعتبارها المدخل الوحيد للقوة والأمن والسيادة.

ولا بد أن نخاطب العالم بلغته.. ونحاوره بمنطقه.. وأن
نعرض في قالب جذاب ثقافتنا العربية.. وفي قلبها الثقافة المصرية..
التي انصهرت فيها العديد من الثقافات.. والتي تبلورت في ثقافة
الاعتدال والعلم والعمل والسلام والحق والعدل.. والتي ترفض
الكرهية والتفرقة والعنف والظلم والإرهاب والانغلاق.. في عصر
أصبحت فيه العزلة خياراً مستحيلاً وترفاً لا نملكه وعبئاً لا نتحملة..
وبات الحوار - لا الصدام ولا الصراع - ضرورة مهما كانت
دعاوى الصدام عالية أو حجج الصراع مدوية.

إن حقوق الإنسان الأصلية المستقرة.. التي نصت عليها
الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية والإقليمية
والوطنية.. وفي مقدماتها حرية الرأي والفكر والإبداع.. ليست
موضع جدل أو نقاش.

كما لا يختلف اثنان على أن الإرهاب جريمة دولية منظمة
تستهدف البشرية كلها.. لا دين ولا جنسية ولا وطن لها.. مهما
تخفت بشعار أو ستار أو تسترت بدين أو عقيدة.

ولأن كل حق يقابله واجب.. وكل حرية تقابلها مسؤولية..
فيجب أن يكون التعامل مع القضية متكاملًا وشاملاً.. وليس جزئياً
أو انتقائياً.. حتى لا تختلط الأوراق أو تلتبس المفاهيم.. أو يصبح

المجتمع - فى مواجهة الإرهاب - أداة قمع للحرية الإنسانية.. أو
يصبح الفرد - تحت دعاوى مغلوطة - قيداً على حق المجتمع فى
التقدم.. أو خطراً يهدد سلامته واستقراره.

وإذا كانت مصر.. قيادة وشعباً.. ترفض بشدة اتخاذ الإرهاب-
ذريعة للتمادى فى خرق حقوق الإنسان والاعتداء عليها.. أو حق
الشعوب فى تقرير مصيرها والكفاح ضد الاحتلال.. فإنها فى نفس
الوقت.. ترفض وبشدة.. اتخاذ حقوق الإنسان وسيلة لتهديد
الاستقرار.. أو حجة للمغامرة بمستقبل الأمة.. والمساس بثوابتها..
والمتاجرة بقيمتها وإهدار فضائلها.

وليس من المعقول أن يفلت المجرم فى جرائم الإرهاب من
قبضة القانون والعدالة بدعى حماية حقوق الإنسان.. لأنها حينئذ
تكون دعوة حق يراد بها باطل.. فلا حماية لمجرم وإنما الأولى أن
تكون للبرئ.. والمواطن الصالح.. الذى يقع فريسة لجريمة الإرهاب
الذكراء.. تلك الجريمة المنظمة التى يجرمها القانون ويقتص
المجتمع من مرتكبيها أياً كانت مبرراتهم وحججهم المتمسحة بحقوق
الإنسان.. المتسترة بالدين.. وهما منها براء.

إن مكافحة الإرهاب واجتثاث جنوره.. وتجفيف منابعه..
مسئولية الجميع دون استثناء.. لأنها تستهدف الكافة ولا يعنى هذا

الانتقاص من حقوق الإنسان أو التعدي عليها.. بل تأميننا لتلك الحقوق وضماناً لاستمرارها.. فلا تعارض ولا انفصال بين حق المجتمع في التقدم والأمن والاستقرار.. وحق الفرد في الحرية والتمتع بحقوقه المشروعة في الحياة الكريمة.. فكلاهما وجهان لعملة واحدة هي المصالح القومية العليا.

واختيار مصر للسلام.. ومكافحتها للإرهاب.. وسعيها الحثيث للتنمية.. إنما هو في حقيقته وجوهره.. صيانة لحقوق الإنسان.. التي تعصف بها الحروب.. ويهدرها الفقر.. فلا استقرار دون حرية ولا حرية دون أمن.. ولا كرامة لجائع أو خائف يروعه الإرهاب.

وإذا كان الإعلام الصادق هو الضوء الكاشف لجرائم الإرهاب، فإن القضاء النزيه العادل هو صمام الأمن.. والقانون والمجتمع هما خط الدفاع الأول ضدها.. ولا حق لإرهابي سوى المحاكمة العادلة التي تحقق أمن الوطن وأمان المواطن.

ولإعلام مصر المستنير.. وقضاؤها النزيه المستقل.. وأجهزة أمنها اليقظة.. الدور الأكبر في تحجيم تلك الظاهرة.. وقاية وعلاجاً ومكافحة.. بدعم كامل من مختلف قوى المجتمع ومساندة مطلقة من كافة مفكريه ومتفقيه وفنانيه وأدبائه وإعلاميه.. الذين اتفقوا على قلب رجل واحد.. وبفكر موحد.. وضربوا بيد من جديد قلوب

الإرهاب الهاربة.. وجماعاته الشريرة المارقة.. حماية لحقوق الإنسان الأصلية المشروعة.. وصونا لحرية المسئولة التي كانت تلك الجماعات تهددها بشدة.. ولا زالت.

إن مناخ الشفافية السياسية.. والتنمية الشاملة.. وحرية الفكر والرأى الذى تعيشه مصر حالياً.. فعلاً لا قولاً.. وينعم به شعبها ممارسة لا شعاراً.. إنما هو ضرورة حتمية.. وليس نوعاً من المباهاة أو ضرباً من الترف.. فهو خيار جسده إرادة الأمة.. وحصناً منيعاً.. شيدته برعاية قيادتها الحكيمة.. وقاية من هجمة الإرهاب الشرسة.. والتي لا تنمو بذرتها الخبيثة إلا فى تربة الفقر والفساد والاستبداد.. والتي لا مكان لها على أرض مصر المباركة.. التى ما عرفها التاريخ إلا كعبة للأحرار والمفكرين ورموز التنوير.. ومقصداً لمحبي الخير والعدل والحق والجمال.. وقبله للعلماء والأدباء والفنانين والباحثين عن الحق والحقيقة.. ومهبطاً للرسل والمصلحين والأنبياء.. ومقاماً للزارعين والصانعين والبنائين العظام.. الذين صنعوا التاريخ.. وشهدوا عليه.. وأشهدوه بأن الكنانة شيدت دائماً ولم تهدم.. شاركت وتفاعلت ولم تتفوق أو تنعزل أبداً.. بادت إلى الخير ولم تنتظر.. صانت المقدسات والحقوق ولم تبدي.. حفظت العهود والمواثيق ولم

تهدد.. وتحملت عن قناعة ورضى أمانة المسؤولية.. شدة ورخاء
وسلاما.

إذا كان من الصعب على أى مجتمع يهدر حقوق الإنسان أو
يقيد حرية الرأى والإعلام تحقيق تنمية حقيقية.. ينتفع ويستمتع بها
المواطن ويتقدم بها الوطن.. فذلك لأن للإعلام دوره الرئيسى فى
تعميق التنمية المتواصلة وترسيخ احترام المواطن لهويته وكرامته..
وتقدير دوره فى مساندة الخطط والبرامج التنموية.. وتحريره من
المشاعر السلبية التى تحد من مشاركته.. فيصبح أكثر قدرة على
إتقان العمل والتحليق إلى آفاق الإبداع والابتكار ومواكبة إيقاع
العصر. لذلك فإن حرية الصحافة ليست ترفاً للدول الغنية.. بل هى
الأساس الجوهرى فى رفع مستوى المعيشة وتعزيز التنمية
الاقتصادية فى الدول النامية جميعها ومنها أمتنا العربية.

ولكى تنجح وسائل الإعلام فى تحقيق هدفها.. فلا بد أن تحقق
سعة الانتشار والجودة والشفافية.. وألا يكون هناك سلطانا عليها..
إلا ضميرها الوطنى وشرفها المهنى.

إن مسؤولية الإعلام تجاه قضايا التحديث والتنمية تتضاعف
يوماً بعد يوم مع التطور العالمى المذهل فى ظل نظام العولمة..
وأساليب الهيمنة فى مجالات الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا

ورؤوس الأموال.. التى تساندها شبكات المعلومات الدولية..
والشركات المتعددة الجنسية المحتكرة لتكنولوجيا الاتصال
والمعلومات.

وتصبح المسئولية أكثر-جسامه مع تعدد التحديات التى تواجه
العالم.. شرقه وغربه.. شماله وجنوبه.. فى مجالات الحرب
والسلام.. والجريمة الولية المنظمة.. وتزايد الفجوة بين الإغنياء
والفقراء.. وبين السكان والموارد.. ونقص المياه.. الأمر الذى
يقتضى بذل المزيد من من الجهد.. إعلامياً وتربوياً.. ومن كافة
مؤسسات المجتمع المدنى.. لحشد كافة الطاقات للارتفاع بمستوى
الوعى والمشاركة لكافة شرائح المجتمع وفئاته وفى مقدمتها المرأة
دعماً ومساندة لبرامج التنمية المتواصلة.

فالإعلام وحده لا يمكن أن يتحمل عبء التنمية والتحديث..
وإنما يتكامل مع المجتمع بأسره.. فى إطار استراتيجية قومية لتعظيم
جهود التنمية.. يتحقق من خلالها التعاون والتنسيق وليس التعارض
أو التنافس.

وفى ذلك فليتكامل الإعلاميون العرب وفى كافة وسائل
الاتصال الجماهيرى.. من صحافة وإذاعة وتليفزيون
وسينما.. وفضائيات وشبكات معلومات.. مع أجهزة الثقافة

والتعليم وقادة الرأي.. إسهاماً فني تكوين المواطن العربى
تكويناً سليماً معاصراً.

ولتتکامل القنوات الفضائية العربية وتتسق فيما بينها فى
مواجهة التنافس الدولى.. لدعم حقوق الإنسان وجهود التنمية.. وذلك
من خلال تبادل البرامج.. والتوسع فى الإنتاج المشترك وتفعيله..
باعتبار قضية الإنتاج قضية محورية مع توفير الاعتمادات الكافية..
والارتقاء بالمستوى الفنى والفكرى للمنتج الإعلامى العربى.. فى
مواجهة الإنتاج الغربى.. وإقامة مشروعات إعلامية عربية
مشتركة.

ولتتکامل أجهزة الإعلام العربية فى مجالات التخطيط
والجوانب التقنية الفنية والثقافية.. وإقامة الصناعات الإعلامية
والإلكترونية.. والبث التليمى والتربوى لإقامة الأرضية الفكرية
والتكنولوجية لانطلاق البث الفضائى العربى وديمومته.. إثراء
لحرية التعبير والحق فى الإعلام.. وتوفير شروط الإبداع.. والتنمية
البشرية الحقيقية.

اليوبيل الذهبى لعيد الكرامة الوطنية ١٩٥٢ - ٢٠٠٢

"فبراير ٢٠٠٢"

عيد الكرامة الوطنية هو عيد الشرطة.. نظراً لبطولتها عام ١٩٥٢.. ويعد جهاز الشرطة المصرية واحداً من أعرق أجهزة الشرطة فى العالم، حيث تمتد جذوره إلى العصور الفرعونية، ولقد أرسيت الشرطة المصرية تقاليد راسخة وهى تؤدى رسالتها السامية فى مختلف مراحل التطور السياسى والاجتماعى، وعاشت آمال وألام الشعب، وتجلى نضال الشرطة يوم ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ عندما صمد رجالها فى محافظة الإسماعيلية بأسلحتهم الخفيفة أمام قوات الاحتلال البريطانى فى شجاعة نادرة أذهلت العالم وانتزعت احترام العدو.. وأصبحت معركة الإسماعيلية ذكرى خالدة فى وجدان الأمة، واختار جهاز الأمن ذكراها ليكون يوماً للشرطة المصرية.

ويحرص الرئيس مبارك باعتباره الرئيس الأعلى للشرطة على تنفيذ إستراتيجية الأمن الداخلى بحسب وإيجابية، مع عدم السماح بأى خروج على الشرعية والنظام فى إطار من الالتزام بسيادة القانون وسرعة التصدى لكل ما يعكر صفو الاستقرار..

وتلتزم الشرطة فى أدائها لرسالتها باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة لكل مواطن.. كما يحرص الرئيس مبارك على الالتقاء برجال الشرطة فى عيدهم كل عام.

ملاحح الاستراتيجية الأمنية:

الهدف النهائي لجهاز الشرطة المصرية هو تحقيق أقصى درجة من أمن المواطن وسلامة الوطن من خلال احترام القانون والشرعية الدستورية، وعن طريق تحديث آليات وفعالية التواجد فى الشارع المصرى، واستخدام المعطيات العلمية والتكنولوجيا الحديثة فى تحقيق الأهداف.

يشهد الواقع الأمنى فى مصر أن أجهزة الشرطة قد واكبت المستجدات التى طرأت دوليا وإقليميا، وأصبح فى طبيعة اهتماماتها حماية التنمية الشاملة بتوفير المناخ الأمن لمشروعات الاستثمار والتصدى للجرائم الاقتصادية بمختلف أنواعها وأشكالها، ودراسة وتحليل الأبعاد الأمنية للجرائم الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص حماية المجتمع من مخاطر المخدرات بكافة أنواعها.. وتأمين المواقع السياحية والأثرية، والمحميات الطبيعية، والمواقع الاستراتيجية ومصادر الطاقة ووسائل النقل ومنافذ البلاد، والتواجد فى المجتمعات العمرانية الجديدة وحماية المسطحات المائية، وذلك

كله بجانب الحرص على تقديم الخدمات الشرطية للمواطن في أسرع وقت بسهولة ويسر.

وفي ضوء المتغيرات الأمنية على الصعيد الدولي.. استحدثت وزارة الداخلية سياسات ووسائل لمواجهة التحديات المستقبلية لمواجهة ظاهرة الإرهاب من خلال دعم كفاءة الأجهزة المعنية بالمكافحة (عنصر بشري، تسليح، تجهيز فني، اتصالات).

التعاون الدولي لجهاز الشرطة:

تمتد السياسة الأمنية لتشمل تدعيم التعاون الدولي مع الدول الصديقة وتطوير ومواجهة الإرهاب وضبط قياداته الهاربة داخل أراضيها، وقد أبرمت عدة موائيق واتفاقات للتعاون الأمني تركز على مواجهة القضايا المشتركة وانضمام مصر للعديد من المعاهدات الدولية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

وتقديرًا لدور مصر الريادي في مكافحة الإرهاب عالمياً.. فقد عقد في القاهرة المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في الفترة من ٢٨/٤ إلى ٨/٥/١٩٩٥ ويعد من أهم مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة، كما عقد أيضاً في القاهرة دورة الجمعية العامة الـ ٦٧ للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

(الإنتربول) بالقاهرة خلال الفترة من ١٠/٢٢ حتى ١٠/٢٧/١٩٩٨ وتعد واحدة من أهم آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين، وكان لوزارة الداخلية المصرية دور كبير في فعاليات المؤتمر، أثمر عن إصدار إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب وتأييد جميع الدول المشاركة في الدورة لاقتراح الرئيس حسنى مبارك لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويأتى الاهتمام بالعنصر البشرى على رأس أولويات العمل الشرطى من خلال انتقاء أفضل العناصر وتدريبها وفقاً لبرامج علمية مدروسة وبالتعاون مع الدول الصديقة، والاهتمام بالإعداد الذهنى والعلمى من خلال أكاديمية الشرطة ومعاهد التدريب لإعداد رجل شرطة عصري قادر على القيام بـرسالته، وتحرص الحكومة على توفير الدعم المستمر لمؤسسات الشرطة والعمل على تحديث وسائل العمل الشرطى وفقاً لأحدث تكنولوجيا.

وتسجل شهادات العالم، تأكيد مشاعر الأمن والأمان المتوافر فى كل وقت فى شوارع العاصمة وكل ربوع مصر.. واليوم فى عيدها الذهبى تقف الشرطة المصرية حارساً للأمن والأمان.. ضد أعداء الحياة ومطاردة كل من تمسول له نفسه النيل من أمن واستقرار الوطن.

السياسة الإسرائيلية وإشكالية الهوية

"أغسطس ٢٠٠١"

يقول المفكر الصهيوني "أمنون روبنشتاين": على الرغم من مرور مائة عام على إنشاء الحركة الصهيونية الهرتزلية، وبعد إنجازاتها الكبيرة وخصوصاً في تحقيق هجرة يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً) إلى إسرائيل ها نحن أولاء نشهد من يهاجمها بشدة لا سابق لها في بيتها:

- من معسكر اليهود المتدينين القوميين الذين يرتدون ثيابها ويفكرون بأساسها البشري.
- من معسكر المتدينين اليهود (الحاراديم) المعادين للصهيونية.
- من معسكر مفكري "ما بعد الصهيونية" وهذا مفهوم يمثل مجموعة أفكار وآراء مشتركة سادت مؤخراً بين مجموعة من علماء التاريخ (الجدد) وعلماء الاجتماع (الانتقائيين) ويعتقد أصحاب هذا المفهوم أن الصهيونية قد أنجزت مشروعها الآن ولم يعد ثمة حاجة إليها.
- ويقول آخرون : إن الصهيونية ماتت في أوسلو .

- ويرد الآخرون: إن المشروع الصهيوني يقضى بتأسيس وطن قومي لليهود في أرض فلسطين استناداً إلى الحق التوراتي وبما أن إسرائيل قامت على ٨٥% أو ما يزيد من أرض فلسطين الانتدابية ولم تستوعب سوى ٤ ملايين يهودي من ١٢ مليوناً مازالوا يعيشون في مختلف أنحاء العالم ، فإن المشروع الصهيوني في هذه الحالة لم ينته ، كما لم ينجز بكامل أهدافه، ومن ثم فإن وضع إسرائيل الراهن لا يشكل سوى الأرضية والقاعدة المناسبتين لاستمرار السعي لتحقيق بقية أهداف المشروع الصهيوني الكبير.

وهناك قطاعات أخرى تعتقد أن السلام ينبغي تحقيقه فوراً من أجل إتمام المشروع الصهيوني لأن إسرائيل قد سجلت لنفسها إنجازات، تسمح لها بإجراء مفاوضات مع جيرانها والتوصل إلى حلول وسط يكون من شأنها تعديل الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ومن ثم تحقيق التطبيع.

ويرى هؤلاء أنه لا خوف على مستقبل إسرائيل فهي أكبر مركز تجمع يهودي في العالم وستجلب جميع الذين يرغبون بالهجرة ويعد معدل الأعمار فيها متناسباً جداً ويتبعون سياسة التكاثر الطبيعي، وستؤدي العملية السلمية إلى تشكيل علاقات

طبيعية مع بلدان المنطقة وسجد اليهودى الذى يعيش فى إسرائيل نفسه يعيش فى بيئة سياسية مناسبة ويرى البعض أن إسرائيل قد دخلت الآن ما يعرف بمرحلة ما بعد الصهيونية وأن الحركة الصهيونية "الهرتسليه" التى ادعت سعيها إلى حل مشكلات اليهود فى العالم عن طريق التهجير لإسرائيل أدت فقط إلى إيجاد جيتو يهودى جديد فى فلسطين.

إشكالية الهوية ومسألة الصهيونية:

تعد مشكلة الهوية من المشكلات المؤثرة فى إسرائيل ولقد بدأت مع عملية "العلمنة" فى بداية القرن الثامن عشر بقيام حركة "التنوير اليهودية" والتى أزاحت الدين اليهودى من موقعه كمحدد رئيسى لمسألة الانتماء بين اليهود، وطرحت الحل الاندماجى فى المجتمعات التى يعيش فيها اليهود، على أن ينحصر الدين فى المنزل والمعبود.

ثم جاءت الصهيونية وطرحت الحل الخاص بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين دون أن تنتبه إلى مغزى إشكالية الهوية التى ستواجهها، ولذا لم تطرح لها حلا مقبولا. ومع قيام دولة إسرائيل واجهت الدولة صراعات متعددة، وواجهت قضية الصراع العربى الإسرائيلى الذى لم توضع له نهاية بعد. وواجهت كذلك

الصراعات بين الدينيين والعلمانيين والصراع الطائفي والثقافي بين المهاجرين اليهود من دول مختلفة، والصراع بين العقدي المبني على الأساطير، والسياسي الواقعي المبني على المصالح.

وأدى ذلك إلى تفتت النموذج الإسرائيلي بين ثقافات وطوائف وقوميات ومواقف متصارعة حول هوية الدولة هل هي كنعانية؟ أم يهودية دينية؟ أم يهودية علمانية؟ أم إسرائيلية أم عبرية... ولا زال الصراع مستمرا ويلقى ببعض ظلاله على توجهات الدولة نحو السلام وعلاقاتها بالعالم والدول العربية والأقلية العربية الفلسطينية والذي يزيد عددهم داخل إسرائيل على ٢.٥ مليون مواطن عربي وينقسم الإسرائيليون حول هذه الإشكالية بين مؤيد لاستمرار وجودهم كمواطنين إسرائيليون في إطار أخذ الدولة بمبدأ التعددية القومية والثقافية، وبين رافض لهذا المبدأ انطلاقاً من الحرص على نقاء الطابع اليهودي للدولة.

ويتجسد الطرح اليهودي للهوية في عدد من الهويات الفرعية هي:

- الهوية اليهودية الإسرائيلية العلمانية وتعتبر عنها الصهيونية القومية المتجسدة في قوى اليمين المتطرفة.
- الهوية اليهودية الدينية القومية: وتعتبر عنها الصهيونية القومية المتطرفة وتجسدها حركة جوش إيمونيم وقوى الاستيطان اليهودية.

- الهوية اليهودية الطائفية السفارادية: ويجسدها "السفاراديم" -
اليهود الشرقيون - كقطاع يبحث عن دور فاعل داخل
إسرائيل.

- الهوية اليهودية الدينية: وتعتبر عنها الأحزاب الدينية
السياسية والقوى الدينية غير الحزبية وهي تجعل الدين
اليهودي هو الأساس والمصدر الذي يمكن في ضوءه
صياغة الهوية في إسرائيل وتسعى لتحويل إسرائيل إلى
دولة يهودية دينية تحكمها مبادئ التوراة وليس تشريعات
الكنيست العلماني.

وقد ناقش المؤتمر العالمي الثاني عشر للدراسات اليهودية
الذي عقد في الجامعة العبرية في أغسطس ١٩٩٧ - والذي حضره
ألف باحث يهودي من إسرائيل والعالم - مستقبل اليهود واليهودية
ومستقبل الصهيونية وتوقعوا تقلص أهمية إسرائيل بصفقتها محور
الهوية اليهودية.

ورغم كل ما قيل وكتب عن المشروع الصهيوني فإنه قد لا
يجوز النظر إلى إسرائيل على أنها دولة صهيونية أو عنصرية
حيث قد سقط بالفعل قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ والذي
كان يعتبر الصهيونية أحد أوجه العنصرية بصرف النظر عن تحقق
ذلك في الواقع العملي.

فإن إسرائيل ترتكب جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى التى وردت فى تقارير المنظمات الدولية ويتمثل ذلك فى اضطهاد السكان الأصليين والأقليات وتعذيب الأطفال والصبية وضرب المدنيين العزل بالأسلحة الفتاكة واغتصاب النساء وحرمان بعض الأفراد من الحقوق الإنسانية الأساسية وتمنع حق العودة وتستبعد الأفراد والجماعات لأسباب عرقية وتجاهر بالتفوق الإثنى على جميع الأجناس وتقوم باستغلال المأسى التاريخية للابتزاز وتحريف التراث والتهمج على الأديان الأخرى وتحقيرها وتغيير المعالم الديموغرافية والجيوغرافية.

ومع إصرار مصر على اختيار السلام كبديل استراتيجى فى مواجهة السياسة الإسرائيلية ومشروعاتها التوسعية يمكن طرح الدلالات التالية:

- لا يمكن اعتبار المشروع الصهيونى هو المحرك الرئيسى أو المخطط الأساسى فى السياسات الإسرائيلية التى تحكمها اعتبارات المصالح والتوازنات الإقليمية حيث قد ثبت أن المشروع الصهيونى لا يمكن الاستمرار حسب مخططة القديم لعوامل داخلية وإقليمية وعالمية راهنة.
- لذلك فإن على سياسة إسرائيل وقادتها التسليم بعدم نجاح المشروع الصهيونى خاصة فى تهجير جميع السكان

الفلسطينيين وعدم قدرة إسرائيل على إيقاف الكفاح والصمود والانتفاضة وضرورة الاستجابة للمطالب الفلسطينية المشروعة وحققهم في إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- ضرورة أن يعكف جميع الأطراف في عملية السلام على صيغة ونسج أسس علاقة جديدة بين دول المنطقة - دون تعالٍ أو تسلط أو هيمنة - تستند إلى تكامل ركائز ثلاثة هي: التسوية السلمية والتنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي وضبط التسلح مع العمل الجاد وبنية صداقة على تطبيق توصيات تقرير لجنة ميتشيل بالكامل.

- أهمية تفعيل صيغة مؤتمر السلام بمريد في المجالات الخمسة: الأمن والحد من التسلح - اللاجئين - البيئة - المياه - التعاون الاقتصادي.

- عودة المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين لمناقشة كافة الموضوعات ومنها القضايا الشائكة وهي القدس - المستوطنات - الترتيبات الأمنية النهائية - الحدود - المياه - اللاجئين.

- إن ركائز ومنطلقات العلاقة المصرية - الإسرائيلية لا تنحصر في توجهات عقيدة ضيقة أو مصالح محدودة أو

ردود فعل عصبية وإنما يحددها سياسات وإجراءات إيجابية
من جانب إسرائيل لدفع مسيرة السلام إلى الأمام.
ومن المعوقات الرئيسية لإقامة علاقة سلام كاملة:

- عدم تنفيذ إسرائيل لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ ووقوفها أمام مبدأ الأرض مقابل السلام بشعار زائف "السلام مقابل الأمن".
- إصرار إسرائيل على توسيع المستوطنات في القدس الشرقية بما يمثله ذلك من خرق لاتفاق إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.
- عدم الانتقال إلى بحث الوضع النهائي.
- الامتناع عن الانضمام إلى معاهدة الانتشار النووي بحجة بدم التفاوض المباشر مع الأطراف العربية المعنية وبما يمثله ذلك من عدم التوازن في وضع التسلح النووي الإقليمي مع التلويح باستخدام السلاح النووي عام ١٩٦٨ ومبادرة الرئيس مبارك في أبريل ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
- تشجيع إسرائيل للمتطرفين والمستوطنين لتهديد حياة الفلسطينيين واستباحة حرمتهم والتلويح بهدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبناء الهيكل اليهودي مكانها.

- التهديد الدائم لأمن الدول العربية والإنذارات المتكررة باستخدام القوة وضرب المنشآت الهامة والحيوية مع استمرار احتلال مرتفعات الجولان وجنوب لبنان ووضع العراقيل في طريق السلام الشامل سواء على المسار السوري أو اللبناني أو المسار الفلسطيني وعدم تنفيذ كل بنود اتفاقية المرحلة الانتقالية وفق الجدول الزمني المحدد وخاصة المرحلة الثانية التي تنتهي بقيام دولة فلسطين على مجمل أرض الضفة الغربية وغزة والاعتداءات الوحشية على مقر السلطة الفلسطينية وخاصة في غزة وخان يونس والخليل واغتيال العناصر الوطنية وتجسيد إرهاب الدولة في أبشع صورة ضد شباب الانتفاضة ورموز السلطة الفلسطينية.

ولقد تنبه العالم إلى خطورة الوضع في الشرق الأوسط وسياسات التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل وتمثل ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري المنعقد في ديربان بجنوب أفريقيا وهذا المؤتمر هو شهادة حق للفلسطينيين وإدانة دامغة للسياسة الإسرائيلية وسياساتها التعسفية القمعية.

وقد قرر منتدى المنظمات غير الحكومية - على هامش المؤتمر - تسليم بيانه الذى يدين إسرائيل بوصفها دولة عنصرية إلى الوفود الرسمية المشاركة والتي تمارس إسرائيل والولايات المتحدة عليها ضغوطاً كثيرة لعدم إدانة إسرائيل والصهيونية بالعنصرية فى مشروع البيان الختامى وبدعوى أن ذلك البيان معاداة للسامية.

وعلى جميع الدول العربية ودول العالم المحبة للسلام والعدل استثمار هذا الحدث واستمراره باعتباره انتصار سياسى ومعنوى وتطويره ليصبح تهديداً للمصالح الاقتصادية الأمريكية من خلال مقاطعة المنتجات إذا استمرت أمريكا منحازة تماماً لإسرائيل وحتى تعدل عن سياسة الكيل بمكيالين وتتبنى موقفاً أكثر عدالة من الصراع العربى الإسرائيلى.

إدارة الوقت عصب التنمية

يناير ٢٠٠٢

من بين الأشياء الكثيرة التي تميز المجتمعات الأكثر تقدماً عن المجتمعات النامية تقدير الوقت وحسن إدارته واستثماره والعناية به لأنه نسيج الحياة الثمين وباعتباره أهم عناصر الإنتاج. وبينما يحرص الأفراد في المجتمعات المتقدمة على تعظيم الاستفادة من كل لحظة، فإن الناس في المجتمعات المتخلفة يتفنون في إهدار الساعات والأيام والشهور والسنوات وكأنهم يتقنون زورق النجاة الذي يمكن أن ينتشلهم من غرق التخلف.

وعندما تقول لي كيف تتعامل مع الوقت.. يمكنني ببساطة أن أقل لك من أنت، والذي يحدد التعامل مع الوقت منظومة من الأفكار والاتجاهات والقيم والمهارات والمعارف والتي تشكل ما يمكن أن نسميه "ثقافة تقدير الوقت".. بداية من تحديد مفهومه بدقة.. وتعظيم الإحساس بإيقاعه وأهميته ومهارة إدارته.. واحترامه وتقديره.. واعتبار أن كل ما يفسده أو يضيعه خطأ فادح وعيب جسيم وأن كل من يهدره أو "يقتله" آثم خائن يستوجب الرفض والنبذ والاحتقار. وهذا ما تؤكد المجتمعات الفاتكة النمو بثقافة الفعل والمبادرة والإبداع.

إن بعض الناس لديهم "وعى الوقت" بمعنى ادراكهم أن هناك
— دائماً — وقت أقل وعمل أكثر، ولهذا قال بنيامين فرانكلين: "إذا
كنت تحب الحياة فلا تهدر الوقت لأنه نسيج الحياة".

ولقد تغلب الإنسان بالتكنولوجيا على الفضاء الطبيعي، وعلى
الوقت الذي أصبح يقاس بدقة متناهية. وإنسان اليوم يعيش حياة
أطول من أسلافه بسبب كثرة تجاربه ومعارفه وتنوع ما يحسه
ويسمعه ويراه، وتعدد ممارساته وزيادة مهاراته.. ومع ذلك فمهما
عاش الإنسان فإن الحياة تبدو أمامه قصيرة.

وكلما دقق الإنسان في الوقت تأكد أنه من أئمن الأشياء التي
يملكها في الحياة والتي وهبها الله له، وعمر الإنسان لا يساوي ذرة
في عمر الكون الهائل، فالضوء الذي يصل لتلسكوب "بالومار" في
أمريكا قد انطلق من مكانه منذ خمسة بلايين سنة، وبرغم نجاح
الإنسان في الوصول للقمر فإنه لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً في مجال
الترحال في الكون، لأنه لكي يخترق المجرة التي يعيش فيها يحتاج
إلى مائة ألف سنة.. هذا إذا افترضنا أنه استخدم وسيلة نقل تسير
بسرعة الضوء "١٨٦٠٠٠ ميل في الثانية" أو أنه ظل يعيش حتى
تنتهي تلك الرحلة.. أما إذا أراد الإنسان أن يسافر لمجرة أخرى مثل
مجرة "أندروميديا" فإنه يحتاج إلى مائتي سنة ضوئية حتي يصل
لمقصده. إن أعظم عمل وأخطر مهمة على سطح الأرض أقصر من
غمضة عين في الزمن الكوني.

ما هو الوقت؟

سؤال أزلى لا زال يطرح نفسه! هل هو ثالث الأبدية.. ماضٍ وجد ثم انقضى وأصبح نكراً وحاضراً لا يعيش إلا لحظات ومستقبل لم يأت بعد لكنه لا محالة، وجوده مجرد توقع. والإجابة ليست كافية شافية.. أليس كذلك؟ فما هو الوقت إذن؟!!!

من أشهر المفاهيم المتداولة والتي نسمعها من بعض الناس عن الوقت والتي يجب تأملها جيداً والتفكير في معناها (الوقت يطير - الوقت يجري من حولنا - الوقت مزحمة - الوقت الطيب يمضي بسرعة دائماً - عقارب الساعة مستحيل أن تعود إلى الوراء - مسألة وقت - تحت ضغط الوقت - الوقت يضغط بثقله علينا.... إلخ).

ومن تلك التعريفات يبدو التناقض المنطقي.. فمرة نشبه الوقت بالطائرة، وأخرى بالسائل، ومرة نصوره كسلعة، أو كفضاء، أو حركة، أو عملية، أو كتلة.

ومادامنا لا نعرف بالقطع حقيقة الوقت وكنهه، فإننا لا نملك إلا الحديث عنه بتشبيهات بلاغية متعددة، وكل تشبيه له قيمته ووجاهته. وبعض الناس يرى أن الوقت لا يخرج عن كونه مجرد مفهوم نظري أو فكرة في العقل، كما أن الكثيرين يجسدون الوقت

بشكل عملي حيث يؤكدون أنه: (مصدر اقتصادي ثابت غير قابل للاختزال أو التمديد أو التقصير أو التطويل - لا يمكن إعادته أو استبداله أو عكسه - ينقضي بسرعة - ثمين ومكلف - ينساب في اتجاه واحد من الماضي للحاضر للمستقبل - كمي ومقسم لوحداث لحظات - ثوان - دقائق - ساعات - أيام - شهور - أعوام) - البعد الذي يحدث فيه التغير كما تحدث الحركة في الفضاء - أحياناً يقاس به حياة مديري الأعمال أو قائدى الطائرات".

إن الثلاثية الزمنية.. الماضي والحاضر والمستقبل.. لا يقدر أحد على التحكم عليها. والوقت يتخلل وجود الإنسان المادى والعاطفى والنفسى.. فالأسف.. والشعور بالذنب، والندم، وتأتىب الضمير.. كلها مشاعر تنبعث من تذكر أشياء فى الماضى. والأحاسيس الفسيولوجية مثل الحرارة والبرودة والآلام والجوع والتذوق سببها الاحتكاك بالحاضر، أما التوقع والتفاؤل والتشاؤم والطموح والرغبة فهى مشاعر إزاء المستقبل. وإذا كإن أشخاص يميلون للماضى ويتغنون به فهناك أشخاص يعشقون الحاضر ويمجدونه وأشخاص يتوجهون دائماً للمستقبل ويعملون من أجله.

إن التحكم فى الماضى مستحيل فالذى فات قد فات ولا يؤخذ منه غير الدرس والعبرة وقال حكيم: "لا توجد آثار أقدام قبل نقطة البداية".

ان الاستمرارية والتغير سمتان أساسيتان في الوقت، فقالوا (لا جديد تحت الشمس) وعن التغير قالوا لا شيء دائم أو "ديمومة التغير"، ونسمع ما يؤكد أن الطبيعة البشرية لا تتغير أبداً، كما نسمع "تغير الطبيعة البشرية". لقد تغير الإنسان خاصة في العالم الغربي من العصور البدائية إلى العصور الوسطى ثم إلى العصر الحديث، ونتيجة للتغير الذهني ظهر ما يسمى بصراع الأجيال.

... الوقت مظلوم:

لماذا يشكو الجميع من أنه لا يوجد وقت كاف؟ قال شكسبير: "عندما لا نجد شيئاً نفعله نشكو من أن الوقت أطول من اللازم وعندما نكون مشغولون بأشياء كثيرة نشكو بأنه لا يوجد لدينا وقت كاف. وكلنا ذلك الرجل فعندما لا نجد ما نفعله نشكو من الملل، وعندما يزحم الوقت بأعمال كثيرة يصيبنا التوتر".

الحقيقة أنه لا يوجد شيء يمكن أن نسميه وقت أكثر من اللازم أو وقت أقل من اللازم. الحقيقة المؤكدة التي لا خلاف حولها أنه يوجد في اليوم الواحد ٢٤ ساعة لا أكثر ولا أقل، فرئيس الوزراء وساعي البريد يمتلكان بالضبط نفس المقدار من الوقت وعندما نقول إن الوقت ضيق جداً فنلك يعنى أننا نريد أن نفعل الكثير. فوق

طاقتنا - فى الوقت المتاح أكثر مما يفعل فيه.. مثلما نريد أن نضع
برميلا من الماء فى قارورة صغيرة.

الأمر إذن ليس مجرد ساعات ولكن ما يتم إنجازه فيها وإذا فقد
الإنسان السيطرة على الوقت فقد السيطرة على الأداء والإنجاز.
إن ترويض الوقت وإخضاعه يتطلب تحليلا وتفكيراً وتخيلاً،
وإدارة الوقت بمهارة لا تعتمد على الفطرة الإنسانية ولتحقيق ذلك
يجب القيام بالخطوات وتجربة الأساليب التالية:

- حل الوقت.
- قيم تكلفة العمل.
- قارن الوقت بالغرض.
- خطط وجدول الوقت.
- لا تفعل شيئاً يمكن أن يفعله الآخرون نيابة عنك.
- لا تضيع وقتك فى أمور لا تأتى بنتائج مثمرة.
- احذر (عمى الوقت) والذي يعنى فقد الإحساس بالوقت
وأهميته فى الوجود الشخصى.
- العبرة فى إدارة الوقت ليس فقط بما يجب أن نفعله ولكن
أيضاً بما ينبغى أن لا نفعله.

إن إدارة الوقت علم جديد وأرض بكر مليئة بالكثير تستحق
أن نكتشفها ونزيل أسرارها ونكشف أسرارها بالتجريب والعمل
وليس بالتمنى والأمل.

وليكن ذلك في إطار برنامج وطني تشارك في تحقيقه كافة
المؤسسات التعليمية والإعلامية والتربوية والثقافية والسياسية حتى
نلحق بقطار التقدم.

أحمد عيسى





الإسلام والإسلام
والتنوع الإنساني
في عصر العولمة



د. أحمد خيري

Millalibnet Alexandria



0669458